

الميراث

في الشريعة الإسلامية

دكتور
محمد الشحات البحري

مدرس بقسم الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر العربي
١١٥٥ جوار دمنسي - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . .

الافتتاحية

هذه دراسة لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية ، بها يتعرف الدارس على جانب هام من جوانب النظام المالي في الإسلام ، وهو كيفية توزيع الأموال في نطاق الأسرة ، ويعلم النظام المحكم والعادل ، في ضبط الحقوق ، وتقسيم التركات ، وأثر ذلك على الأفراد والمجتمعات .

وهذا النظام قد أولته الشريعة عناية كبيرة ، وحددته من مبدئه إلى منتهاه ، وآمل أن أكون قد وفقت في التعبير عنه بحسن عرض مسائله ، وبيان أحكامه ، فإن كنت قد أصبت في ذلك ، فهو الغاية المنشودة ، وإن تكن الأخرى ، فهذه هي سمة النفس البشرية ، المحدودة في نطاق الزمان والمكان وحسبي أن اردد قول الحق تبارك وتعالى : **وقل رب زدني علما** .
صدق الله العظيم .

المؤلف

مقدمة تاريخية

الميراث عند العرب قبل الإسلام

عرف العرب الميراث ، وأخذوا به ، لكن طريقتهم فيه لم تكن قائمة على تشريع عادل ، أو قانون منظم ، وإنما كان سبيلهم فيه هو اتباع الهوى ، وإعطاء القوي ، والتكسر للضعيف ، وقد كانت أسباب الميراث عندهم هي النسب والقرباه ، والحلف والتبني .

أولا : النسب والقرباه :

كان النسب أحد أسباب القرباه عندهم إلا أنه كان قاصرا على الرجال الأشداء ، فهم الذين يحملون السلاح ويحمون الذمار ، أما غيرهم من النساء والصغار ذكورا وإناثا فلا يرثون وكانوا يقولون : لا يعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل وطاعن بالرمح ، وضارب بالسيف ، وحاز الغنيمه .

وتحكما لمنطقهم هذا ، فإنه لما نزلت آية الفرائض ، التي عينت الورثة وحددت الانصبة ، كرهها الناس أو بعضهم وقالوا : تعطى المرأة الربع والثلث ، وتعطى الابنة النصف ويعطى الغلام الصغير ، وليس من هو إلا أحد يقاتل القوم ولا يحوز الغنيمه ، استكوا عن هذا الحديث لعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينساه ، أو نقول له فيغيبر فقالوا يا رسول الله ، تعطى الجارية ، نصف ما ترك أبوها وليست تتركب الفرس ولا تقاتل القوم ، ويعطى الصبي الميراث وليس يغنى شيئا ، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولا يعطون الميراث ، إلا لمن قاتل القوم ، ويعطونه الأكبر فالأكبر .

وقد كان نزول قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم للذكر
مثل حظ الانثيين الخ آيات الميراث ، ابطالا لمدعاهم
في حرمان المرأة والصغار ، اذ اضحى تورثهم أمرا قطعيا
يتعين العمل به والالتزام بمقرراته .

ثانيا : الميراث بالحلف :

كان العرب يتوارثون بالحلف ، ومؤداه ان يتعاقد الرجلان
على نصرة كل منهما صاحبه ، بأن يقول له : دمي دمك ، وهدمي
هدمك ، وترثني وأرثك ، وتطلب بي و أطلب بك . . . وكان
التوارث بين الرجلين في حدود السدس من جميع الاموال
ثم يأخذ المستحقون للتركة الباقي .

ويلاحظ أن الميراث بطريق الحلف ، يجسد شريعة الغاب
التي كانت تدن حياتهم ، ومعتمد نظامهم ، فهو ينشئ
حقوقا لا تستند على أساس ، للقوى القادرة على النصرة على
حساب الضعيف ، واستخدام أسلوب القارة والاعتداء ، والتغالب
بقوة السلاح .

ومن الطبيعي ازا ذلك ، أن ينسخ هذا السبب ، بآيات
الموارث ، بقوله تعالى : وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
في كتاب الله .

وينازع الحنفية في نسخه ، ويرون أنه باق ، وأن مرتبته
تأتي بعد ميراث أصحاب الفروض ، والعصبات ، وذوي الارحام (١)

(١) ثمة اية في القرآن تدل على الميراث بالحلف ، قوله تعالى :
ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقيون ، والذين عقدت
ايمانكم ، فاتوهم نصيبهم " ويرى الجمهور ان هذه الاية منسوخة
بآيات الميراث ، وبآية ذوي الاحام .

ثالثا : الميراث بالتبني : كان الميراث بالتبني موجودا عند العرب ، اذ كان من المألوف عندهم ، أن يلحق الرجل ولدا غيره بنسبه ، فيصير ابنه ويصير هو والده دون والده النسبي ، ويمقتضى ذلك ، كسان لهذا الغلام حقوق الابن الصلي ، ومنها أن يكون له الحق في الميراث .

ومعلوم أن النبي — صلى الله عليه وسلم — كان قد تبني زيد بن حارثه ، وكان يطلق عليه زيد بن محمد ، الا أن الايات جاءت بإبطال ذلك في قوله تعالى : وما جعل أدياءكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل . ادعوهم لابائهم ، هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم ، فإخوانكم في الدين ومواليكم . . . وبهذا النص اُبطل التبني ، ولم يعد سببا من أسباب الميراث ، لانه لا يستند على أساس صحيح .

تفسير احكام الميراث في مصر

ينظم احكام الميراث ، قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م ، وهذا القانون ليس على غرار غيره من التشريعات الوضعية الاخرى وقد وضعته اللجنة المشكلة سنة ١٩٣٦ ، المنوط بها صياغة قانون شامل لمسائل الاحوال الشخصية .

وعلى خلاف التشريعات الاخرى ، فقد التزمت اللجنة في وضعه احكام الشريعة الاسلامية ، وكان جل اعتمادها على الاحكام القطعية لاستنادها الى نصوص قطعية ، وقيام الاجماع عليها ، وقد اقتصر عمل اللجنة فيها على الصياغة القانونية .

والى جانب هذه الاحكام القطعية ، تخيرت اللجنة من بين آراء الفقهاء ، ما يحقق المصلحة ، بالنسبة لتلك الآراء المختلف فيها وهي قليلة .

ويعتمد هذا القانون على المذاهب الاربعة ، فهو لم يتقيد بمذهب معين ، لان الخلافات بين المذاهب في الميراث قليلة ، وليس البون واسعا ، كما هو الشأن في الاحكام الاخرى .

ويمتاز هذا القانون بأنه لم يخالف نصا قطعيا في الكتاب او السنة ، او حكما مجمعا عليه ، فهو قانون اسلامي من مبداء الى منتهاه .

ويسرى هذا القانون على المصريين جميعا ، مسلمين وغير مسلمين ، سواء كانوا مقيمين في مصر او خارجها .

الباب الأول

حقوق التركة

الفصل الأول ماهية التركة

الفصل الثاني الحقوق المترتبة على التركة

ماهية التركة

الفصل الأول

ماهية التركبة

تمهيد وتعريف :

التركة اسم لما يتركه الانسان من الاموال والحقوق عقب وفاته
فمن ترك شيئا فقد خلاه أو تخلى عنه ، والتركة من الترك ، وتطلق
على الشئ المتروك ، فهي مصدر بمعنى اسم المفعول ، يقال
ترك فلان مالا وعيالا اذا خلاهما ، وترك حقا أى أبقاه ، ومن
قبيل ذلك اصطلاح تركه الميت ، أى الشئ الذى خلاه بعد
موته لورثته (١) .

المبحث الاول مشتقات التركة

تشتمل التركة على أشياء ليست من طبيعته واحدة ، فليس كسجل
التركة مالا وانما تحتوى التركة على الاموال والمنافع والحقوق
وحتى بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر ، فان طبيعته الحق
فيها ، يختلف فى كل عنصر منها عن الاخر بل قد يختلف فى
العنصر الواحد ، نظرا لما يتمتع به المورث من سلطة على الاشياء
التي يتكون منها كل عنصر . لذا يثور الجدل فى الفقه ، حول
ما ينتقل من هذه العناصر من المورث الى الورثة .
وتفسير ذلك يستلزم بيان سلطة المتوفى على كل من الاموال

والحقوق والمنافع .

(١) انظر المصباح المنير ، ومختار الصحاح ، مادة ترك .

سـ الاموال ، المال ما يمكن حيازته والانتفاع به على الوجه
بيعى ، وتجرى فيه المعامله المشروعه بين الناس . مثل
العقارات والمنقولات ، والمثليات والقيمت ، كالمصانع والمزارع
والمتاجر ، والآلات ، والادوات ، والمنازل والشباب والحبسوب
وغيرها مما يقتنيه الانسان ، ويعد من ممتلكاته .

وملكية المتوفى لهذه الاموال قد تكون ملكية كامله اذا كان
يملك الرقبه والمنفعه جميعا ، وقد تكون ملكية غير تامه
كما لو كان مالكا للرقبه فقط ، وحق الانتفاع لآخر .

ولا يثور الشك ، حول انتقال ملكية المال فى نوعى الملك
التام منه غير التام من المتوفى الى الورثه ، غير ان المال المملوك
ملكه تامه ، يكون للورثه عليه ، حق ملكيه الرقبه والمنفعه جميعا
بينما فى المال المملوك ملكية غير تامه ، يكون للورثه ، حـق
ملكه الرقبه دون المنفعه ، فتدخل تبعا فى جملة التركيه
لكن لا يحق للورثه الانتفاع بها ، حتى ينتهى الاجل المحدد
لانتفاع بها ، من قبل من تقرره حق الانتفاع ، لان حـق
الانتفاع مقرر للغير ، ويجب احترام حقه طوال الفترة المنتفع
بها . وذلك مثل حق المستأجر والمستعير والمرتهن .

ومفهوم ذلك انه لا يشترط أن يكون المال المملوك للمتوفى
لكن ينتقل الى الورثه فى يد المتوفى او تحت حيازته ، اذ الشرط
هو الملكيه الصحيحه والحقيقيه .

وتنتقل ملكية هذه الاموال من ملكية المتوفى الى ملكية
الوارث ، لانها تحقق الهدف من الميراث ، وهو اعطاء كل
وارث حقه الشرعى من التركه ، فان بها يستغنى الانسان
عن الحاجه ومذله السوءال ، ويحصل على مطالبه ، لذا كانت
من أهم العناصر التى تنتقل من ملكية المورث الى الوارث .

ب - المنافع : يتصل بملكية الرقبه الانتفاع بالمال ، وغالبا ما يقترون احدهما بالآخر ، بيد وأنه في بعض الحالات ، يكون المتوفى مالكا حق الانتفاع دون الرقبه ، فهل تعد المنفعه من المال ، وتنتقل بذلك من المتوفى الى الورثة ؟

انه بالاستناد الى التعريف السابق للمال ، وهو ما يمكن حيازته والانتفاع به ، فانه يحتم أن يكون المال ماده ، ليتأتى حيازته ، وجعل في يده . فان المال ما يتمول به ، وهو يكون بالاحراز والحيازه ، وعلى ذلك فان المنافع لا تكون مالا ، بخلافه انه لا يمكن حيازتها واحرازها .

فاذا تجاوزنا هذه النظرة الضيقه للمال ، واخذنا بفهمهم اشمل مؤسس على انه لا يشترط في المال الحيازه والاحراز بالمعنى المادى ، ويكفى في هذا الصدد ان يحاز بحيازه اصله ومصدره وهو ما يتأتى في المنافع ، اذ يمكن لمن يحوز شيئا ان يمنع غيره من الانتفاع بها الا بعد اذنه ، امكن القول بأن المنافع تعتبر من الاموال .

وقد انقسم الفقه الاسلامى الى قسمين في هذا الخصوص واخذ بالرأيين المذكورين .

فقد ذهب الحنفيه الى رأى الاول ، الذى يقضى بعدم اعتبار المنافع من الاموال ، لان المقومات المالية لا تثبت فيهما فهي لا يمكن حيازتها ولا احرازها ولا يتمول بها ، ومن لا يتمول به ، لا يعد مالا . ويجرى هذا في سكنى المنازل وركوب السيارات ، وحق الحضانه ، لعدم حيازتها واحرازها ويترتب على ذلك ان هذه المنافع لا تنتقل من المتوفى الى الورثة ، ولا تكون عنصرا من عناصر التركة .

وقد ذهب الجمهور الى رأى الثانى ، وموداه ان المنافع تعتبر من الاموال لانه لا يشترط في المال الحيازه والاحراز في

وقد ذهب الجمهور الى الرأي الثانى ، ان المنافع تعتبر من الاموال ، لانه لا يشترط فى المال الحيازه والاحراز فى نفسه وانما يكون حيازه مصدره . فضلا عن ان المنافع يعتمد عليها فى تقويم المال ، والمال انما يطلب لما فيه من المنافع ، ومعظم ثمنه المال بقدر ما فيه من منافع .

ويترتب على ذلك ، ان المنافع تنتقل من المتوفى الى الورث وانها تكون عنصرا من عناصر التركة وتدخل فى مشتملاتها .
والاولى القول باعتبار المنافع من الاموال ، لانها تحقق الغرض منها وتصله حاجه من حاجات الانسان ، وهى مقصوده لدى كل انسان ، ولا ينفك فى العاده عن طلبها ، والسعى اليها ، وهو ما اخذ به القانون الوضعى حيث اعتبر المنافع من الاموال (ج) الحقوق : الحقوق التى تعيننا هنا ، هى الحقوق ذات طبيعته المالية ، والتى يتأتى انتقالها من ملك المورث الى ملك ورثته من بعده ، تنفرد هذه الحقوق الى ما يلى : -
1 - حقوق متصلة بالاعيان المالية ، مثل حق الارتفاق وحق الشرب ، وحق المرور ، وحق التعلل ، وحق المسيل^(١) وغيره من الحقوق العينية ، التى تتعلق بالاعيان المالية وتكون تابعة لها ، تنتقل معها من يد الى يد ، ومن ملك الى ملك .

وهذه الحقوق ذات طبيعته مالية ، اذ يمكن حيازتها والاستمتاع بها على الوجه الطبيعى ، بيد أنها ليست مستقلة بنفسها ، وانما هى تابعة لمحالها . ولا شك انها تنتقل من ملك المورث الى ملك الورثه ، متى كانت حقا للمورث وقت موته .

(١) حق الارتفاق هو حق مقرر على عقار معين لمصلحه عقار اخر وحق الشرب ، وهو النصيب المستحق لسقى ارض معينه ، وحق المرور ، وهو حق العبور من ارض معينه للوصول الى ارض اخرى حق التعلل حق الانسان فى ان يعلو ببناءه ببناء غيره . حق المسيل ، حق صرف الماء الزائد عن الحاجه .

٢ - حقوق ثابتة في الذمة : وهي الحقوق الثابتة للمورث في ذمته غيره (١) ، وهي ما يطلق عليها في القانون ، الحقوق الشخصية ، ومثالها ان يكون للمتوفى مبلغا من المال في ذمة غيره ، عند وفاته ، او ما يكون له من حق مالي كالديونة فان هذه الحقوق تنتقل من ملك المورث الى ملك الورثة . لكونها ذات طبيعة مالية فتكون عنصرا من عناصر التركيبة وتدخل في مشتملاتها .

٣ - حقوق ذات شبه بالحقوق المالية ؟ وهي الحقوق التي يترتب عليها ، فيكون من نتيجتها اكتساب المال وان كانت هذه الحقوق ذات طبيعة شخصية في الاساس أي أن هذه الحقوق يبرز فيها الطابعان ، طابع الحقوق الشخصي ، وطابع الحق المالي ، وكل منهما ثابت فنسبي هذه الحقوق ، ومن ثم فانها تتردد بين الحقان ، ويصح ان ينظر اليها بمنظاريين ، منظار الحقوق ذات الطبيعة الشخصية ومنظار الحقوق ذات الطبيعة المالية .

لذلك نجد ان مأخذ الفقه الاسلامي ، يدور بين من الحقين ، ويميل الى كلا النظريين لكن النظر الغالب فيها هو اعتبارها تنتمي الى الحقوق ذات الشبه بالطابع المالي على اساس انها تنطوي على كسب للمال ، ومن ثمراتها الحصول على المال .

وهذا النظر ذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة فقد اعتبروا ، حق الشفعة ، وحق خيار الشرط ، وحق احياء الارض الموات ، حقوق ذات طابع مالي ، ورجعوا الجانب المالي فيها على الجانب الشخصي استنادا الى أن الثمرة المترتبة على هذه الحقوق ، هي كسب المال .

(١) انظر استاذنا د . يوسف قاسم : الحقوق المتعلقة

بالتركة في الفقه الاسلامي ، ص ٢٣ .

وقد خالف الحنفية الجمهور في ذلك ، وذهبوا الى اعتبار هذه الحقوق ذات طابع شخصي ، لان المعيار فيها شخصي يتعلق بصاحب الحق دون غيره من أقاربه .

وقد ترتب على الاختلاف في تكيف هذا الحق ، اختلاف في الاثار على ذلك ، فعلى رأى جمهور الفقهاء ، الذين اعتبروا هذه الحقوق ، ذات طابع مالي ، ولها شبه بالحقوق المالية تنتقل هذه الحقوق من ملكية المورث الى ملكية الورثة ، وتصير عنصرا من عناصر التركة ، وأحد مشتملاتها .

وعلى رأى الحنفية ، الذين قالوا ، بأن هذه الحقوق ذات طابع شخصي يتعلق بالمورث ، لان شخصيته محل اعتبار فيها يترتب على ذلك الا تنتقل هذه الحقوق من ملكية الموقوف الى ملكية الورثة ، ولا تصير عنصرا من عناصر التركة ، ولا تدخل ضمن مشتملاتها .

والواقع ان القول باعتبار هذه الحقوق ، ذات شبه بالحقوق المالية ، هو النظر الجدير بالاعتبار ، لابتنائهم على حديث شريف في قوله - صلى الله عليه وسلم - من ترك مالا او حقا فلورثته . . . فلم يقصد حق الورثة على المال وحده وانما اضاف اليها الحق أيضا ، والحقوق ذات الطبيعة المالية او ذات الشبه بها على أن تأخذ حكم المال وتصير اليه لان شأن عدم اعتبارها ضمن التركة الوقوف عند ظواهر الامور دون التعمق في فهمها او قصر النظر على مبدأها واهمال النتائج المترتبة عليها .

كما أن في الاخذ بوجهة نظر الحنفية ، التي لاتعتبر هذه الحقوق ذات شبه بالحقوق المالية ، ويؤدي الى استبعاد كثير من الحقوق التي تندرج ضمن هذه الطائفة ، والتي اصبحت

تقوم بالمال ، ويجرى التعامل على اعتبارها من قبيل 'الاموال' .
ولا يمكن التمسك برواية الحديث ، فى قول النبى - صلى الله
عليه وسلم - من ترك مالا فلورثته . . . ان مؤداه حسب
تفسير الحنفية ، الا تعتبر الحقوق مطلقا ، مال ، ولا تنتقل
بالتالى من المتوفى الى الورثة ، لان الحديث لم يذكر الحقوق ،
وسكت عنها ، وهو مبني خالفه الحنفية ، حيث انهم -
الحقوا ، الحقوق الثابتة فى الذمة ، بالمال ، وقضوا بانها
تنتقل من المورث الى الورثة ، والا صح ان يقال ان الرواية
الاخري للحديث من ترك مالا او حقا فلورثته . . . مفسرة
للمرواية الاولى ، التى لم يرد بها ذكر للحق ، لان هذا
ما يتسق مع طبيعة المال ، ويندرج ضمن حقيقته وقد أخذ
القانون المدنى بوجهه نظر الجمهور (١) ، واعتبر هذه الحقوق
ذات طبيعة مالية ، ان يمكن تقديرها بالنقود ، ويجرى
تقويمها بالمال .

(١) نصت م ٨١ على ان : كل شئ غير خارج عن التعامل بطبيعته
او بحكم القانون ، يصبح ان يكون محلا للحقوق المالية ، والاشياء
التى تخرج عن التعامل بطبيعتها ، هى التى لا يستطيع احد ان
يستأثر بحيازتها ، واما الخارج بحكم القانون ، فهى التى يجيز
القانون ، ان تكون محلا للحقوق المالية .

المبحث الثانى

مدلول التركة

ثمة اختلاف بين الفقهاء ، حول مدلول التركة ، فالبعض يوسع فى هذا المدلول ، والبعض يضيق من هذا المدلول ومنشأ هذا الخلاف ، نابيع من طبيعته الحقوق ، التى تتعلق بالتركة ، وما اذا كانت تعد من مشتملات التركة أم لا ، على النحو الذى أسلفنا بيان أحوال الفقه فيه .

ومهما كان الامر ، فان ثمة مدلولين ، فى هذا المجال .
اولهما : يذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، وهم أنصار التوسع فى مدلول التركة ، فالتركة فالتركة عندهم ما يتركه الشخص من الاموال والحقوق المتصلة بالاعيان المالية ، والحقوق الثابتة فى الذمة ، والحقوق ذات الطابع المالى ، وكذلك المنافع ، وهذه الحقوق والاموال تدخل ضمن مدلول التركة ، دون النظر الى الاستحقاق من عدمه . وبغض النظر عن كون المورث مدنيا او غير مدنى ، فالعين المرهونه ، ودين القرض ، تعتبر جزءا من التركة ، لانها مملوكة للمورث ، ولا يؤثر فيها ، تتعلق حق الغير بها ، لذلك فانها تنتقل من ملكية المورث الى ملكية الورثة .

وهذا ما أخذ به قانون الموارث ، حيث نص فى م ٤ على أن : يورث من التركة ، ما يلقى لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن ، ودين الميت ، وما أوصى به فى الحدد الذى تنفذ فيه الوصية ، ويوزع مابقى بعد ذلك على الورثة .

ويعنى ذلك أن القانون قد أخذ بالمدلول الموسع للتركة ، حيث اعتبر الديون والوصية ، د اخلا ضمن التركة وقد جعل لهذه الديون الاولوية على استحقاق الورثة ضمانا لاموال الدائنين ، وحذرا من ضياع حقوقهم الذى قد يترتب على وفاة المورث .

ثانى الرايين : ما ذهب اليه الحنفية ، وهم أنصار تضيق مدلول التركة ، ان ان مدلولها ينصرف الى الاموال والحقوق المالية الخالصة عن تعلق حق الغير بها ، فلا يندرج فى مدلول التركة المنافع ، ولا الحقوق الشخصية ذات الطابع المالى ، ولا الاعيان المالية التى تعلق بها حق للغير ، كالعين المبيعة ، لتعلق حق البائع بها ، والعين المرهونه ، لتعلق حق الدائن المرتهن بها .

والنظر الاول هو الاجدر بالقبول .

الفصل الثاني

الحقوق المترتبة على التركة

تمت وتقسيم :-

يترتب على التركة حقوق فيها ، تجب بوفاة صاحبها ، منها ما يتعلق بالميت نفسه ومن تجب عليه نفقته وهو الحقوق في التجهيز ، ومنها ما يتعلق بغرمائه ، او الدائنين لـه وهو حق الدائنين ، ومنها ما يتعلق بالموصى لـه وهو حق الموصى له في الوصية ، في حدود الثلث ومنها ما يتعلق بأهله وأقاربه ، وهو حق الورثة ، في الحصول على أنصبتهم من التركة .

وقد نص قانون الموارث ، في المادة الرابعة منه على هذا الحقوق بقوله :-

يوءدى من التركة بحسب الترتيب الاتى :

اولا : ما يلقى لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته

من الموت الى الدفن .

ثانيا : ديون الميت .

ثالثا : ما أوصى به في الحد الذى تنفذ فيه

الوصية . ويوزع مابقى بعد ذلك على

الورثة .

وتوئدى الحقوق الثلاثة ، وهى حق التجهيز ، وحق الدائنين ، وحق الموصى لـه ، قبل حق الورثة ، ويأتى بعد حق الورثة ، في حاله عدم وجود ورثة ، حقوق أخرى مترتبة على التركة ، وهى حق المقر له بالنسب على الغير ، وحق الموصى له فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، وهذه الحقوق الثلاثة الاخيرة ، مرتبة فيما

بينها ، بحيث لا ينتقل من الحق الاول فيها الى الثانى ، ومن الثانى الى الثالث ، الا اذا لم يوجد أصحاب الحق السابق ومفاد ذلك أن الحقوق المترتبة على التركة ، منها حقوق سابقة على حق الورثة ، وهى حق التجهيز وحق الدائنين وحق الموصى له ، ومنها حقوق لاحقه على حق الورثة وهى حق المقر له بنسب على الغير ، وس الموصى له فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، الخزانه العامه .

(١) نص قانون الموارث على هذه الحقوق فى م ١٤ بقوله : فاذا لم توجد ورثة ، قضى من التركة بالترتيب الاتى : اولا : استحقاق من اقرله الميت بنسب على غيره . ثانيا : ما وصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية . فاذا لم يوجد احد من هؤلاء ، الت التركة او مابقى منها الى الخزانه العامة .

المبحث الاول

حق تجهيز الميت

يراد بتجهيز الميت ، ما يجب له من حق في الغسل والتكفين والحمل والدفن ، او ما يلزم لاصلاحه وتطهيره ، ليوارى في قبره ، وهذا وان كان يختلف بحسب حال الميت غنى وفقرا تبعا للعرف الجارى بين الناس ، وسيرا مع المألوف من احوالهم ، فانه ينبغي الا يتجاوز الحد الوسط ، من غير افراط ولا تغريط . فاذا تجاوز التجهيز هذا الحد الوسط ، تحمله من قام بالاتفاق ، لانه تعدى حد الاعتدال فيكون الزائد عليه خاصة .

ويجب حق التجهيز ايضا في التركة ، على من يلزم الميت نفقته ، مثل ابنه الصغير او الفقير او العاجز ، ووالديه الفقيرين ، اذا مات احدهم قبل وفاته ، لان نفقه هؤلاء كانت واجبة عليه في حياته ، فتلزمه نفقتهم بعد وفاته ، ان المال مازال على ملكه ، فيكون تجهيزهم من ماله .

وحق تجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته ، له الاولوية على الحقوق المتعلقة بالتركة ، هذا بمقتضى الاصل لشده الحاجة اليه ، ولتعذر المساس به ومع ذلك فقد رأينا الاختلاف بين الفقهاء ، حول اى الحقين واجب التقدم على الاخر ، حق التجهيز ، ام حق الدائنين ؟

يذهب الحنفية الى التفرقة بين الديون العينية وهى التى تتعلق بعين من اعيان التركة ، والديون المرئية وهى التى لا تتعلق بعين من اعيان التركة ، فتقدم الديون العينية على تجهيز الميت ، فمثلا لو كان حق الدائنين المرتهن متعلقا بمنزل او سيارة ، فانه يتقدم فى اخذ دينه

من المعين المرهونه ، على حق تجهيز الميت ، لان دينه مضمون بهذه العين المرهونه ، فهي اذن مقدمه للوفاء بدينه على سائر الحقوق الاخرى ، لان الميت لم يكن له حق التصرف فيها حال حياته ، فكذلك بعد مماته .

اما الديون المرسله او العاديه ، الخاليه عن الضمان فان حق التجهيز مقدم عليها ، لانه لم يخصص لها هذا الضمان ، المتمثل في العين المرهونه ، فيقدم حق الميت عليها .

ويذهب الامام احمد ان حق تجهيز الميت ، مقدم على غيره من الحقوق الاخرى ، فيقدم التجهيز على قضاء الديون ، سواء كان الدين من الديون العينية ، او كان من الديون العاديه . وعلة ذلك أن حق التجهيز من الحقوق الضرورية للميت ، كحقه حال الحياة في المطعم والملبس والمشرّب ، فكما انه لاغنى له عن هذه المتطلبات ، فكذلك لاغنى له عن التجهيز .

والارجح القول بتقديم التجهيز على حق الدائنين كما يذهب أحمد ، لان مواراة جسد الميت وما يلزم لذلك من الحاجات الضرورية ويتعلق بكرامه النفس الانسانية ، كيف وقد نبه الله تعالى الى اهمية ذلك ، في قصة ابني آدم ، لما قتل قابيل اخاه هابيل ، في قوله تعالى : فبعث الله غرابا يبيحث في الارض ليريه كيف يواري سوءة اخيه . قال ياويلتي اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة اخي ، فأصبح من النادمين (١) .

ومن غير المناسب ان نلجأ الى الحاضرين من المسلمين ، ليقوموا بتجهيزه ، وهو يملك مالا ، ولو كان يتعلق به حق آخر لان هذا لا يخرجـه عن كونه مالهـ .
وقد اخذ قانون الموارث بذهب الامام أحمد ، وقـدم تجهيز الميت على حق الدائنين . .

تجهيز الزوجـه :

المتفق عليه وجوب نفقه الزوجـه على زوجها ، حال الحياة وهذه حقيقة لا خلاف عليها ، وكان المقتضى لذلك ان يكون تجهيز الزوجـه عند وفاتها على زوجها ، لان هذا من النفقه الضرورية التي تحتاجها الزوجـه ، كفقتها حال حياتها ، لكن مع ذلك اختلف فقهاء الحنفية في ذلك .

يرى محمد ، ان تجهيز الزوجـه ، يكون في تركتها ان كانت موسرة فان كانت فقيرة ، فتجهيزها واجب على من تجب عليه نفقتها من اقاربها ، وفي الحالتين ، لا يجب التجهيز على الزوج لانه بالموت انقضت العلاقة الزوجية ، ولا سبيل الى عودتها ابدا ، فتسقط النفقه عليه تبعا ، ولا يجب التجهيز .

ويرى ابو يوسف ، ان تجهيز الزوجـه ، يجب على الزوج ، فيتحمل زوجها ما تحتاج اليه من نفقات غسل وحمل وخلافـه . بلا فرق بين ما اذا كانت غنية او فقيرة . لان تجهيزها حال موتها كفقتها حال حياتها ، فلا يسقط عنه .

وهذا الرأي هو الراجح في المذهب الحنفي ، لانه ثبت لكل من الزوجين في تركه الاخر ، وهذا يتأتى بمـوت الموت ، فدل ذلك على ان الرابطة الزوجية لم تنفصم بينـ

الزوجيين ، ولم تنقطع أثرها كليه • ولان هـذا
يتفق مع الكرامة الانسانية ، لانه اذا كان يجب بها التكريم
فى حياتها ، فأولى ان يكرمها بمواراة جثمانها حال المات •
وهذا الرأى هو المعمول به فى ظل قانون المواريات
الحالى ، لان الزوجية ممن تجب نفقتها على الزوج فيجب
عليه - من ثم - حق تجهيزها •

(٢) جاء فى المذكرة الايضاحية : خولف مذهب الحنفية ، فقد مدت
النفقة المحتاج اليها فى تجهيز الميت ، على الدين الذى يتعلق
بمعين التركة كالرهن ، اخذاً بمذهب الامام احمد ، لان تقديم
التجهيز على الدين ، يرجع الى ان الميت اوج الىه من فضاء دينه
الذى هو من حاجاته ، ويستوى فى ذلك الديون المتعلقة بالعيـن
والديون الاخرى •

المبحث الثانى فى قضاء الدين

يعرف الدين بأنه : اسم لمال واجب فى الذمة ، يكون بدلا عن شىء آخر^(١) . على وجه المعاوضة . مثل القرض وبديل المبيع ، وبديل المتلفات .
ويعتضى هذا التعريف ، فان الدين يجب ان تتوفر فيه الخصائص التالية :

- ١ - أن يكون مالا ، فغير المال ، لا يصح ان يكون ديناً
- ٢ - أن يكون هذا المال ، قد وجب فى ذمة انسان .
- ٣ - أن يكون هذا المال الثابت فى الذمة ، بدلا عن شىء آخر ، على وجه المعاوضة ، وعلى ذلك فما ثبت من المال فى الذمة ، وليس بدلا عن شىء آخر على وجه المعاوضة ، لا يكون ديناً ، وذلك كالزكاة ، يفقهه الاقارب . ويكون اطلاق اسم الدين عليها ، من قبيل المجاز (٢)

وقضاء الدين واجب بعد تجهيز الميت ، فهو تال فسمى المرتبه ، للتجهيز وسابق على حق الموصى له ، فى تنفيذ الوصية ، أما انه تال على التجهيز ، فهذا ما لم يسلم به بعض الفقهاء ، كما رأينا ، وأما انه حق سابق على حق الوصى له ، فهذا لا خلاف عليه ، لكن من يراجع النص القرآنى فى قوله تعالى : من بعد وصية يوصى بها او دين . . يرى أن الوصية مقدمه على الدين ، وهو ما يؤدى الى القول بأن حق الموصى له ، مقدم على حق الدائن ، وليس الامر

(١) فتح القدير ، لابن الهمام ، ج ٥ ، ص ٤٣١

(٢) يدل على ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية من أن المنسرد

بالديون : هى الديون ، التى لها مطالب من العباد

كذلك ، فان تقديم الوصية في الذكر على الدين ، لا يقتضى
تقديمها في الحكم ، فان الحكم هو تقديم الدين على الوصية
ولا يعدو ان يكون تقديم الوصية من باب التنبيه على
أمرها ، وعدم التفريط فيها ، لكونها تبرعا من التبرعات
ومما يعضد ذلك ان لفظه او لاتدل على الترتيب ، فالمعطف
في الآية لا يقتضى الترتيب .

— وقد ثبت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — فيما
رواه على انه قال : رأيت رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
بدأ بالدين قبل الوصية .

وقد اتفق الفقهاء على تقديم الدين قبل الوصية .

ولان الوصية فيها تعلق بحق الغير على سبيل التبصر
والدين فيه تعلق بحق الغير على سبيل الوجوب ، والوجوب
يقتضى الالتزام ، بخلاف التبصر ، فان مرده الى مشيئته
الانسان واختياره .

أنواع الديون :

تنقسم الديون الى عدة انواع ، فهي قد تكون ديون مطلقة
او مرسلة ، وقد تكون ديون عينيه . وقد تكون ديون
لله تعالى ، وقد تكون ديون للمعبار . واخيرا ، قد
تكون ديون حاله ، وقد تكون ديون مؤجله .

١٠ الدين المطلق ١١ الدين المطلق ١٢

الدين الضمني ١٣ : هو الدين المتعلق بعين المال كله
أو بجزءه ١٤ مثال ذلك المبيع الذي باع عينا للميت ١٥ ولم
يستوفد الميراث ١٦ فدين الميراث ١٧ بالنسبة للميت المرهون ١٨
فإن الميراث ١٩ أثر بالدين الضمني ٢٠ والمرثين أحق بالميراث
المرهون ٢١ فدين الميراث ٢٢ في دينها ٢٣

وهذا النوع من الدين ٢٤ له الأولوية على غيره من الدين
في الوفاء ٢٥ إن الدين فيها ٢٦ مخصص بضمان معين ٢٧ لسداد
هو الدين المرهون ٢٨ بالنسبة للدائن المرتهن ٢٩ والعين المبيعة
مخصصة لسداد الثمن ٣٠ بالنسبة للمبتاع فتقدم على الدين
الأخرى في الوفاء ٣١ بل إن مذهب الحنفية ٣٢ يقدم الحق
في الوفاء بها على الحق في تجهيز الميت نفسه ٣٣

الدين المطلق ٣٤ أو المرسل ٣٥ : هو الدين الذي لا يتعلق
بعين المال كله أو بعضه ٣٦ وإنما يتعلق بذاته الميت ٣٧
سواء كان ٣٨ وهذا النوع من الدين يستوفى من التركة
إن بقي منها شيء ٣٩ بعد الوفاء بالدين الضمني ٤٠ فإن لم يكن
في التركة إلا ما يفي بالدين الضمني ٤١ كما لو كانت التركة كلها
في الدين المرهون ٤٢ فيسدد الدائن المرتهن ولا شيء
لصاحب الدين العادي ٤٣ لأن الدين العيني يتعلق
بأعيان التركة بينما الدين المطلق ٤٤ يتعلق بمالية التركة
فكان الفرق بينهما في الاستيفاء تبعاً لذلك ٤٥

وتنقسم الدين المطلق بدورها إلى دين صحت ٤٦ ودين

مرض ٤٧

(أ) د يون الصحة : هي الد يون التي تثبت بوسيلة اثبات صحيحة لا شك فيها . وهذه الوسيلة الصحيحة هي في احدى وسائل الاثبات الشرعية ، ولو كان ذلك في حال المرض كالبيئة او الاقرار ، او النكول عن اليمين . فان كان الاثبات باقرار المدين او بالنكول عن اليمين ، فيجب ان يكون ذلك في حال صحة الدين .

ويعتبر الدين من د يون الصحة كذلك ، اذا كان منشأه بسبب معلوم لا مجال للشك فيه ، كمتزوج امرأة على مهر الحرة ، ولم يؤد مهرها .

(ب) د يون المرض : هي الد يون التي تثبت بوسيلة من قبل المدين وحده مثل اقرار المريض في مرض الموت بد يمين عليه ، او اقراره فيما له حكم مرض الموت ، كما خرج يستوفى منه الحد او القصاص ، او نزل الى ساحة القتال ، وأقر عندئذ بد يمين عليه ، ليس عليه دليل سوى اقراره فهذا الدين من قبيل د يون المرض ، لان وسيلة اثباته مشكوك فيها ولا يقال ان الاقرار حجة قاصرة لا تتعدى المقر .

وأهمية هذا التقسيم تنأتى عند الحنفية ، الغائلين بالفرق بين بين الصحة ود يون المرض ، فان د يون الصحة مقدمه عند همم على د يون المرض ، ان د يون الصحة تثبت بوسيلة صحيحة لا مجال للشك فيها او اشارة الشبهات حولها ، ومن ثم فانها د يون قوية بينما د يون المرض د يون ضعيفة ، لانها تثبت بوسيلة مشكوك في صحتها وياقرار قاصر ، تحوم حوله الشبهات من كل جانب ، وبالتالي فانها تؤخر في الوقاء بها عن د يون الصحة ، و تأتي في مرتبة لاحقه عليها . فقد يكون الامر فيها قد التمس على المريض ، خاصة أنه أصبح في حالة

غير متمتع بكامل قواه العقلية والبدنية ، لما اصابها من الوهن والضعف ، وقد يكون مستترا باقراره ، بهدف الاضرار بالداثنين او بمحاباه اشخاص آخرين ، غير ذلك ، مما يائس في العادة أمثال هذه الاقرارات .

فإذا اجتمعت ديون الصحة والمرض معا وهي متفاوتة في قوة الاثبات ، قدمت ديون الصحة في الوفاء بها على ديون المرض ، فيستوفى اصحاب ديون المرض ديونهم ان بقي لهم في التركة ، ما يفي بحقوقهم ، بعد الوفاء لاصحاب ديون الصحة بحقوقهم ، فان لم يبق في التركة مال ، فلا شيء لهم ويرى غير الحنفية ، أنه لا فرق بين ديون الصحة ، وديون المرض ، ان العرفي حاله مرض الموت ، يكون في حالة لا تسمح بالكذب ، لانه احوج الناس الى رضا ربه والتقرب اليه ، ومن ثم فهو غير متهم في اقراره .

فساذا اجتمعت ديون الصحة وديون المرض ، يستوفى كل منهم دينه فان لم تف التركة بهذا الدينين جميعا ، فتقسم التركة بينهم بنسبه مقدار دين كل واحد منهم ، من غير تفرقه بين دين الصحة والمرض .

ثانيا : ديون الله تعالى ، وديون العباد :

ديون الله تعالى : هي الديون التي وجبت حقا لله تعالى من غير ان تكون على وجه المعاوضة . وديون الله تعالى عند التحقيق ، هي واجبات اجتماعيه ، تشمل حقوقا لفئات معينه من المجتمع . وذلك كالزكاة المفروضة والكفارات ، والنذور ، وغير ذلك .

وديون الله تعالى ، لاتجب فى التركة ، لانها من قبيل العبادات ، والعبادات تسقط بالموت ، ويجب أدؤها من التركة ، اذا أوصى بها الميت ، وتخضع عندئذ للقاعدة فى الوصية ، أى انها تنفذ فى حدود الثلث .

ديون العباد : هى الديون التى تجب حقاً للأفراد بدلاً عن شئ على وجه المعاوضة ، كما فى القرض ، والاجاره ، وغير ذلك من صور التعامل بين افراد المجتمع .

وهذه الديون هى المقصود فى قانون الموارث ، اذ ان ديون الله تعالى لاتجب فى التركة ، وانما الواجب ادائها من التركة ، هى ديون العباد ، وهذا ما افصحت عنه المذكرة التفسيرية لقانون الموارث بقولها : المراد بالديون فى المادة - أى المادة الرابعة - الديون التى لها مطالب من العباد ، واما ديون الله تعالى ، فلا تطالب التركة بها ، أخذاً بمذهب الحنفية ، وديون الله ، قد تتعلق بعين المال ، وقد تتعلق بذمة المدين ، وهو ما تكلفنا عنه فى الديون العينية والديون المطلقة .

ثالثاً : الديون الحالة ، والديون المؤجلة :

الديون الحالة ، هى الديون التى يجب الوفاء بها فى الحال فهذه الديون واجبة الاداء فوراً ، دون الاضافه الى زمن مستقبل .

اما الديون المؤجلة ، فهى الديون ، التى لم يحن اجلها بعد ، فهى ديون ، يجب الوفاء بها فى المستقبل ، فى زمن معين .

ولما انظر الى ان الديون الحالة والمؤجلة تتعلق بذمة المدين ، فان وفاة الدائن لا اثر له على الاجل ، فهو باق للمدين .

يحل ، بعد ، لان ذلك لا يؤثر على شغل ذمة المدين بالدين
وليس الامر كذلك ، بالنسبة لموت المدين ، اذ ان الدائن يتأثر
بموته حتما ، اذ انه الاساس في الوفاء بدينه ، وهو مصد
ثقتة ، ووسيلة قضاء دينه لذلك كان اختلاف الفقهاء في القبول
بحلول الدين المؤجل ، بسبب موت المدين .

يذهب النظر الغالب في الفقه (١) الى ان الدين

المؤجل يحل بوفاة المدين ، ويجب ادائه من تركته .

وقد استدلوا على ما ذهبوا اليه بالادلة التالية :

— قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — نفس المؤمن
مرتبه في قبره بدينه ، حتى يقضى عنه . . فان الحديث
يدل على التعجيل بقضاء الدين والاسراع في الوفاء به حتى
لا تظل مرهونه بالدين الذي عليه ، وهذا يوجب حلول اجل
الدين ، ووجوب ادائه من التركة .

— ولان الاعتبار في منح الاجل ، هو شخص المدين وموته .

فات هذا الاعتبار ، فيحل الاجل ، ولا فائدة من الانتظار .

— ولان الدائن يعتقد ان في حياة الدين ضمان له فسي

الوفاء بدينه ، اذ انه يسعى ويطرق ابواب العمل ، للوفاء بما

عليه من دين ، وبوفاته فانت كل هذه المعاني ، فيجب من ثم

ان يحل الاجل ، ليستوفي الدائن دينه من التركة .

ويذهب الحنابلة الى ان وفاة المدين ، لا يترتب عليهم

حلول الدين فيبقى الدين مؤجلا الى حين حلول الاجل وعليه

فانه بموت المدين ، لا يجب الوفاء ، بالدين المؤجل من التركة .

وانما ينتظر به الى حين ينقضي الاجل .

(١) يفيد المالكية حلول الدين المؤجل عند موت المدين ، بالا يكون

من ان اتفاق بين الدائن والمدين على غير ذلك ، والا يكون موت المدين

بسبب اعتداء الدائن عليه ، ولا يتفق الغرما على عدم الحلول .

انظر جاشية الدسوقي ٢٥٠ ص ١٢٢

وقد استدلوأ على رأيهم بالأدلة التالية :

— قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — من ترك مالا أو حقا فلوريثه . . . فيرث الورثة الحق في الاجل عن مورثهم ، طبقا لما دل عليه الحديث .

— ولأن المتعارف عليه ، أن الاجل يمنح في مقابل الزيادة في المال فلو اعتبرنا الدين حالا ، بموت المدين ، لكان في ذلك اضيارا بالورثة .

ونعتقد أن رأي الجمهور ، هو الأرجح ، ويجب العمل به ، لأن وجود التركة ، هي الضمانة البديلة عن الدين الذي مات ، لستوفى منها دينه ، فان الانتظار الى حلول الاجل قد يترتب عليه تعذر الحصول على دينه . واستنادا إلى دلالة الحديث ، الذي استدلوأ به ، فانه ظاهر في الاسراع بالوفاء بالد يسن .

المبحث الثالث

حق تنفيذ الوصايا

تعرف الوصية بأنها : تعليق مضاف الى ما بعد الموت هو
مندوبه تحببا في الخير ورغبة في فعله ، وجبرا للتقصير في
بعض الواجبات .

وقد تكون الوصية واجبه ، اذا اوصى بأداء ما يجب عليه
من حقوق الله تعالى ، كالكفارات والندور ، والزكاة ، والحج
وغير ذلك .

وتنفذ الوصية في حدود الثلث ، مندوبه كانت او مستحبه
لاتزيد على هذا الحد ، لتعلق حق الورثة في المال الباقي
بعد تجهيز الميت ، وقضاء ديونه اذ أن حقهم في ثلثي التركة
بعد اداء الحقين المذكورين ، فما زاد على الثلث فلا ينفذ
الا باجازتهم .

وتقييد الوصية بثلث التركة ، لما روى عن سعد بن ابي وقاص
قال : جاءني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعودني
من وجع اشتد بي ، فقلت يا رسول الله ، قد بلغ بي الوجع
ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني الا ابنة لي ، أفأصدق بثلثي
مال ، قال : لا قلت : فالشطر يا رسول الله ؟ قال : لا قلت
فالثلث ؟ قال : والثلث كبير ، انك ان تذر ورثتك أغنياء
خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس . . .

فاذا لم يكن ثمة ورثة ، جازت الوصية بأكثر من الثلث ، لأن
حظر تنفيذها فيما زاد عن الثلث ، إنما هو رعاية لحق الورثة
وعدم الاضرار بهم ، ولم يوجد ورثة ، فلا تنقيد من ثم - بالثلث^(١)

(١) تنص المادة ٣٧ في فقرتها الاخيرة ، من قانون الوصية على

ذلك بقولها : وتنفذ وصية من لادين عليه ، ولا وارث له بكل ماله

او بعضه ، بدون توقف على اجازة الخزانة العامة " بيت المال "

والوصية هي الحق الثالث من الحقوق المتعلقة
بالتركة ، بعد التجهيز وقضاء الدين ، وهي تالية لحق قضاء
الديون ، لما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه
بدأ بالدين قبل الوصية ، ولانعقاد الاجماع على ذلك .

المبحث الرابع

حق الورثة

حق الورثة في التركة ، تال للحقوق الثلاثة السابقة ، وهي
حق التجهيز ، وحق قضاء الديون ، وحق تنفيذ الوصايا
فما بقي من التركة بعد اداء هذه الحقوق ، يقسم على الورثة
بحسب أنصبتهم الشرعية ، فان لم يكن هناك ورثة مطلقا
استحق التركة ، احد الاشخاص التالية ، بالترتيب الاتي :

اولا : المقر له بنسب على الغير :

كان يقر المورث لآخر ، بأنه اخوه ، فاقراره لم بالاخوه
فيه تحميل للنسب على الغير ، وهو الاب ويتوقف ثبوته
النسب من الاب ، على قبول الاب به .

أما بالنسب لثبوت النسب بالاخوه ، فانه يقضى به
أخذ للمقر باقراره لان الاقرار حجه قاصره ، فتلزم في حقيق
الميت خاصة ، فاذا مات المقر ولم يكن له ورثة يرثونه ، فان من
حق المقر له بالاخوه ، أخذ التركة كلها متى توافر فيه
شروط الاقرار بالنسب ؟!

ثانيا : الموصى له بأكثر من الثلث :

الوصية مشروطة في تنفيذها بالا تتجاوز الثلث ، حرصا
على حق الورثة ، وتحقيقا لمصلحتهم ، وعدم الاضرار بهم
وهذه المعاني مفتقدة جميعا ، في الفرض الذي نحن بصدد
(١) هذه الشروط مجملها : ان يكون المقر له غير معلوم
النسب ، ان يصادى المقر له المقر على اقراره ، ان يشهد
المقر على اقراره حتى يموت .

لعدم وجود الورثه مطلقا ، بل عدم وجود المقر له بالنسب على الغير ، لذلك يجوز للميت في هذه الحالة ان يوصى بما يزيد على الثلث ، بل يوصى بالتركة كلها ، وتنفذ وصيته فيستحق الموصى له جميع المال ، وهذا عند الحنفية . وعند الشافعية ، لا تنفذ الوصيه بأكثر من ثلث من التركة ، سواء وجد الوارث او لم يوجد .

ثالثا : الخزانه العامه او بيت المال :

اذا لم يوجد الورثه ولا المقر له بالنسب على الغير ، ولا الموصى له بأكثر من الثلث ، شول التركة الى الخزانه العامه لينفق منها في المصالح العامه للمسلمين ، ويلوله المال الى الخزانه العامه ، يكون باعتباره مالا ضائعا لا مستحق له ، ومن ثم يكون مملوكا لجميع المسلمين .

الباب الثاني

مَقَوِّمَاتُ الْمِيرَاثِ

الفصل الأول	حقيقة الميراث
الفصل الثاني	أركان الميراث

الفصل الأول

حَقِيقَةُ عِلْمِ الْفَرِضِ وَالْمِيرَاثِ

تمهيد : فى تعريف الميراث

الفريضة مفرد فرائض ، على وزن فعيله ، والفريضة فى اللغة ، التقدير والبيان والقطع ، فالتقدير فى معنى قوله تعالى : فنصف ما فرضتم أى قدرتم . والبيان فى معنى قوله تعالى : "سورة انزلناها وفرضناها" أى بينها ومنه قولنا فرض القاضى النفقة أى قدرها ، وفرض الشارع الانصب للورثة ، أى بينها بيانا قطعيا لا شبهة فيه ، عد لا من الله تعالى وفضلا ، وقطعا لمادة النزاع ، وسدا لباب الفتنة والصراع على المال .

والفرض فى الشرع : ما ثبت بدليل مقطوع به من الكتاب والسنة المتواتره والاجماع ، وتسمى هذا النوع من الفقه فرائض لانه سهام مقدره مقطوعه مبينه ، ثبتت بدليل مقطوع به ، فقصد اشتمل على المعنى اللغوى او الشرعى .

وانما خص الاسم لوجهين ، احدهما ان الله تعالى سماه به فقال بعد القسمه : فريضة من الله . . . والنبى عليه الصلاة والسلام سماه به فقال : تعلموا الفرائض . والثانى : ان الله تعالى ذكر الصلاة والصوم ، وغيرهما من العبادات مجتمعا ولم يبين مقاديرها ، وذكر الفرائض وبين سهامها ، وقدرها ، فقد يرا لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فخص هذا النوع بهذا الاسم ، لهذا المعنى (١) .

والمشهور على الالسنه علم الميراث ، وهو مرادف لعلم
الفرائض ، فموضوعهما واحد ، وان شئت فقل : انهما سميان
لحقيقته واحدة .

فان اردنا التعرف على معنى الميراث فان الميراث مصدر
ورث يرث وراثته وميراثا ، ومنه الارث ، فهو مصدر للفعل ورث .

والارث في اللغة البقاء ، قال عليه الصلاة والسلام : انكم
على ارث من ارث ابيكم ابراهيم . . . أى على بقية من بقايا
شريعته ، والوارث الباقي ، وهو من اسما الله تعالى
أى بعد فناء خلقه ، وسمى الوارث لبقائه بعد موت
المورث .

ويعرف علم الميراث بأنه قواعد من الفقه والحساب ، يعرف
بها نصيب كل وارث من التركة . اذ عن طريق تطبيق هذه
القواعد ، وباستخدام الطرق الحسابية المعروفة ، يتحدد
نصيب الوارث ، ومقدار ما يحصل عليه من التركة .

وتجدر الاشارة الى أن الميراث عند الفقهاء ، يراد به
استحقاق الوارث نصيبا في مال المورث ، فهو خليفة عنه ،
وامتداد لحياته ونظرا لهذه العلاقة القائمة بينهما ، كان
حصوله على المال كله او بعضه ، كآثر يترتب على ذلك .

فالميراث على ذلك يتضمن انتقال مال المورث الى الوارث
على سبيل الخلافة ، فكان الوارث انتقل اليه بقية ماله
المورث .

المبحث الاول أدلة مشروعية الميراث

تناولت الأدلة الشرعية ، أحكام الميراث ، بنصوص مجطة ،
وأخرى تفصيلية ، وافردت هذه النصوص العديد من المسائل
الجزئية ، بالشرح والتفصيل ، بما لم تتناوله في العديس
من القضايا الأخرى الدينية والدنيوية على سواء ، وكان الأصل
في هذا القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، وأقوال الصحابة .
اولا : القرآن الكريم :

وضع القرآن الكريم ، الضوابط العامة ، وتضمن من الأحكام
التفصيلية المتعلقة بالميراث ، ما يمثل التشريع الرئيسي ، والمصدر
الاول ، الذي ترجع اليه ، وتبنى عليه الأحكام التي وردت -
بالأدلة الأخرى ، ومن ذلك :

١ - تقرير نصيب في التركة لكل من الرجال والنساء ، فلا
يجوز ان يستأثر الرجال بالتركة ، ويحرم النساء ، كما كان الحال
عند العرب في الجاهلية ، لان ضعف المرأة أدعى الى فرض
نصيب لها في الميراث ، وليس العكس ، لانها بحاجة الى المال
ولتقدير الاسلام لدور المرأة ، في المجتمع الاسلامي ، وتنويعها
بأهميته ، ورعاية لافراد الاسرة رجالا ونساء . وقد جاء
ذلك في قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون
، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون ، مما قل منه او اكسر
نصيبا مفروضا (١)

ففى الآية دلالة على استحقاق الرجل والمرأة ، لنصيب معين قليل او كثير ، حسب قواعد الميراث ، وهذا النصيب مفروض ومقتضى لامجال لتغييره او التحكم فيه بدعوى زائفه ، كالادعاء بأن فسى توريث المرأة ، اخراج للمال عن نطاق الاسرة ، وتمتع الغريباء عن الاسرة به ، فيعطى للرجال وتحرم النساء ، حتى لا يذهب هذا المال لازواجهن .

٢ - عدم التفرقة فى الميراث بين الصغير والكبير من الاولاد فالصغير كالكبير فى اصل الاستحقاق ، وفى مقدار النصيب الموروث ، ولا تفرقه بين الذكورة والانوثة فى اصل الاستحقاق ويراعى هذا الوصف فى المقدار الذى يحصل عليه كل منهما فى الغالب الا من الحالات . وهذا ظاهر فى قوله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين ، فازرقوهم منه ، وقولولهم قولا معروفا (١) . وقوله تعالى ٤٠ يوصيكم الله فى اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين (٢) .

ان تقرير هذين الضابطتين ، له اهميته ، اذا علمنا ان العرب كانوا يحرمون المرأة والذرية الصغيرة ، يدل عليه انه لما توفى اوس بن ثابت ، وترك زوجا وثلاث بنات له منها فقام رجلان هما ابنا عم الميت ووصياه فأخذوا ماله ولم يعطيا امرأته ولا بناته شيئا . فذكرت المرأة ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم . فقالا يا رسول الله : ذريتها لا تركب فرسا ولا تحمل كلا ، ولا تقاتل عدوا

وهذا المسلك من جانب العرب ، هو الذى دعا الى نزول الايات المذكورة لتصحيح هذا المسلك الخاطى ، واعادة الامور الى نصابها الصحيح ، بتوريث المرأة ، وضعاف الذرية .

٣ - تقدم الديون والوصايا ، على توزيع التركة ، رعاية لحقوق الدائنين الموصى لهم ، وهذا ما جاء به النص ففسى قوله سبحانه وتعالى : من بعد وصية يوصى بها أو دين
ففى الآية دلالة على ان الحقوق المتعلقة بالتركة كالدَّيْنُون والوصايا ، يجب أدائها الى اصحابها ، لان تشريع الميراث وضع لاعطاء كل ندى حق حقه .

٤ - تحريم الميراث بالتبني ، فقد كان سائدا عند العرب أن يتبنى العربى غلاما اذا اعجبه ، فاذا تبناه خول له من الحقوق ما للولد الصلب ، ومن ذلك أن يرثه الغلام اذا مات كما لو كان ابنا صلبيا له . فجاء نص القرآن وأبطل ذلك فى قوله تعالى : ادعوهم لابائهم هو اقسط عند الله ، فان لم تعلموا آباءهم ، فاخوانكم فى الدين ومواليكم . الاخزاب الاية / ٥

٥ - منع الاضرار بالورثة ، فليس للمورث اعتماد على انه صاحب المال ان يعتمد الى الاضرار بورثته ، عن طريق التصرفات التى تعود بالضرر عليهم كتصرفاته فى مرض الموت وايصائه بأكثر من الثلث . . . الخ وهذا مانهى عنه النص فى قوله تعالى : غير مضار وصية من الله . . فان الضرر منهى عنه شرعا ، فانه لا ضرر ولا ضرار فى شريعته الاسلام .
والى جانب ذلك فان القرآن الكريم ، تضمن الكثير من الاحكام التفصيلية نصت عليها الايات التالية .

— قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نساءً فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك ، وان كانت واحدة فلهما النصف ، ولا يوصيه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد وورثه أبواه ، فلأمه الثلث ، فان كان له أخوة فلأمه السدس ، من بعد وصية يوصي بها أو دين ، آباءكم وأبناؤكم ، لاتدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله ، ان الله كان عليما حكيما . . . (١)

بينت الآية في صدرها ميراث الأولاد ، فالولد له سهمين والبنات سهم واثنتان من النساء فصاعد لهن الثلثان ، والواحدة لها النصف .

وقد انتقلت الآية الى ميراث الأبوين ، وابتأت ان لكل واحد منهما السدس ، وذكرته الميراث في حالة وجود الولد أو عدم وجوده ، كما سنفصل .

قوله تعالى : ولكن نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك ، فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين ، غير مضار وصية من الله والله أعلم حلبيسم (٢) صدق الله العظيم .

بينت الآية ميراث كل من الزوجين في حالة وجود الفرع الوارث أو عدم وجوده الخ ماجاء بها .

— قوله تعالى : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، ان أمروا هلك ليس له ولد ، وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها

ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان
كانوا اخوه رجالا ونساء ، فللذكر مثل حظ الانثيين ، بيِّن
الله لكم ان تضلوا ، والله بكل شىء عليم . . .

بينت الاية ميراث الكلاله ، وميراث الاخت اذا كانت واحدة
وميراث الاخوات عند التعدد اثنتين فصاعدا .

ثانيا : السنه المطهره :

جاءت السنه المطهره ، بالعديد من الاحاديث النبويه
التي دلت على بعض الاحكام العامه ، والاحكام التفصيليه
كذلك الاحاديث ذات الدلاله العامه :

— مارواه الجماعة عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه
وسلم - قال : الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهلاولى رجل
ذكر . . .

— مارواه احمد وابن ماجه عن ابى امامه بن سهل قال : كتب
عمر الى ابى عبيده ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم
قال : قال : الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخ
وارث من لا وارث له .

— مارواه احمد وابوداود وابن ماجه عن المقداد بن
مسعد يكره عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : من
ترك مالا فلورثته ، وانا وارث من لا وارث له ، وأعقل
وأرثه ، والخال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه ويرث .

- مارواه احمد والترمذى وابن ماجه عن علي قال :
انكم تقرءون هذه الآية : من بعد وصية يوصى بها او دين
وان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بالدين
قبل الوصية .
- فهذه الاحاديث تعتبر ذات دلالة عامة لانها جاءت بقواعد
عامة يجب اتباعها والسير على هديها عند تقسيم التركة على
اصحابها .
- الاحاديث ذات الدلالة الخاصة :
- مارواه البخارى عن ابن مسعود ، فى بنت و بنت ابن واخت
، قال : لا قضين فيها بقضاء النبی — صلى الله عليه وسلم — او
قال : قال النبي — صلى الله عليه وسلم — لابنه النصف
ولابنه الابن السدس ، وما بقى فلاخت .
- مارواه احمد عن زيد بن ثابت ، انه سئل عن زوج واخت
لابوين ، فأعطى الزوج النصف ، والاخت النصف . وقال حضرت
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بذلك .
- مارواه الدارقطنى برسالة عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال
: أعطى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثلاث جـدات
السدس ، اثنتين من قبل الاب ، وواحدة من قبل الام .
- فهذه الاحاديث ، تعد ذات دلالة خاصة ، لانها أثبتت الاحكام
تفصيلية بشأن ميراث بنت الابن مع البنت ، وميراث الزوج
والاخت وميراث الجدات ، وجميعها تتعلق بتوزيع التركة
على الورثة .

الثالث - اقوال الصحابة :

كان الصحابة أعلم الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقضايا الميراث ، وكان أعلمهم بذلك زيد بن ثابت فقد روى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : **أرحم أمتي بأمتي أبو بكر** ، وأشدّها في دين الله عمر وأصدقهما حياء عثمان ، وأعلمهما بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأقروهما لكتاب الله عز وجل أبي ، وأعلمهما بالفرائض زيد بن ثابت ولكل أمه أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة .

وكذلك كان من أعلم الصحابة بها علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وقد قضى الصديق أبو بكر بتوريث الجدة السدس ، كما قضى عمر بمثل ذلك ، ويؤمّر عنه أنه قال للجدة لما سألته ميراثها فقال : **مالك في كتاب الله شيء** ، ولكن هو ذاك السدس ، فإن اجتمعتما فهو بينكما ، وإيكمنا خلت به ، فهو لهما .

وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه قضى في المسألة المشتركة وتسمى أيضا بالمسألة العمرية ويتحقق إذا وجد اثنان فأكثر من الأخوة والأخوات لام ، ووجد معهم أخ شقيق أو أخوة أشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أخوات أشقاء ، واستغرقت القروض كل التركة ولم يبق شيء منها يرثه الأخ الشقيق ، أو الأخوة الأشقاء تعصية ، فقد قضى عمر بالتشريك بين الأخوة والأخوات لام ، والأخوة والأخوات الأشقاء ، في الثلث بالسوية بينهم لافرق بين الذكر والأنثى ، لأنهم جميعا من أم واحد ، ويزيد الأخوة الأشقاء القرابة من جهة الأب فيجب ألا يضاروا من جزاء هذه القرابة ويحرّموا من الميراث . لان الشان

أن الزيادة في القرابة تنفع ولا تضر .
وللامام على وزيد ابن ثابت أقوال في ميراث الجد مع الاخوة
والاخوات لابوين أو لأب ، حيث قالوا بالمشاركة بين الجد والاختوة
والاخوات لابوين أو لأب ، وسنبين ذلك في حينه .
وقد روى اجماع الصحابة على توريث الجد لأب عند عدم الأب
وكذلك نصيب ابن الابن عند عدم الابن ، ونصيب الاخت لأب عند
عدم الأب .
كما روى عثمان بن عفان الرد على احد الزوجين ان لم يكن
هناك وارث من أصحاب الفروض ، ولامن العصباء ، ولا من ذوى -
الارحام وهذا يريك الى أى مدى كانت مساهمة الصحابة في بيان
احكام الميراث .

المبحث الثاني

منزله علم الميراث

علم الميراث من أنفع العلوم ، وأشرفها قدرا وأرفعها منزله . وحسبه ان الله تعالى هو الذى تولى قسمته بنفسه ونص على كلياته وجزئياته ، فى بيان محكم لا عوج فيه ولا تسواء وقد اورد القرآن الكريم بعض هذه المعانى المحكمة ، التى جعلت الحق سبحانه يقدره بنفسه من غير ان يتركه لنبيه او ملك ، فقد قال تعالى : **آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا . . .** فان الله وحده هو الاعلم بالاقرب نفعا ، وأنى للانسان ان يعلمه فان الانسان قد يأتية النفع الدنيوى او الاخرى او هما ، من ابيه ما لا يأتية من ابنه ، وقد يكون بالعكس ، فكان النفع متوقع ومرجو من هذا ، كما هو متوقع ومرجو من الاخر فلهذا فرضنا لهذا وللهذا ، وساوينا بين القسمين فى أصل الميراث .

وقوله تعالى : **فريضه من الله** ، ان الله كان علينا **حكيمًا . . .** أى ان ما ذكره الله تعالى من تفصيل فى احكام الميراث ، واعطاء بعض الورثه ، اكثر من بعض ، وهو فرض من الله حكم به وقضاه ، والله عليم حكيم ، لانه يضع الاشياء فى مجالها ويعطى كلا ما يستحقه بحسبه . فى غير مجابساته لطرف على حساب طرف آخر ، وفى غير ضرر لى من المستحقين فى التركة .

وقد جاءت السنه الشريفه ، ببيان فضل الميراث والحديث
على تعلمه ، وذلك فى قول النبى - صلى الله عليه وسلم - فيما
رواه ابن مسعود : تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا
الفراء ، لموها ، فانى امرؤ مقبوض ، والعلم مرفوع ، ويوشك
ان يختلف اثنان فى الفريضة ، فلا يجد ان احدا يخبرهما
ويروى لنا النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : تعلموا الفرائض
فانه من دينكم ، وانه نصف العلم ، وانه اول علم ينزع من أمثى
رواه ابن ماجه .

وروى عن عبد الله بن عمرو ، ان رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - قال العلم ثلاثة ، وما سوى ذلك فضل
آيه محكمه ، او سنه قائمه او فريضه عاد لة .

يقول القرطبي فى بيان معنى الحديث : الاية المحكمة
هى كتاب الله تعالى والسنه القائمه هى الثابته ما جاء
عنه - صلى الله عليه وسلم - من السنن الثابته ، وقوله
او فريضه عادله ، يحتمل وجهين من التأويل احدهما ان -
يكون من العدل فى القسمة ، فتكون معدله على الانصاف
والسهم المذكورة فى الكتاب والسنة والوجه الاخر : أن تكون
مستنبطه من الكتاب والسنة ومن فمعناها ، فتكون هذه الفريضة
تعديل ما اخذ من الكتاب والسنة ، اذا كانت فى معنى ما أخذ
منهما نصا (١)

(١) تفسير القرطبي ، ج ٥ ، ص ٥٦

ويؤخذ من هذه النصوص ، أن لعلم الميراث أهمية كبيرة في مجال التشريع وفي مجال العلاقات بين الناس ، فهو يتولى أهم الجوانب ، وهو جانب الثروة والملكية بالتنظيم ، ويقسم بتقسيمها بين مستحقيها بالعدل والقسط المستقيم .

من أجل ذلك فإن تعلم الموارث وتعليمها تكون واجباً على الأمة وهو ما يستفاد من حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - تعلموا الفرائض . . فإنه يفيد الأمر بالامتناع يدل على الوجوب ، فإذا قام به بعض الأمة سقط الأثم عن الباقيين وامتناعاً لهذا الأمر ، أولاً الفقهاء عناية فائقة وتناولوا مباحثه وفصلوا أحكامه بالشرح والتفسير وضبطوا مسائله يدرك ذلك من بطلع على أحكامه ، ويتأمل دقائقه وجزئياته ومرة ذلك إلى تيسير مسائله على الناس ، وحل معضلاته فإن العلم ينسى ، كما أخبر بذلك الرسول - صلى الله عليه وسلم - ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجسدان أحسداً يخبرهما ، لذا أفرد بعض الفقهاء بالتصنيفات رعايته واهتماماً بشأنه عند الله تعالى وعند الناس .

المبحث الثالث

حكمه مشروعيه الميراث

الاسلام دين الفطره ، وقد من تشريعاته بما يتوافق مع هذه الفطره ، فهو لا يصادم الطبيعه البشريه ، وانما يحصر عليها ، ويرسم لها من السبل ما يحقق نفعها ويكفل سعادتها ، وتشريع الميراث ، خير نموذج على هذه الحقيقه ، اذ انه يحث الانسان على العمل ، وتوفير افضل سبل الرزق له ولاسرته ، ثم يكفل له نقل ما كسبه الانسان من ثروته الى عقبه واقرب الناس اليه .

واصل ذلك ان الانسان مدفوع بالغريزه الفطريه وباعتبارات اجتماعيه الى ان يهيئ لنفسه واسرته المسكن والملبس والمطعم الحسن ، وفي سبيل ذلك يجد ويكد في هذه الحياه ويضحي راضيا براحته ، من اجل توفير هذه المتطلبات ، وهو معتبط بذلك ، ان يرى اثر ذلك على ذويه وبنى مجتمعه .

وفي العاده فان الانسان لا يمتنع بتوفير ما يسد حاجته واسرته فقط ، بل هو يسعى الى المزيد ، لينال شرف السمعه وجمال الاحدثه وهو يعلم ويرغب في ان يلبس حاجه ذويه ويهدف ، الى ان يوفى منهم من غائله الفقر ، وخطوب الدهر ، لذلك فانه يقرع ابواب الرزق ليصنع غدا افضل ومستقبلا ارحب لذريته واولاده .

من اجل ذلك ، حقق تشريع الميراث في الاسلام للانسان هذه الرغبه الجارمه التي قد تكلفه حياته فعمل على ان ينتقل ماله بعد وفاته الى اقرب الناس اليه ، ليبقى ذكره وتتصل

سلسلته ، ويكون حيا في صورة اولاده وذويه ، وقد علم الله تعالى مكنون النفس الانسانية وما تحرص عليه ، فالانسان أميل الى ان يحل ابناؤه محله ، وان يوفر لهم كل متطلبات الحياة ، ويحصلوا على ما تركه لهم ، ويهنأوا بحياة طيبة من بعده ، فجعل الاسلام أبناء المتوفى هم مـالـه خلافة عنه جبرا عنهم بعد وفاته ، ان ينتقل المال اليهم ولو لم يكن راضيين بانتقاله راغبين فيسه .

وأهميه ذلك تبرز في ان هذا النظام يدفع الانسان الى العمل وطرق ابواب الرزق المختلفه ، فيعمر الكون ، ويزدهر المجتمع وترقى الأمم ، ويغدو الانسان الى عمله مطمئنا الى ان مسعيه وكده مصيره ان يؤول الى ذريته واولاده ، ان لو علم الانسان أن ماله سيؤول الى غير اولاده وذويه لما جدد في عمله ، ولما ضحى براحته ، ولو فعل ، فانه يثفق ما حصل عليه من مال ، وقد يبده في الامور غير المشروعة فضـلا عما ينشأ عن ذلك من بغضاء وعدوات بين الناس .

المبحث الرابع

ضوابط الميراث

ثمة ضوابط معينة ، تحدد معالم الميراث وترسم ابعاده ، وتحقق له هدفه اولا وهو اعطاء ذوى الحقوق حقوقهم على اساس من العدل والحقق .

— جعلت الشريعة الاسلامية ، معيار قوة القرابة والدرجة الاساس فى الاستحقاق فى التركة ، لما فيه من مسايرة للفظسرة وتحقيق لسلعدالة وقضاء على الاحن والعداوات واشاعة روح التعاون بين افراد الاسرة فالابن مقدم على ابن الابن ، والاب يقدم على الجد ، وهكذا .

— قررت الشريعة لعلاقة البنوة والابوة والزوجيه اولوية ففى الاستحقاق من التركة ، فلا يحجب حجب حرمان من الميراث من ينتمى الى هذه العلاقات وهم الابن ولبنت والاب والام والزوج والزوجه وان كانوا يحجبون حجب نقصان ، فى بعض الحالات .

— فرضت الشريعة للمرأة والصغار حقا فى التركة على غير ماكان جاريا عند العرب بل فرضت هذا الحق للجنسين فى بطن أمه ، حمايه لهؤلاء من الفاقة وحفظا لهم من الضياع .

— ارسى الفقه مبدأ أن كل قريب يدلى الى الميت بـوارث لا يرث مع وجوده ، فلا يرث ابن الابن مع الابن ، لانه يدلى الى الميت به ، ولا يرث الاخ مع وجود الاب لانه يدلى الى الميت بـ .

وثمة استثناء على ذلك ، بالنسبة ، للاخوة لام ، فانهم يرثون مع الام ، وكان الاصل الا يرثو ، لانهم يدلون على الميت بهما .

— يعتبر الميراث نظام اجباري ، لا يخضع لارادة الانسان ولا تسرى عليه تلك القاعدة التي تقول : العقد شريعتة المتعاقدين . . . لانه ليس نظاما تعاقديا انه هو يدخل في ملك الانسان ، جبرا عنه .

القاعدة العامة في توريث من تساوا في القرابة والدرجة
١٠ نصيب المرأة على النصف من نصيب الرجل وهذا تطبيق للنص في قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثلاً حظ الانثيين . . . ومنشأ هذا ليس محاباة الرجل على حساب المرأة ، وانما المنطلق هو النظر الدقيق الى طبيعته مسئولية كل منهما ، والاعباء التي يتحملها كلاهما ، فالرجل مكلف بالانفاق على بيته واسرته ، متى كان قادرا على الكسب ، ولا يتحمل عنه احد مسئولته في ذلك بينما المرأة لا تتحمل مسئولية في الانفاق على احد ، ناهيك عن أنها لا تتحمل مسئولية الانفاق على نفسها .

لان القواعد الاسلامية ، تجعلها في كف الرجل صغيره ام كبيرة ، ليتولى الانفاق عليها ، فالاب ينفق عليها صغيره والزوج ينفق عليها كبيرة .

أقامت الشريعة سياجا واقيا ، على حق الورثة بالنسبة لصاحب المال ، المريض مرض الموت ، فمنعت سرعان التصرفات الصادرة منه والتي تضر بالورثة ، واجازت له الوصية في حدود الثلث ، واستجاب له لداعي — الخير فيه . —

الفصل الثاني أسس الميراث

تمهيد :

نقصد بأمس الميراث ، تلك الدعائم والمرتكبات التي يبتنى عليها والتي لا وجوه له بدونها ، فهي التي تقيم كيانه وتشيد بنيانه ، وتتمثل هذه الاسس في اركان الميراث ، واسبابه وشروطه ، وخلصوه من الموانع التي تحول بينه وبين سريان احكامه ، وترتب آثاره .

ولنتناول اركان الميراث في كلمه موجزه ، نعقبها ببيان اسباب الميراث ، وشروطه ، والموانع التي تمنع منه .

المبحث الاول

أركان الميراث

الركن هو جزء الشئ " يوجد بوجوده وينتفى بانتهائه " كالركوع للصلاة ، والحائط للبيت ، وفيما يتعلق بالميراث فإنه له أركاناً لا بد من وجودها ، وهى ثلاثة ، المورث والوارث والموروث ، ويترتب على وجود هذه الأركان الثلاثة تحقق الميراث ، وعلى تخلفها أو تخلف احدها عدم تحقق الميراث .

اولا : المورث : المورث بتشديد الراء ، هو الميت صاحب التركة المراد تقسيمها على الورثة ، وهذا المورث هو الركن الاساس فى الميراث ، والمورث هو الميت حقيقة ، بالمشاهدة والمعائنه ، او هو الميت حكما بأن حكم القاضى بموته ، وهو المفقود ، فإنه ميت حكما لا حقيقة ، لاحتمال حياته . او الميت تقديرا ، كالجنين الذى ينزل ميتا نتيجة الجناية على أمه

ولا يعتد قانون الموارث بالموت التقديرى . . ، فإن الجنين الذى ينزل من بطن امه ميتا لا يرث ولا يورث لان أمه فاقد لاهلية الملك حالا ومآلا .

ثانيا : الوارث : هو الشخص الذى ينتمى إلى الميت ، بسبب من أسباب الميراث ، فهو يستحق فى التركة ، وان لم يرث بالفعل لوجود مانع يحول بينه وبين الميراث .

ثالثا : الموروث : وهو التركة التي يخلفها المورث
من الاموال والحقوق كالنقود والعقارات والالات ، والحقوق
المالية او الحقوق ذات الطابع المالي ، مما ذكرناه سابقا
وهي الاشياء التي تنتقل بالحلافه من المورث الى السوارث
ولا بد من وجودها فبدونها لا يكون ثمة ميراث ، لعدم وجود
المال او الحق الذي تتحقق فيه الخلافة عن الميت ، والذي
يكون محلا للتقسيم على الورثه ، ومن ثم لا يتحقق الميراث
لفقد ركن من اركانها .

المبحث الثانى

اسباب الميراث

يلزم لتحقيق الميراث ان يوجد احد اسبابه ، وهى ثلاثة
القرباه النسبيه ، والزوجيه ، والولا . والسبب الاول منها
وهو القرباه ، اقواها ، واوسعها دائرة وشمولا يليه الزوجيه
لما فيه من المصاهره ، والمساكنه بين الزوجين ، لذلك
كان الاتفاق عليهما من جانب الفقهاء ، ويأتى فى المرتبه الثالثه
الولا وهو قرباه حكميه غير حقيقيه ، لذلك اثار خلاف بين
الفقهاء بشأنه .

السبب الاول : القرباه النسبيه

يراد بها الرابطه النسبيه الناشئه عن الولاد ، بين
الوراث ونموث او بمعنى آخر ، فانها الصلة النسبيه القائمـه
بين المورث وكل من اصوله وفروعه وحواشيـه .
وتنحصر هذه الصله فى فروع الميت وهم الابناء واصولـه
وهم الالاء ، وفروع اصوله وهم الاخوه والاعمام .
والقرباه من الاسباب الرئيسيه للميراث ، لقوة الصلة
فيها وعمل الرابطه القائمه بين افرادها ، لذا فان من افرادها
لذا فان من افرادها ما يعتبر حياته امتدادا لحياته الميسـت
كالابناء ، فهم امتداد لالاء ، واحياء لذكراهم .

والقرايه النسبيه ، انواع ثلاثه :

١ - اصحاب الفرض ذوى القرايه النسبيه وهم الورثه
الذين لهم نصيب محدد معين من الشارع كالنصف الربيع
والثلث والسدس ، وباستقراء هو "لا الورثه علم انهم عشرة افراد
سبع نساء" وهن : الجد ، الصحيحه ، واليئ ، وبنت الابن
والاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخت لام ، الام . وثلاثه
رجال هم الاب ، الجد ، اب الاب ، الاخ لام .

٢ - العصبات النسبيه : وهم اقارب الميت المذكور
الذين لا ينتمون اليه بواسطه انثى ، وليس لهم نصيب محدد فيها
وحكم تورثتهم انهم قد يأخذون التركة كلها ، عند الانفصال
ولم يوجد اصحاب فرض . وقد يأخذون الباقي من التركة بعد
اصحاب الفرض ، وقد لا يأخذون شيئاً ، ان استنفد اصحاب
الفرض التركة . كما لو ماتت عن زوج واخت شقيقه ، وعلم
فلزوج النصف ، وللاخت النصف ، ولا شيء للعم ، لانه عصبه
لم يبق له شيء من التركة .

وتشمل العصبات النسبيه :

- فرع الميت ، الابن وابن الابن وان نزل .
- اصل الميت ، الاب ، اب الاب ، وان علأ .
- فرع اب الميت ، وهم ، الاخوه الاشقاء ، الاخوة لاب ، واولادهم
وان نزلوا
- فرع جد الميت : وهم ، الاعمام الاشقاء ، الاعمام لاب ، واولادهم
وان نزلوا

٣ - ذوا الارحام : وهم ذوا القرايه من غير اصحاب
الفرض والعصبات الذين ليس نصيب محدد فى التركة مثل الخال
والخاله والعمه وبنت العم ، وابن البنت وبنت البنت وابن الاخت

وبنت الاخ ، والجسد غير الصحيح وهو اب الام ومن على
شاكرتهم .

السبب الثاني : الزوجية

الزوجية سبب يوجب التوارث لمن كان حيا منهما بعد وفاة
الزوج الاخر ، فيترك الزوج زوجته اذا ماتت وترث الزوجة زوجها
اذا مات ، وذلك مرجعه الى قوة الرابطه بين الزوجين . فان
كلا منهما قرين الاخر ، وشريكه في متاعه الحياه والامه
ولان كلاهما يصبحان كيانا واحدا وينشآن او اصرجد يحدده
تتمثل في ثمره الزواج ، ترتب حقوقا اصله ومنها الميراث فكان
من اللازم ان يثبت لهما الميراث .

والزوجية التي يترتب عليها الميراث هي الزوجية
الناشئة عن العقد الصحيح فاذا كان العقد صحيحا ورث احدهما
الاخر مطلقا ، سواء حدث دخول ام لم يحدث بل ولو لم يحدث
خلوه ، لعموم قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك ازواجكم . فان
الاية لم تشترط في تحقق الميراث الدخول ، فبينت الميراث
بمجرد العقد الصحيح ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم -
قضى في بروع بنت واشق ، ان لها الميراث ، وكان زوجها قد
مات عنها قبل الدخول بها ، ولم يكن فرض لها صداقا . . .

ومفهوم ذلك ان الزوجية التي نشأت عن عقد باطل ، ففى
عقد الزواج الذى لم يكن مشروعا لا بأصله ولا بوصفه ، كزواج
المحررات او زواج الدتعنه لا يترتب عليه الميراث ، لان العقد
الباطل فى حكم المنعدم ، فلا يترتب عليه آثار مطلقا .

وكذلك الشأن اذا نشأت الزوجية ، عن عقد فاسد
وهو ما شرع بأصله دون وصفه ، كالزواج بدون شهود
فلا يترتب عليه الميراث ، ولا يرث اى من الزوجين صاحبه
نقد انه احد شروط الصحة فأحدث خلافا في العقد منـع
الميراث .

أثر الطلاق على الميراث :

يترتب الميراث على الزوجية القائمة بين الزوجين حقيقة
بأن مات احدهما والحياة الزوجية قائمة بالفعل لم يحدث بهما
طلاق .

كما يترتب الميراث على الزوجية القائمة حكما بين الزوجين
وهى الزوجية التى طرأ عليها الطلاق الرجعى ، وكانت المرأة
لا تزال فى العدة ، فاذا مات اى منهما ورثه الاخر ، لان الطلاق
الرجعى ، لا يزيل الرابطة الزوجية فهى باقية طوال فترة
العدة ، ومن حق الزوج ان يراجع زوجته رغما عنها .

وليس الامر كذلك بالنسبة للطلاق البائن ، لان الطلاق
البائن ليست الزوجية قائمة فيه حقيقة او حكما ، فهو يزيل
الرابطة الزوجية ، لذلك فانه لا يحق للزوج ان يراجع زوجته
فيه ، وهذا الحكم فى حالة الصحة وعدم المرض .

اما فى حالة مرض الموت ، فلو طلقها الزوج طلاقا بائنا
بارادته الحره بغير رضاها ، ولم يكن الطلاق على المال ، ومات
وهى فى العدة ، فانها ترثه ، لانه يعتبر بهذا الطلاق قارا .
من الميراث ، او يعتقد انه اراد ذلك فحيث انه طلقها بائنا
فى مرض موته ، فهو قريبته على قصد حرمانها من الميراث
فيعامل بنقيض مقصود .

ولو ماتت هي ، بعد الطلاق ، ولا تزال في العدة ، فلا يرث منها لانه يجب الا يستفيد بسوء نيته .
ويتحقق الفرار من المرأة كما يتحقق من الرجل ، فلا لو طلقت في مرض موتها ، في حالة ما اذا كانت العصمة بيد ها ، فلو ماتت وهي في العدة لا ترث منه ، معاملة لها بنقيض مقصود ها .

ويشترط لميراث المطلقة باثنا في مرض الموت ان تكون في العدة عند وفاة زوجها ، فلو مات بعد انقضاء عدتها فلا ترث منه ، عند الحنفية وهو ما اخذ به قانون الميراث . ويرى الحنابلة ان المطلقة ترث من زوجها الذي طلقها فارا من ميراثها اذا مات في مرض موته بعد انقضاء عدتها وهو ما كان ينص عليه مشروع قانون الميراث (١) (١) .

السبب الثالث : المولا

المولا قرابة اعتبارية رتب الشارع عليها الميراث ، بسبب الاعتناق او المحالفة فهذا السبب في الاصل لا يوجب ميراثا ، لعدم وجود القرابة الحقيقية القائمة على رابطته النسب او الدم ، لكن لما كان المعتقد قد احسن النسب عتيقه ، وأنعم عليه بالحريه ، فقد انتشله من السرق فكانه احياه بعد عدم ، كذلك فان المولا بين شخصين ترث حقوقا لكل منهما على الاخر ، لطبيعة العلاقة الخاصة الناشئة عن هذه الموالاة ، لذا فقد اعتبر الشارع ذلك قرابة حكميه ، رتب عليها أثرها ، بأن جعلها من اسباب الميراث .

(١) كان مشروع هذا القانون في م ١١ منه يقضى بتوريث الزوج من زوجها ، الذي طلقها فارا من ميراثها ، اذا مات في هذا المرض ، ولو بعد انقضاء عدتها ، مالم تتزوج قبل موته ، ولكن عند ما عرض المشروع على لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب رأت الاخذ بالمذهب الحنفي الذي يشترط لميراثها ان يكون قبل انقضاء عدتها .

والميراث بالولاء ، بهذا النظر ينقسم الى قسمين :

أ - ولاء الاعتاق ، وهو الولاء الناشئ عن اعتاق السيد لعبد ، وجعله حراً ، ويطلق عليه العصوية السببية ، لان منشأها السبب ، وهو الاعتاق ونظراً لاثـر العتق فى تحريـر النفوس ، واعادة الكرامة الانسانية للعتيق كامله ، فقد قدر الشارع هذا العمل الذى قام به السيد ، وخول له حـق ميراث عبده وهذا ملحـظ بحث السيد على تحرير العبد ، وفـك قيـده ومكافأته بالخير على عمله ، فأنشأ له حقاً على العتـيق بأن جعله وارثاً له بعد موته .

وتجدر الاشارة الى ان الاعتاق ، سبب للميراث من جانب واحد وهو جانب السيد ، فلا يحق للعتيق الذى حصل على حريته ، ان يرث السيد بعد وفاته ومن وجه آخر ، فان ولاء الاعتاق كسبب للميراث ، يأتى فى الترتيب بعد القرابيه والزوجيه ، فالسيد لا يرث عبده ، الا اذا لم يكن ورثه من اصحاب القروض او العصباء او ذوى الارحام .

ومشروعيه ولاء الاعتاق ، جاء فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم - الولاء لمن اعتق . وقوله المولاء لحمه كلحمه النسب ، لا يباع ولا يوهب . . .

ب - ولاء المولاة او الحف : وهو ان يتحالف شخصان على ان يكون احدهما مولى الاخر ، وهو ان يقول الشخص لمن تعاقد معه : انت مولاى ترثنى اذا مت ، وتعقـل عني اذا جئيت . . .

وعقد المولاة اثر من آثار الجاهلية الاولى ، التى كانت سائدة عند العرب ، والتى كان للظروف القليه ، واعتبارات

الغالب التي دأبوا عليها ، والسبب الاساسى فيها ، والدافئع اليها .

والميراث فى عقد المولاة ، قد يكون من الجانبين ، بأن يرث كل منهما صاحبه وقد يكون من جانب واحد بأن يرث الاعلى الادنى .

ومشروعيه ولاء المولاة ، ثبتت بقوله تعالى : ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون ، والذين عقدت ايمانكم فأتوهم نصيبهم . . . فقد جعلت الاية للمعاهد ، اثرها فى اعطاء من كانت معه المعاهد ، حقه ونصيبه الشرعى .

وقد استند الحنفية الى هذا النص ، وجعلوا ولاء المولاة سببا من اسباب الميراث بعد ذوى الارحام وقد ورد الجمهور عليهم بأن ولاء المولاة منسوخ بآيات الموارث ، ويقولون تعالى وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله . . . وبالتالى فانهم لم يعتبروا ولاء المولاة من اسباب الميراث .

وقد انتصر القانون لرأى جمهور الفقهاء فلم يجمع للاء المولاة ، سببا من اسباب الارث ، وقد قضا الميراث بالولاء على الولاء بالاعتاق (١)

(١) وقد نص قانون الموارث فى م ٧ على ان : اسباب الارث الزوجية والقرباء والعصوة السببية . الاعتاق ويكون الارث بالقرباء بطريق القرى او التعصيب او بهما معا ، او بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد .

المبحث الثالث شرائط الميراث

يجب ان يتوفر في الميراث ، شرائط معينة ، لكي ينتج أثره في تحقق الخلافة في المال وانتقاله من المورث الى الوارث ، وحد في فرد من الورثة على حقه الشرعي وهذه الشروط لا يكفي توفرها في المورث وحده ، او في الوارث بفرد ، وانما يجب ان تتوفر في كليهما ، لان كلا منهما يملك المال ، المتوفى باعتباره صاحب المال في الاصل والوارث باعتباره خليفه عن الميت ولكي يعمل السبب عمله ، وتتحقق الخلافة في المال ، ينبغي توفر الشرائط التالية :

اولا شرط المورث ، هو الموت ، وموت المورث ، امر لازم لكي تكون بصدد خلافة في المال ، فان لم يكن المورث ميتا فكيف يتحقق انتقال المال بطريق الميراث ، ان الميراث يكون ملوكا لشخصين مكا تاما يجعل لكليهما حق التصرف فيه ، وحيازته ، والانتفاع به ، في وقت واحد لان حقوق التملك تمنع احدهما من حيازه المال والتصرف فيه وتعطى الاخر التمتع بهذه الحقوق لكن ماهي حقيقة موت المورث ؟ لقد قال الفقه ان الموت قد يكون موتا حقيقيا ، وهو الذي يتأتى بالمعاينة والمشهد ، من جانب من شهدوا الواقعة وحضروا الوفاء ، وقد يكون بالسمع والاستغاضه ممن لم يحضر الوفاء او لم يكن متواجدا آنثذ ، وقد يثبت الموت الحقيقي ، بتقدير مستند يدل على ذلك ، كتقديم شهادة الوفاء ، اذ ابلاغ السلطات المختصة بأنه قد مات ، وقد يثبت باقامة البينة على ذلك .

وقد يكون موت المورث حكما ، ويتأتى بصدور حكم من القضاء مضمونه الحكم بموت فلان من الناس ، وحكم القاضي يعتد

بـه وهو حجبـه في اثبات وفاء المورث ، على الرغم من انها
قد لا تطابق الحقيقة ، فقد يحكم القاضي بموت شخص
مع تيقن حياته ، كما هو الحال بالنسبة للمرتد ، فاذا ارتد
الشخص او لحق بدار الحرب ، وحكم القاضي بموته فانه
يصير ميتا من وقت صدور الحكم بموته .

وبالنسبة لماله ، فانه يقسم بين ورثته الموجودين وقت
صدور حكم القاضي بموته وهناك حالة اخرى ، كتطبيق على
الموت حكما تتعلق بالمفقود وهي تلك الخاصة باصدار القاضي
حكمه على من غاب غيبه طويله ، ولا يدري أهو من الأحياء
ام الاموات ، ووقع امره الى القضاء ، فحكم القاضي بموته
فيعتبر ميتا من وقت صدور هذا الحكم وبالتالي تقسم تركته
بين ورثته الموجودين ابان صدور الحكم بموته .

ويعتبر موت المفقود موتا حكما ، وليس حقيقيا ، الا لا دليل
قاطع على موته ، وانما يبنى الحكم على غلبه الظن والرجحان
فاحتمال حياته امر قائم وموجود . وقد يكون موت المورث
تقديرا ، ويتحقق بالنسبة للجنين الذي نزل ميتا بسبب الاعتداء
على أمه ، والحكم الشرعي اعتبار الجنين ميتا تقديرا
في هذه الحالة ، لعدم تيقن حياته ، قبل واقعه الاعتداء
على أمه . فالتكييف الشرعي لموت الجنين المعتدى على
أمه ، مؤسس على الاعتداء بطريقه تبعيه على نفس انسانيه
يفترض فيها الحياة ، فهو امر تقديري ، لذلك اعتبر الميراث
فيه موتا تقديرا .

ونظرا لاعتبار الجنين ميتا تقديرا ، فان ماله يقسم بين الورثة
الموجودين وقت انفصاله عن أمه ميتا ، كما أن هذا الجنين يرث
من غيره ، أي ان له اهلية ميراث بهذا الوصف ، ذلك عند
الحنفيين .

ولا يرى جمهور الفقهاء اهلية الجنين للميراث ، فلا يرث لان الحياة التقديرية لا تكفى لاستحقاقه الميراث ، وانما العبرة بالحياة الحقيقية ، للقول بميراثه من الغير ، وبالنسبة للارث منه ، فان ورثته لا يرثون منه الا دية (١) وبالرجوع الى مانص عليه القانون في هذا الشأن ، نجد انه لم يعتبر الموت التقديرى ، ان نص فى المادة الاولى منه على ان : يستحق الارث بموت المورث ، او باعتباره ميتا بحكم القاضى ، وما أخذ به القانون ، هو الصواب ، ان الاعتبار فى الامور هى حقائقها ولا ينبغى العدول عن الحقيقة ، بالالتجاء الى الافتراض والتقدير ، الا اذا كان ثمة فائدة حقيقية معتبرة من وراء هذا العدول ، وهذه الفائدة ، تتحقق فى اعتبار الموت الحكى بالنسبة للمرتد والمفقود ، ولا تتحقق بالنسبة للموت التقديرى ، فى حالة الجنين ، ان ماجدوى القول بميراث الجنين من غيره ، وقد مات نتيجة الاعتداء ، فالدافع للقول بذلك بدعوى حمايته وتأمين مستقبله غير موجود ؟ ويطرئ على ميراثه من الغير ، انه لا يرث ، لانه لا يملك شيئا يرث عنه . كما ان فى القول بتوفر اهلية الميراث فى حقه امر مفترض وفيه تعقيد لاجراءات تقسيم التركة بدون سبب مقبول .

ثانيا : شرط الوارث :

أن تتحقق حياته عند موت المورث ، لاننا مادامنا قلنا ان المال ينتقل خلاقه عن الميت الى الورثة ، فيجب ان يكون الوارث حيا . كما ينبغى ان يكون المورث ميتا ، لئلا يصير المال لا الى مالك . وحياة الوارث ، قد تكون حياة حقيقية ، وهذا هو الغالب

(١) تجب هذه الدية السماء بالغرة ، بسبب الاعتداء الواقع على امه والذى نتج عنه وفاته ، وتعتبر هذه الغرة ملكا للجنين ، كتموين ياخذ ناتج عن هذا الاعتداء ، ويذهب بعض الفقهاء ، الى ان الغرة ، تعتبر ملكا للام ، لان الجنين جزء منها ، فهو كاحد اعضائها ، فتستحق الغرة لما اصابها من ضرر .

الاعم ، تثبت بالمعاينة او المشاهدة ، وقد تثبت بالبينة
في بعض الاحوال .

وقد تكون حياة الوارث تقديريه ، وذلك بالنسبة للجنيين
في بطن امه ، اذا ولد حيا في المدة المقررة ، وهي سنة
ميلاد يسه حسب ما اختار قانون الموارث فان لم يتوفر هذا الشرط
وهو حياة الوارث ، لم يكن ثمة ميراث^(١) وهذا يحتاج الى بعض البيان
تعتبر ولادة الحمل ، خلال المدة المحددة حياة يعتد
بها في استحقاق الميراث ، لتحقق حياته عند موت مورثه
فاذا نزل الحمل ميتا لم يستحق ميراثا ، لتخلف شرط تحقق
حياته ، وقت موت مورثه^(٢)
ويترتب على اعتبار الحمل حيا انه يستحق في الميراث
وكيفية ميراثه ، انه يجزله من التركة ، او فر النصيبين
على افتراض انه ذكر وعلى افتراض انه انثى .

يعتبر المفقود قبل الحكم بموته ، غير مستحق في الميراث
لعدم تحقق حياته ، ان انه لاتعلم حياته من موته ، لكن احتياطا
لحقه ، يستبقى نصيبه من التركة فان ظهر حيا اخذ
وان ظهر ميتا وزع بين الورثة .

ان موت من يتوارث بعضهم من بعض في واقعه واحده
مثل موت الزوجين ، او موت الاب والابن او الاخ واخيه فسي
حالات الكوارث المفاجئة كالزلازل او البراكين او الحرائق
او الحروق او الفيضانات او غير ذلك ، يجعلنا امام نموذج
خاص لوقائع الميراث ، التي تسفر عنها مثل هذه الكوارث .

ومرر ذلك اننا لو اردنا تحكيم شروط الميراث عند
تيسر ذلك ، لان واقعه الموت واقعه واحد ، او متقاربه
ولا يعلم من مات اولا من المتوارثين ، حتى يقال بأن يرثه
(١) نس القانون في م ٢ على انه : يجب الاستحقاق الارث وقت موت المورث ،
او وقت الحكم باعتباره ميتا ويكون الحمل مستحقا للارث اذا توفر فيه مانص عليه في ٤٣
اذا توفي الرجل عن زوجته او معتدته ، فلا يرثه حملها الا اذا وليد حيا لخمسة
وستين وثلاثمائة يوم على الاكثر من تاريخ الوفاة او الغرق .

الاخر وعليه ، فان تحقق شرط حياة الوارث ، غير معلوم ، كما
انه لا يمكن معرفه من منهما المورث ومن منهما الوارث ، لان الوصف
بهذا او ذاك يصدق عليهما معا .

لذلك قال الفقهاء بعدم ميراث احدهما من تركه الاخر ، لفقد
شرط من شروط الميراث وهو العلم بحياة الوارث ، فلا يعلم من
مات منهما اولا ، والوضع في امثال هذه الحالات ان توزع
تركة كل من مات في الكارثة ، على ورثته الاحياء ، ولا يورث بعضهم
من بعض ، وهو ما يذهب اليه الفقهاء فيما نصوا عليه من ان
لا توارث بين الغرقى والحرقى والهدمى .

والدليل على ان من ماتا معا في وقت واحد ، لا يورث
احدهما الاخر وانما تقسم التركة بين ورثته الاحياء ما روى ان ام
كلثوم بنت علي تؤتي هي وابنها زيد بن عمر ، فالتقت الصيحتان
في الطريق ، فلم يدرا ايهما مات قبل صاحبه ، فلم ترثا
ولم يرثهما .

وقد أخذ قانون الموارث بذلك ، فيما نص عليه في المادة
الثالثة : اذا مات اثنان لم يعلم ايهما مات اولا ، فلا
استحقاق لاحدهما في تركه الاخر ، سواء اكان موتهما في
حادث ام لا (١)

ثالثا : الشرط المتعلق بانتقاء الموانع فان ثمة امورا
تمنع من الميراث ، كما هو الشأن في اختلاف الدين بين
المورث والوارث ، فان اختلاف الدين مانع يمنع من الميراث
كما لو قتل الوارث مورثه ، فانه الوارث يحرم من الميراث
لوجود المانع وهو القتل ، وغير ذلك مما نتعرض له الان
تفصيلا .

(١) والمصدر الشرعي لما اخذ به القانون ، هو ما ذهب اليه

الصحابه ، ابو بكر وعمر وزيد بن ثابت ، وما نص عليه الفقهاء

في قولهم : لا توارث بين الغرقى والحرقى والهدمى .

المبحث الرابع

موانع الميراث

الموانع جمع مانع ، وهى اوصاف محددة ، رتب الشارع على وجودها ، انتفاء الميراث ، فاذا كان الشارع قد اوجب لتحقيق الميراث ، قيام الاركان ، ونشأة الاسباب ، وتوفير الشروط وطلب تحصيلها ، ووجودها لكى يترتب على الميراث اثره وتطبق عليه احكامه ، فقد تطلب لنفس الغايه ، بالنسبه للموانع ، امر آخر هو تخلف هذه الاوصاف ، التى تشكل تلك الموانع ، وعدم وجودها ، فالمطلوب هنا التزام سلبى بخلو الميراث من الموانع على حين كان المطلوب فى اركان والاسباب والشروط التزاما ايجابيا ، يتمثل فى وجود تلك الاركان والاسباب والشروط .

لذلك فانه يلزم من وجود المانع ، عدم الحكم ، مع قيام سببه ، وتوفير شرائطه ويترتب على وجود احد الموانع - التالىه حرمان الشخص من الميراث ، والمحروم او الممنوع من الميراث بمعنى واحد ، لا فرق بينهما .

واثر وجود المانع ، حاسم فى عدم استحقاق الشخص للميراث حيث يسلبه حقه فى التركة ، ويبطل مفعول قيامه الاسباب وتوفير الشروط ، الامر الذى يؤدى الى حرمانه ، واعتباره ~~العديم~~ سواء ، فوجوده كعدم وجوده عند تقسيم التركة ، وهو معدوم كذلك ، بالنسبة ^{لتغير} لا يؤثر على انصبتهم بالنقصان فمن مات عن زوجة ، وابن قاتل ، واخ . فان الزوجه تأخذ الربع فرضا ويأخذ الاخ الباقي تعصيا . اما الابن القاتل فانه محروم من الميراث لوجود المانع فى حقه ، وهو القتل ، ولم يؤثر على نصيب الزوجيه والاخ فى شئ .

وقد نص الفقهاء على موانع الميراث ، وهى خمسة ، السرقة والقتل ، واختلاف الدين ، والردة ، واختلاف الدارين .

فأول الموانع : السرقة :

جعل الرق من الموانع لانه ينافى اهلية التملك ، بل هو وما ملكت يدها له لسيده . • وموعدى ذلك ان احد اركان الميراث غير قائم ، وهو الموروث او التركة . وبعد الرق مانع من الميراث ، سواء كان الرق كاملا كالقن ، او كان مكاتبيا او مدبرا . • وعلى اي حال ، فقد انقرض الرق فى عصرنا الحالى ، ومنذ امد ليس بالقصير ، ومن ثم ، فان البحث فيه بحث فى غير طائل وهو ما تنبيه له قانون الموارث ، حيث لم يتناوله ضمن الموانع .

ثانى الموانع : القتل :

هو ازهاق روح انسان بفعل اخر ، فالنتيجة المترتبة عليه خطيره ، تكمن فى سلب انسان حق الحياة ، وهو امر بلا شك ذو اثر خطير على النوع البشرى ، وانتهاك صارخ لقانون السماء ، على ان القتل بالنظر الى قوة الدافع الاجرامى فيه ، وطريقه تنفيذه ، ليس على درجة واحده ، وهذا ما ادى بالفقهاء الى الاختلاف فى تقسيمه ، وتبعها الاختلاف فى اطلاق الوصف المناسب عليه ، وتحدد نوعه للوصول الى اعتباره او عدم اعتباره كمانع من الميراث .

يذهب المالكيه ان القتل نوعان : عمد خطأ ، والقتل العمد يجب ان يكون عدوانا وظلما ، ويجوز ان يتم بالمباشرة او التسبب ، مكدا كان القاتل ام غير مكلف ، ولا عبرة بالالوه المستخدمه فيه ، تقتل غالبا ام لا تقتل ، ويستوى ان يكون القتل بعمل ايجابى او سلبى ، ويستوى كذلك القصد او عدم -

القصد بالنسبة للمقتول ، مادام انه فسى الاساس يتعمد ازهاق روح انسان معصوم .

ويعنى ذلك ان الفاعل الاصلى والشريك كالمحرض او المتسبب فى القتل كشاهد الزور ، او واضع السم ، ومانع الطعام من الشخص حتى الموت ، والموعجر على قتل الشخص ، يعد قاتلا بطريق العمد .

والقتل العمد العدوان هو المانع من الميراث ، دون القتل الخطأ لان القصد فيه الى ازهاق الروح متحقق ، ووصف العمد العدوان فيه هو الذى رتب عليه هذه النتيجة ، اما الاوصاف الاخرى فغير ذات اثر حاسم ، على خلق الدافع اليه ، او الى الالتجاء الى تحقيقه ، ووصفه بهذا الصفة .

فاذا لم يكن القتل عمدا ، بأن كان خطأ ، او كان عمدا بحق ، كقضاء القاضى بالقصاص على مورثه ، او كان لتنفيذ حكم شرعى ، كالجلاد القائم على تنفيذ الحد او القصاص او كان القتل بعذر شرعى ، كما لو قتل الشخص مورثه دفاعا عن نفسه او عرضه فان قتل الوارث لمورثه فى هذه الصورتين وامثالها ، لا يترتب عليه المنع من الميراث .

لان القاتل استند على حق شرعى ، او سبب يبيح القتل فلا يعاقب بحرمانه من ميراث المقتول ، لانه لم يعص الشريعة ولم يعتد على مورثه وانما قام بواجبه فيما هو مأور به ، او اتى بعمل يبيحه الشرع ، ولا يؤخذ عليه .

مذهب الحنفية ، على ان القتل المانع من الميراث هو القتل الذى يوجب القصاص او الكفارة ، واما القتل البذى لا يوجب القصاص او الكفارة ، فلا يمنع من الميراث .

والقتل الذى يوجب القصاص او الكفارة عندهم ، هو القتل بالمباشرة لا بالتسبب وهو يمثل فى القتل العمد وشبه العمد

القتل الخطأ والقتل الذى جرى مجرى الخطأ .
والقتل العمد ، هو أشد انواع القتل ، ان يكون القتل
بآله تقتل عادة ، كالسلاح ، والسيف ، وما يماثل ذلك .
والقتل شبه العمد ، يليه فى الشدة ، ان يعتمد فيه
الفعل بآله لا تقتل غالبا كالضرب بعصا لا تقتل عادة .
والقتل الخطأ ينزل درجة عن شبه العمد ، والخطأ
فيه اما ينطوى على خطأ فى القصد كان يرمى ما يظنه صيدا
فاذا هو انسان . واما ينطوى الخطأ فيه على خطأ فى الفعل
كان يصوب على هدف معين ، فيخطئ ، ويصيب انسانا والقتل الجارى
مجرى الخطأ ، مثل ان ينقلب وهو نائم على شخص فيقتله ففى
انواع القتل هذه ، تتوفر المباشرة ، لدى القاتل فى القتل
فاذا كان المجنى عليه هو المورث ، كان القاتل ممنوعا
من الميراث .

اما القتل بسبب عندهم ، فهو القتل الذى لا تتحقق فيه
المباشرة ويتأتى ذلك بأن تاتى فعلا ، لا يقصد به القتل فيفض الى القتل
مثل ان يحفر بئرا فيقع فيه مورثه ويموت . وهذا النوع
من القتل لا يمنع من الميراث لعدم المباشرة فيه .
كذلك لا يمنع من الميراث عند هم القتل الذى لا يوجب
القصاص او الكفارة مثل :

- القتل بحق شرعى كالقصاص ، او الدفاع عن النفس .
- كذلك القتل بعد شرعى كقتل زوجته او احد محارمه ومن
يزنى بهما .
- والقتل الذى حدث من غير مكلف كالصبي والمجنون لعدم التكليف
فى حقهما .
- وقد اعتمد القانون فى القتل المانع من الميراث على مذهبه
المالكية ، بصفه اساسيه ، واخذ ببعض الاراء من مذهب
الحنفيه ، وقد نص على هذا فى قوله : من موانع الارث ، قتل

المورث عمداً أى سواء كان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً
أم كان شاهد زور أدت شهادته الى الحكم بالاعدام وتنفيذ
إذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان القاتل بالغاً مـ
العمر خمس عشرة سنة .

ويعد ذلك من الاعذار تجاوز الدفاع الشرعى .
وبذلك ، فان القانون أخذ بمفهومين أساسيين فى مذهب

مالك :

١ - اعتبر القتل العمد المانع من الميراث ، هو الذى تحقق
فيه العدوان ، سواء كان القاتل مباشراً أم شريكاً ، أم متسبباً
فى القتل ، وبذلك ، فان القتل بالتسبب يمنع من الميراث .

٢ - لا يعتبر القتل الخطأ مانعاً من الميراث ، لانه ليس قـ
عمداً عدوانياً .

وقد أخذ من مذهب الحنفية ، عدم الحرمان من الميراث
بالنسبة لقتل غير المكلف كالصبي والمجنون وهذا مخالف لما ذهب
اليه المالكية .

مذهب الحنابلة ، على ان القتل المانع من الميراث ، هو
الذى يوجب القصاص او الكفارة او الدية ، وذلك هو القتل العمد
والقتل الخطأ ، لان موجب القتل العمد القصاص . والقتـ
الخطأ موجب ماله دية والكفارة .

ويعتبر القتل بالتسبب مانعاً من الميراث عندهم ، لانه
يوجب القصاص اذا كان عمداً ، والديه اذا كان خطأ .

ويعتبر القتل الواقع من غير المكلف ، مانعاً من الميراث كذلك
لانه يوجب الدية .

ويعتبر قتل المسلم الموجود فى صفوف الاعداء مع عدم العلم
به مانعاً من الميراث ، لان موجب الكفارة .

وماعدا هذه الانواع من القتل ، فلا يعد مانعا من الميراث
عندهم . .
مذهب المالكية : على أن القتل المانع من الميراث ، هو
القتل على أية صورة ، مباشرة او تسببا ، بحق او بغير حق ، مكلفا
كان القاتل ام غير مكلف . لعموم قول الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ليس القاتل ميراث . .

الحكمه من اعتبار القتل مانع من الميراث :
القتل محرم فى كل القوانين والشرائع فالادمى بنىـــــان
الرب ملعون من هدمه ، وقد حذرت من اقتراعه الكتب السماويه
وتضمنت الوعيد الشديد على مقترفه ، وهذا الحكم لا فرق فيه
بين ما اذا كان المقتول بعيدا ام قريبا من القاتل .
وقد دلت النصوص ، وارشد حكم العقل ، على ان القتل
جريمه شنيعه ، ومفسده عظيمه فى بنىان المجتمع .
كيف قد اتجه القاتل الى قتل مورثه ، فقد قال الرسول
صلى الله عليه وسلم - ليس للقاتل ميراث . . وقوله ايضا
لا يرث القاتل شىء لذلك كان الحكم بالمنع من الميراث
للقاتل الذى قتل مورثه .
والنظر العقلى يرشد الى الدلائل الاتيه :

١ - أن صلة القرابه ، ان لم تكن وسيله لاشاعه روح التكافل
والتعاون بين افراد الاسرة فلا ينبغى بأية حال ان تتحول النسي
بغض وعدواه ، او تدفع القريب ، الى ازهاق روح من تربطه به
صله قرابه قريبه .

٢ - ان مقتضى قواعد العدل ، فى ابسط مظاهرها ان يكون
جزاء الخير ، هو الخير ، والمورث محسن الى وارثه ، لانه سبب
وصول النعمه اليه ، فكان جزاء ذلك الاساءه من الموارث بقتل

المورث ، لذا كان من تمام العدل ، ان يمنع من الميراث .
٣ - ان حرمان الوارث من الميراث ، بسبب قتل مورثه ، انما
هو تطبيق القاعدة الفقهية التي تقول : من استعجل شيئاً
قبل اوانه عوقب بحرمانه . لانه اذا لم تطبق هذه القاعدة ،
لاتخذ كثير من ضعاف النفوس الجاحدين القتل ، وسيلة لاستعجال
الحصول على الميراث ، ولا يسمروا ذلك ، فكان هذا جزاءً وفاقاً
يتناسب مع جريمتهم النكراء .

المانع الثالث اختلاف الدين

يقصد باختلاف الدين : عدم اتحاد الدين بين المورث
ومن قام به سبب الميراث . والاختلاف الذي من اجله كان المنع
من الميراث ، هو اختلاف الدين بالاسلام والكفر ، فالزوج المسلم
لا يرث من زوجته المسيحية ، وهي لا ترث منه كذلك .
وانما كان المنع من الميراث ، بسبب هذا المانع ، لدلائل
نقلية وعقلية :

فالادلة النقلية من القرآن الكريم ، ومن السنة المطهرة .
من القرآن الكريم ، قوله تعالى : ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً (١) .
ومن السنة المطهرة ، قول الرسول - صلى الله عليه وسلم
لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . . .
وقوله - صلى الله عليه وسلم - لا يتوارث اهل ملتين شتى .

والعقل يقضى بالمنع من الميراث ، فان مبنى الميراث على الموالاة والنصرة والتعاطف والتراحم ، وهذا لا يتأتى حقيقه ، الا بين ابناء الدين الواحد ، ويبين هذا بوجه خاص فى الميراث ، لان الوارث يخلف المورث فى ماله ، ملكا ويدا وتصرفا .

واختلاف الدين ، قد يكون ناشئا عن علاقته بين المسلم وغير المسلم ، وقد يكون ناشئا عن علاقته بين الملل غير الاسلاميه وهو ما تناولناه ببعض البيان :

اختلاف الدين بين المسلم وغير المسلم : قد ينشأ هذا الاختلاف فى الدين ، بين المسلم وغير المسلم ، فى العلاقة التى تربط الزوج بالزوجه ، او فى علاقة الابناء بالاباء او الاخ - بأخيه ، فالزوج مسلما والزوجه يهوديه او نصرانيه . والولد قد يعتنق الاسلام ، ويترك دين ابيه غير المسلم ، والعكس وكذلك قد يعتنق الاسلام احد الاخوين ، فهذه العلاقات قد تثير قضية الميراث فى كل منهما .

والميراث فى كل فرض من هذه الفروض ، قد يكون المورث فيه هو المسلم ، والوارث غير المسلم ، وقد يكون العكس المورث غير المسلم ، والوارث هو المسلم .

فى الحالة الاولى ، لا يرث غير المسلم من المسلم ، فقد اجمع اهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم (١) . فلو مات المسلم عن ابن كافر وعلم مسلم ورثه العم المسلم ، دون الابن .

وفى الحالة الثانية ، لا يرث المسلم من غير المسلم عند جمهور الصحابه فلا يرث الزوج المسلم زوجته اليهوديه واحتجوا بالادلة التى ذكرناها .

وذهب بعض الصحابه الى ان المسلم يرث من غير المسلمين

(١) المغنى لابن قدامة ، ج ٧ ، ص ١٦٥

دون العكس ، وينسب هذا الرأي الى معاذ ومعاوية .
وقد استندوا على ما ذهبوا اليه الى قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - نرثهم ولا يرثوننا " وقوله ايضا : الاسلام يعلم ولا يعلم علي " .
واستندوا الى القياس ، فاننا ننكح نساءهم ، ولا ينكحون نساءنا ، فكذلك نرثهم ولا يرثوننا .
وقد اخذ قانون الموارث برأى الجمهور ، فنصت المادة السادسة على انه : لا توارث بين مسلم وغير مسلم .
ويشور التساؤل عن الوقت الذي يعتد به في اختلاف الدين كمانع من موانع الميراث ؟
الرأى الغالب في الفقه ، انه يعتد باختلاف الدين عند وفاء المورث . لانه الوقت الذي تتحقق فيه الخلافة في المال ، ويستحق كل وارث نصيبه فيه .
وتطبيقا لذلك ، لو أسلمت الزوجة اليهودية ، بعد وفاء زوجها المسلم ، وقبل تقسيم التركة ، لاستحق في الميراث لانها كانت غير مسلمة وقت وفاة الزوج .
وتمة رأى مخالف للإمام احمد يقول بأن الوقت الذي يعتد به في اختلاف الدين المانع من الميراث ، هو وقت قسمة التركة . لان اختلاف الدين ، وهو المانع من الارث ، قد زال قبل قسمة التركة .
ويمكن الرد على هذا الرأي ، بان هذا يتعارض مع قاعدة الخلافة في المال ، والتي تبدأ بموت المتوفى ، فالموت هو الذي نشأ عنه الخلافة في المال ، وليس القسمة ، اذ لا تعدو ان تكون كاشفة لحق كل وارث ، اما السبب المنشئ فهو الوفاة بالاضافة الى ان الاخذ بهذا الرأي يفتح باب المنازعات ، بسبب الانعاعات التي يزعم اصحابها ، انهم قد أسلموا قبل تقسيم التركة بهدف الحصول على جزء من مال المورث .

اختلاف الدين بين غير المسلمين : تتعدد ديانته
غير المسلمين ، فهناك الديانة اليهودية ، والمسيحية ،
والمجوسية ، والوثنية ، والصابئية ، وغير ذلك من الملل
والنحل المختلفة ، بل قد تتعدد الطوائف بين اصحاب الديانة
الواحدة كما هو الشأن في اليهودية والنصرانية (١)

فهل يرث القريب قريبه مع كونها مختلفى الديانة
ام يعد الاختلاف في الدين من موانع الميراث ؟
ذهب الحنفية والاصح عند الشافعية الى ان اختلاف الدين
بين غير المسلمين ، لا يعتبر من موانع الميراث ، فيرث كل منهما
الاخر ويصح ان يرث اليهودى المسيحية والعكس ، ويصح ان يرث
المجوس قريبه الوثنى ، فلا فرق بين الديانات جميعا والعبادة
بتوافر اسباب الميراث وشروطه .

والحججه لهم : قوله تعالى : ولن ترضى عنك
اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم . . . وقوله جل شأنه
ان الدين عند الله الاسلام . . . فهو يدل على ان الاديان
الاخرى ، تقابل الاسلام فهي مله واحدة

وقالوا ايضا : ان الكفر كله مله واحدة .

وقد ذهب المالكية والحنابلة الى ان اختلاف الدين بين غير
المسلمين يمنع الميراث ، فلا يرث المسيحية من اليهودى ويرث
المجوس من الصابئى ، فهم يجعلون الاديان الكتابيه ، ملل
مختلفه ، وغير الكتابيه ديانته واحده .

وسندهم على ذلك قوله تعالى : لكل جعلنا منكم شرعه
ومنهاجا . وقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس ، والذين اشركوا ، ان الله يفصل
بينهم يوم القيامة . فالايه عطفست كل ديانته على الاخرى

(١) هناك طائفة القرائين والريانيين في اليهودية . وطوائفنا

الارثوذكس والكاثوليك في المسيحية .

والعدول يقتضى المغايره ، فدل ذلك على انها ملل منفصله .
وينسب الى الحنابله انهم قالوا ، ان اليهوديه مله ، وكل
ديانه مله ، كما لمجوسيه ، والصائبه ، فيمنع من الميراث
الاختلاف فى هذه الاديان بلا فرق بين كتابى ، وغيره —
الاديان .

ونعتقد انه بالنظر الى حقيقه الكيانات الذاتيه ، لكل
دين من هذه الاديان ، فانها تعتبر ديانا مختلفه ، فهى
ملل شتى ، ونحل مغايره كل منها للافخرى لكن بالنظر الى الاسلام
فان الكفر كده يعتبر مله واحده .

وقد اخذ قانون المواريث بالرأى القائل بأن غير المسلمين
يعتبرون مله واحده ، فقد نص فى المادة السادسه على ذلك
بقوله : يتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض .

المانع الرابع

الردة

الردة ، هى خروج بالقول او الفعل عن الدين الاسلامى
الى دين او معتقد آخر ، فالمرتد هو المسلم التارك لدينه ، طوعا
واختيارا ، او المنكر لحقيقته من حقائقه الجوهريه .
والمرتد كافر ، لانه اتى بابا عظيما من ابواب الشرك ، بسبب
تنكره للدين الحق ، وخلع ريقه الاسلام من عنقه ، وهو لهنا
مستحق لاشد العقوبات وهى القتل رجلا كان او امرأة ، وهنا
عند جمهور الفقهاء .

ودليل ذلك ، قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — من بدل
دينه فاقتلوه . . قالقتل جزاء المرتد ، يستوى فى ذلك الرجل
والمرأة .

ويرى الحنفية ، ان المرتد يقتل اذا كان رجلاً ———
للحديث السابق ، لان الرجل يتحقق منه الحراية ، ويخشى
خطره بعد رده . واما المرأة فانها لا تقتل ، وانما تحبس
حتى تحدث توبة ، او تموت ، لان النبي — صلى الله عليه وسلم —
نهى قتل النساء . ولان المرأة لا يتحقق منها الحراية —
ولا يخشى خطرها بخلاف الرجل .

ميراث المرتد : المرتد بخروجه على الاسلام
وارتداده عنه يصير الى غير دين ، ولا يعتد بما اعتنقه من دين
او معتقد آخر ، لصيرورته من الاعلى الى الادنى ، وهذا
التكليف القائل بانعدام انتمائه الدينى ، يرتب آثاره على الميراث .
(أ) فيما يتعلق بأرث المرتد من هيرته : يتفق الفقهاء
على ان المرتد عن الاسلام لا يرث من أقاربه مطلقاً ، فلا يرث
قريبه المسلم ، لاختلاف الدين بينهما ولا يرث قريبه المسيحي
اذا ارتد عن الاسلام الى المسيحية ، فرغم اتحاد الدين بينهما
وبين قريبه لا يرثه ، لان المرتد لا دين له ، وأمور بالعبادة
الى الاسلام ، وعدم أقراره على دينه ، لانه ميت حكماً اذا ان مصيره
اذا لم يتب القتل .

(ب) فيما يتعلق بالأرث من مال المرتد : تعبدت
آراء الفقهاء في الأرث من المرتد على النحو التالي :

— ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة الى
ان مال المرتد لا يرث ، وانما يكون في مال المسلمين (١) .
ومرد ذلك الى اختلاف الدين بين المرتد وأقاربه .

(١) بمعنى ان يكون من حق الخزانة العامة ، ينفق في مصالح المسلمين

وطبقا لهذا الرأي ، فان الارتداد عن الاسلام يعد مانعا
من موانع الميراث ، لان المرتد لا يرث من غيره ، ولا يرث غيره
منه . وهذا تطبيق لحديث : لا يرث المسلم الكافر . . ولا يرث
اهل ملتين شتى .

وصيرورة المال الى بيت المال ، يشمل كل ما اكتسبه المرتد
من المال ، سواء كان قبل الرد ، ام بعدها .
ذهب الامام ابو حنيفة الى ان المرتد اذا كان رجلا
يورث ماله الذي اكتسبه قبل الرد ، ويكون من حق ورثته المسلمين
واما ماله الذي اكتسبه بعد الرد ، فانه لا يرث عنه ، وانما يكون
ليثا لبيت مال المسلمين .

واما اذا كان المرتد امرأة ، يورث مالها اقاربها المسلمين
يستوى في ذلك المال الذي اكتسبه قبل الرد ، والمال الذي
اكتسبه بعدها .

ويستحق الميراث في مال المرتد او المرتدة الاقارب المسلمين
الموجود بين وقت موتهما حقيقه او حكما (١) .

ذهب الصحابان ، وروايه للامام احمد ، الى ان مال المرتد
يرث عنه ويكون لاقربه المسلمين ، سواء كان المرتد رجلا
او امرأة ، وهذا المال ينتقل كله الى الورثة المسلمين ما اكتسبه
منه قبل الرد ، او بعدها . لانه مأمور بالرجوع الى الاسلام
ينبذ الردة فيمصرى على الورثه من الاحكام ما ينفهم ، ويكون ذلك
بتحويلهم الميراث منه .

وقيل بالاضافه الى ذلك ان مال المرتد يرثه عنه اهل الديين
الذي انتقل اليه متى توافرت اسباب وشروط الميراث ، فاذا لم
يوجد له وارث استحق ماله بيت مال المسلمين ، لانه مال لا مالك له .
ولعل اولى الاقوال بالترجيح ، هو قول ابو حنيفة ، لدقته

(١) يكون الموت حكما ، اذا صدر حكم من القاضي ، بلحاظها

بدار الحرب " ارض العدو "

مأخذه ، وسلامه منهجه ، ورعاية للمعاني الجد يــــره
بالاعتبار .

المانع الخامس

اختلاف الدارين

اختلاف الدارين كمانع للميراث ، يتحقق بأن تختلف دولــــة
المورث وجنسيته عن دولة الوارث ، وجنسيته . فيكون لكل
من الدارين كيانه المتميز وذاتيتها المستقلة يتمثل فــــى
الرئيس العام الذى يدير شئونها ، والجيش الخاص بها والسياسيه
الخارجيه التى تحكم توجهاتها ، فاذا اختلفت كل دولة عن الاخرى
فى ذلك ، وانقطعت العصمه بين الدولتين ، بحيث تستحيل
كل دوله قتال الاخرى ، اعتبر الاختلاف هنا مانعا من الميراث .
مثال ذلك لومات يهودى فى المانيا ، وله ابن يقيم فى
اسرائيل ، فلا يرث الابن اباه لاختلاف الدارين .
واختلاف الدارين ، الذى يترتب عليه المنع من الميراث ، مقرون
الا يكون بينهما معاهده تعاون وتشابص بينهما ، او ماتسمى
بمعاهد دفاع المشترك ومنع الاعتداء بين الدولتين ، فاذا
وجدت مثل هذه المعاهد يمنع اختلاف الدارين من التــــوارث
وجاز لرعايا كل دولة منهما ان يرث رعايا الدولة الاخرى .
اختلاف الدارين بالنسبة للمسلمين : لا يعتبر اختلاف
الدارين قائما فى ديار الاسلام ، ولا يعتد به فى هذا الشأن
مهما ترتب عليه اختلاف مسمى الدول والجنسية فيها ، وايا كسان
الواقع الحالى . ذلك ان ديار المسلمين واحد ، مهما تتباينت
اطرافها وتباعدت اوطانها ، لقوله تعالى : ان هذه امتكم امة
واحدة وقوله جل شأنه : انما المؤمنون اخوه . .

وهذا يفيد أن المسلم في كل مكان يعتبر رعيه للدولة الإسلامية
الاسلامية ، ولو كان مقيما في دولة غير اسلامية .
وعلى ذلك ، فان المسلم المصري يرث قريبه المسلم الايراني
او الباكستاني او التركي . وكذلك الزوج المسلم الافغاني يرث
زوجته المسلمه السوريه ولا يثور في هذا الشأن القول باختلاف
الدارين .

ومؤدى ذلك ان اختلاف الدارين لا يعتبر مانعا للميراث
بالنسبة للمسلمين . وانه يعتبر مانعا للميراث بالنسبة لغير
المسلمين .

والقضية الاولى ، هي اختلاف الدار ، بالنسبة للمسلمين
وعدم اعتباره مانعا للميراث ، محل اتفاق بين الفقهاء جميعا
اما القضية الثانية بالنسبة لغير المسلمين ، فهي مشارخلاف
بين الفقهاء .

اختلاف الدارين بالنسبة لغير المسلمين : اختلف الفقهاء
في اعتبار هذا الاختلاف مانعا للميراث .

عند الحنفيه والشافعي يقولون بأن اختلاف الدارين يعتبر
من موانع الميراث ، لان الميراث مبناه الولا والتناصر ، ولا تناصر
ولا ولا بين مختلفى الديار ولاقطاع العصمة في كل من الدولتين
واعتبار كل منها في حالة حرب مع الدولة الاخرى ؛

وعند مالك واحمد واهل الظاهر ان اختلاف الدارين لا يعتبر
مانعا من موانع الميراث . فيرث الامريكي ، قريبه الفرنسى والعكس
لان المنع من الميراث عقوبة ، فلا تثبت الا بنص ، ولا نص من الشارع
على اعتبار اختلاف الدارين مانع للميراث .

وقد اخله قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بالرأى الاخير
فلم يعتبر اختلاف الدارين ، مانعا من الميراث ، وسوى بين المسلمين
في عدم اعتباره ونص في المادة السادسة على ان اختلاف الدارين

لا يمنع من الارث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين ، الا اذا كانت شريعته الدار الاجنبية ، تمنع توريث الاجنبي عنها .

ويعنى هذا النص ان قانون الموارث لم يأخذ بالمذهب الاخير على اطلاقه وانما اخذ بمذهب الحنفية ، في حالة ما اذا كان قانون الدولة الأجنبية ، التى يتبعها الوارث او المورث يمنع من توريث رعاياها في دولة اجنبية عنها ، ففي هذه الحالة يعتبر اختلاف الدار مانعا من الميراث بالنسبة لغير المسلمين .

والاخذ بمذهب الحنفية ، تطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل الذى يعتبر احد مبادئ التعامل بين الدول التى تشكل المجتمع الدولى المعاصر ، لكن هذا لاينفى ان القاعدة العامة التى اعتبرها القانون ، ان اختلاف الدارين ، لا يمنع من التوارث بين غير المسلمين ، كما هو بين المسلمين .

ولعل المشرع المصرى ، يهدف من ذلك الى توحيد النظام القانونى الذى يحكم علاقات المسلمين وعلاقات غير المسلمين والمساواة بينهما فى المعاملة ، الا ان هذا لاينبغى ان يكون على اطلاقه وخاصة فى تلك الامور التى تحكمها النصوص الاسلاميه .

الباب الثالث

تقسيم التركة على الورثة

حق الورثة ومراتبهم

الفصل الأول

أفضية أصحاب الفروض

الفصل الثاني

ميراث أصحاب الفروض

الفصل الثالث

الفصل الأول

حق الورثة ومرتبتهم

تمهيد :

الورثة هم اصحاب الحق في التركة ، وهو حق اصلي وجوهري يجوز اهماله ، ولا يتخلو منه التركة ، واذا كان حق التجهيز — وحق الدئنين وحق تنفيذ الوصية ، مقدم على حق الورثة — فان هذا لا يجب حق الورثة ، ولا يقلل من شأنه ، لان هذه الحقوق مع وجودها ، تنحصر في ثلث التركة وقد لا تكون التركة محملة بهذه الحقوق — فيما عدا حق التجهيز — فقد لا يكون المورث مدينا ، وقد تخلو التركة عن الوصية ، وهذا هو الاصل ، ان موت المورث ، يشير للوئله الاولى حقوق الورثة ، ونصيب كل منهم ، وهو ما يتطلب البيان والتفصيل .

والمستحقون للتركة ليسوا صنفا واحدا ، وليست حقوقهم واحدة وليس وجودهم دليلا على استحقاقهم ، في كل حاله ان مراتبهم متفاوتة ، وانصبتهم مختلفه .

انواع الورثه ومرتبتهم :

يثبت الاستحقاق في الميراث ، بطرق محددة هي :

اولا — الاستحقاق بطريق الفرضي : وهو مقرر لاصحاب الفروض وهم الذين لهم انصبة شرعية مقدرة بالتحديد ، وقد ثبت ارثهم بالقرآن في آيات المواريث ، كالبنات والاخت والزوج

زوجته والاب والام .

وبالسنة ، كالجدة ، والاجماع كحلول الجد الصحيح محل
الاب ، وحلول بنت الابن محل البنت .

وبالاستقراء تبين ان اصحاب الفروض الذين لهم مهام مقسدة
اثنا عشر مستحقا ، عشرة من ذوى القرابة النسبية ، وهم الاب ،
والجد الصحيح والام ، والجدة الصحيحة ، والبنت ، وبنت
الابن والاخت الشقيقة ، والاخت لاب ، والاخ لام ، والاخت
لام . واثنان من ذوى القرابة السببية الناشئة بسبب النكاح
وهما الزوج والزوجة .

ثانيا : الاستحقاق بطريق التعصيب النسبي : وهو مقرر لاصحاب
العصبه النفس والعصبه للغير ، والعصبه مع الغير .

والعاصب النسبي : كل قريب ذكر ينتمى الى الميت بغير
واسطه الانثى وحدها ، سواء انتسب اليه مباشرة بدون واسطه
كالابن والاب ، او بواسطه الذكر فقط كالاخ لاب وابن الابن
او بواسطه الذكر الانثى معا كالاخ الشقيق .

وحكم العاصب النسبي انه يأخذ التركة كلها ، اذا لم يوجد
فى التركة صاحب فرض أو وجد ولكنه محروم من الميراث ، فاذا كان
الميت ترك ابن ، اخ لام ، اخت شقيقه ، استحق الابن التركة
كلها ، لان الاخ لام والاخت الشقيقه يحجبان به .

ويأخذ العاصب الباقي من التركة بعد اصحاب الفروض كما لو
ترك الميت : زوجه وام وابن . فتأخذ الزوجه الثمن ، والام السدس
والابن باقى التركة . فاذا لم يبق من التركة شئ بعد استيفاء
اصحاب الفروض فروضهم ، فلا يأخذ العاصب شيئا ، كما لو مات

الميت وترك : زوج ، أخت شقيقه ، عم فان الزوج يأخذ النصف
واخالات الشقيقه النصف ، لاشئ ، للعم لانه لم يبق له شئ *
ثالثا : الاستحقاق بطريق الرد : وهو مقرر لأصحاب الفرض
النسبيه غير الزوج والزوجه بعد التوزيع على أصحاب الفروض ولم يوجد
نصيب نسبي * ان من المقرر انه لا يجتمع في التركة الاث بالتعصيب
مع الاث بالرد *

وحكم صاحب الفرض النسبي الذي يرد عليه ، انه يأخذ الباقي
من التركة بعد سهام أصحاب الفروض ، بنسبه نصيبه المفروضه من
التركة فمن مات وترك بنت وبنت ابن ، تأخذ البنت النصف ، وبنت
الابن السدس ، وهذا بطريق الفرض ، ويأخذون الثلث الباقي ردا -
بنسبه سهما مهما ، أى بنسبه ٣ : ١ *

وأصحاب الفروض النسب يرد الذين يرد عليهم هم البنت وبنت
بنت الابن ، الام ، الجدة ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخ لام
الاخت لام * فهم ثمانية *

رابعا : الاستحقاق بطريق الرحم : وهو مقرر للأقارب الذين ليست
لهم سهام مقدرة وليسوا من أصحاب الفروض من العصبات وهم ذوا الارحام
مثل العمه ، الخال والخالة ، وبنت البنت ، وابن البنت ، وبنت
الاخ الشقيق ، وابن الاخت الشقيقه *

فان مات شخص وترك ذو رحم فقط ، ولم يترك صاحب فرض
فلأنه يرث ، ذلك أنه لا يجتمع في التركة الارث بالرحم مع الارث بالفرض
او التعصيب * فمن مات عن خال فقط ، أخذ الخال التركة كلها *

خامسا : الاستحقاق بالرد على أحد الزوجين : وهو
مقرر لأحد الزوجين ، الذى لم يوجد غيرها فى التركة ، بأن تخلو
من أصحاب الغروض النسبية ، والعصبات ، وذوى الأرحام
فإذا مات عن زوجه فقط ، أخذت الربع فرضا ، والباقي ردا .

سادسا : الاستحقاق بطريق العصبيه السببيه : وهو
مقرر للسيد الذى أعتق عبده ، فمات العتيق ولم يكن له وارث غير
المعتق . بلا فرق فبين يكون المعتق رجلا أو امرأة .
فإذا لم يوجد أحد الورثه من أى نوع ، فإن التركة
توزع كالآتى :

- ١ - المقر له بنصيب على الغير .
 - ٢ - الموصى له بما زاد على الثلث .
 - ٣ - الخزانة العامة أو بيت المال .
- هذا ما به عليه قانون الموارث ، فى ترتيب المستحقين للتركة .

الفصل الثاني

أنصبة أصحاب الفروض

يراد بالفرض في المعنى الاصطلاحي : النصيب المحدد شرعا للوارث في التركة . ويسمى بالسهم أيضا ، والفرض بمعنى المفروض والمقدر بالتحديد ، بحيث لا يجوز الزيادة عليه ، او الانتقاص منه .

ويراد بأصحاب الفروض : الورثة الذين لهم أنصبة مقدره في التركة وهم أربعه من الذكور ، وثمان من الاناث ، فهـم اثنا عشر وارثا .

فالاربعة الذكور هم : الاب ، الجد الصحيح ، الزوج الاخ لام .

والثمانى الاناث هن : البنت ، بنت الابن ، الزوجه ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخت لام ، الام ، الجدة الصحيحه . وأصحاب الفروض ، يختلفون في طريقه توريثهم ، وفي مقدار أنصبتهم ، وفي كيفية حرمانهم من التركة كلها او بعضها .

فمن اصحاب الفروض من يرث بطريق الفرض فقط ، وهم الزوج والزوجه ، والجد ، الام ، والاخ لام ، والاخت لام . ومنهم من يرث بطريق الفرض والتعصيب ، وهما الاب والجد . ومنهم من يرث بالفرض فقط في حالات ، ومن يرث بالتعصيب فقط في حالات اخرى كالبنات ، وبنت الابن ، والاخت الشقيقه والاخت لاب . فكل واسدة منهن لها فرض مقدر ، فاذا وجد أخ لها في التركة فإنه يعصبها .

ومن أصحاب الفروض من لا يحجب حجب سمان ، وهم البنات والاب ، والام ، والزوج ، والزوجه .

ومنهم من يحجب حجب حرمان ، وهم الاخت الشقيقه ، والاخت
لاب والاخ لام ، والاخت لام ، فانهم يجرمون بالفرع الوارث ، الابن
والاصل المذكور الاب . كما يحرم الاب عند وجوده الجدا .

ومنهم من يحجب حجب نقصان ، وهم الزوج ، والزوجة
والام ، وبنت الابن مع البنت والاخت لاب مع الاخت الشقيقه .
والسهم المقدرة لاصحاب الفروض ، ستة ، وهي النصف
والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .
المستحق للنصف هم :

١ - البنت الصليبه اذا كانت منفرده ، ليس معها اخ يعصبها
لقوله تعالى وأن كانت واحدة فلها النصف .

٢ - بنت الابن ، اذا لم يكن معها بنت ، او اخ يعصبها
وسند ذلك الاجماع .

٣ - الزوج ، اذا لم يكن معه فرع وارث ، دليله قوله تعالى
ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد .

٤ - الاخت الشقيقه ، اذا كانت منفرده ، ولم يوجد

في التركة بنت ولا بنت ابن . دليله قوله تعالى :

يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله (١) ، ان امروا

هلك ليس له ولد ، وله اخت ، فلها نصف ما ترك .

٥ - الاخت لاب ، اذا كانت منفرده ، ولم يوجد في التركة

أخت شقيقه أو بنت ، أو بنت ابن . للنص السابق

في الاخت الشقيقه .

والمستحق للربع اثنين :

١ - الزوجه ، اذا لم يوجد في التركة فرع وارث . بدليل

قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن لكم ولد .

(١) الكلاله هو الرجل الذي لا ولد له ولا والد ، ويوصف به

المورث الذي لم يترك ولدا ولا والدا وهو وصف للمورث ، الذي

ليس له ولد ولا والد . فكل من مات ولا والده ، ولا ولد ، فهو

كلالة . وكل وارث ليس بوالد للميت ولاولاه فهو كلالة .

١ - الزوج ، فى حالة وجود الفرع الوارث • لقوله تعالى : فان
كان لهن ولد ، فلكم الربع مما تركن •
والمستحق للثمن :

الزوج — ، اذا وجد فرع وارث ، لقوله تعالى : فان كان
لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم •
والمستحق للثلثان هم :

— البناتان فأكبر ، اذا لم يوجد معهن من يعصيهن ، لقوله
تعالى فان كن نساء فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك •

٢ - بنتا الابن فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة ابن او بنت ولم
يوجد معص لهن • وسند ذلك الاجماع •

١ - الاختان الشقيقتان فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة
بنت او بنت ابن وعدم وجود من يعصيهن • لقوله تعالى : فان
انتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك •

٢ - الاختان لاب فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة أخت شقيقة
لا بنت او بنت ابن ، ولم يوجد من يعصيهن • للنص السابق •

ويلاحظ أن القاعدة التي تحكم فرض الثلثان فى الحالات
السابقة هى ان كل من كان فرضها النصف عند انفrazها ،
يستحق الثلثان عند التعدد •

والمستحق للثلث :

١ - الام عند عدم وجود الفرع الوارث ، واثنين فصاعدا من الاخوة
قوله تعالى : فان لم يكن له ولد ، وورثه أبواه فلامه الثلث •

٢ - الاثنان فأكبر من الاخوة لام ، اذا لم يوجد فرع وارث مطلقا
او الاصل المذكور • لقوله تعالى : فان كانوا اكبر من ذلك ، فهم
شركاء فى الثلث •

والمستحق للسدس هم :

- ١ - بنت الابن فأكره عند وجود ابنت الصليبه ، اذا لم يكن معها من يعصمها . دليل ذلك ما روى بن مسعود ، انه سئل عن ابنة ، وابنه ابن ، وأخت ، فقال : أقض فيهما بما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - للبنت النصف ولابنه الابن السدس تكمله للثلاثين ، وما بقي فللاخت .
- ٢ - الاخت لاب فأكره عند وجود الاخت الشقيقه . وسند ذلك الاجماع على أن لها السدس تكمله للثلاثين .
- ٣ - الاب ، عند وجود الفرع الوارث ، لقوله تعالى : ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد .
- ٤ - الام ، عند وجود فرع وارث ، او اثنان فصاعدا من الاخوه ، لقوله تعالى : ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد ، فان كان له اخوه ، فلأخوه السدس .
- ٥ - الاخ لام او الاخت لام ، اذا كان كل منهما منفردا ، ولم يوجد الفرع الوارث ، الاصل الذكر ، لقوله تعالى : وان كان رجل يورث كلالة او امرأة ، وله أخ او أخت ، فللكل واحد منهما السدس .
- ٦ - الجد الصحيح عند وجود الفرع الوارث ، وعدم وجود الاب ، وسند ذلك الاجماع .
- ٧ - الجدة الصحيحة واحدة فأكره - عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أطعموا الجدات السدس .

الفصل الثالث

ميراث أصحاب الفروض

نتناول في هذا البحث ، ميراث أصحاب الفروض ، بالتفصيل
كما بينه الشرع ، والحالات المختلفة التي يكون عليها كل
وارث ، وأثر ذلك على نصيبه في الميراث .

المبحث الأول

ميراث البنت الصليبه وبنت الابن

ميراث البنت الصليبه

يقصد بالبنت الصليبه ، بنت الميت مباشرة ، دون واسطه
ولها في الميراث أحوال ثلاث ، فهي تترك النصف وخذها
والثلثان إذا تعددت ، وميراثها في الحالتين يكون بطريق
الفرض ، وترث بالتعصيب في الحالة الثالثه ، بأن تأخذ
نصف نصيب من يعصبه .

ونظرا للصله الوثيقه ، التي تربطها بالميت ، فانها
لا تحرم من الميراث مطلقا ، بل قد تحرم غيرها من الورثه ، وقد
نص الله تعالى على ميراثها ، في قوله تعالى : يوصيكم الله
في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فان كن نساء فوق اثنتين
فلهن ثلثا ما ترك ، وان كانت واحدة ، فلها النصف . . . وهذا
النص يشمل الحالات الثلاث للبنت ، كما نوضحها فيما يلي :

الحالة الاولى : تترك النصف ، اذا كانت وحدها ، ولم يكن معها أخ لها في درجتها ، فالنصف نصيب البنت المنفردة ، الذي لم يوجد معها من يعصبها ، تأخذ بطريق الفرض . وقد دل على ذلك قوله تعالى : وان كانت واحدة ، فلها النصف وتطبقا لذلك فمن مات عن زوجة ، وبنت ، وعم ، فان الزوجة تأخذ الثمن ، والبنت النصف ، والعم الباقي .

الحالة الثانية : تترك البنات فأكبر ، الثلثين ، ان لم يكن معهن أخ في درجتهم يعصبهن ، ويقسم الثلثان بين البنتين بالتساوي ، فتأخذ كل بنت ثلثا ، فاذا كن ثلاث بنات ، قسم الثلثان بينهم أثلاثا .

فمن مات عن زوجة ، وبنتين ، وأخ ، كان للزوجة الثمن ، لوجود الفرع الوارث ، وهو البنات ، وللبنتين الثلثان لانهما اثنتان ، والاخ الباقي ، لانه عاصب ، فيأخذ الباقي . هذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ، فان نصيب البنتين الثلثان ، كنصيب الجميع من البنات ، أي ان حكم اثنتان حكم الجميع في الميراث . وقد استدلوا على ذلك بالادلة التالية : -

- ما رواه احمد في مسنده عن جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع - ، الى رسول الله صلى الله عليه وسلم - بائنتيهما من سعد ، فقال يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع ، قتل ابوهما معك في أحد شهيدا ، وان عمهما أخذ مالهما ، فلم يدع لهما مالا ، ولا ينكحان الا بمل ، فقال يقضى الله في ذلك ، فنزلت آية الموارث ، فقال لاهي سعد اعط ابنتي سعد الثلثين ، وامهما الثمن وما بقى فهو لك . فبدل ذلك على ان نصيب البنتين الثلثان ، فهو عمل مفسر لما ورد في القرآن ، فيجب الاخذ به ، والعمل بمقتضاه .

دلالة القرآن الكريم ، في قوله تعالى : فان كن نساءً
فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك . فان الآية تفيد استحقاق
البنتين الثلثان ، لان في الآية تفديما وتأخيرا ، والمعنى
فان كن نساءً اثنتين فما فوقهما ، فلهما الثلثان فما ترك .

كما في دلالة قوله — صلى الله عليه وسلم — لا تسافر
المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها الا ومعها زوجها ، او ذو رحم
منها . يعنى ثلاثة أيام فما فوقها .

القياس الاولوى ، يقضى باستحقاق البنتين الثلثان ، فان
الله تعالى جعل نصيب الاختين الثلثان ، بنص قوله تعالى
: فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . فان هذا يدل
على أن الاختين تستحقان الثلثين ، اذ البنتان أقرب الى الميت
من الاختين ، وأمر رحما به ، فلا يصح ان يقل حظهما
عن حظ من هو أبعد منهما .

وذهب ابن عباس الى ان نصيب البنتين النصف فقط ، كالبنات
الواحدة اما الثلثان ، فانهما للبنات الثلاث فصاعدا ، لان الآية
لم تذكر ميراث البنتين ، فيكون نصيبهما النصف .

الحالة الثالثة : ترث البنت الصليبه ، بطريق التعصيب
اذا وجد معها اخ لها في درجتها يعصبا ، فتقسم التركة
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ، كما لو مات الميت ، وترك بنت
، ابن ، فللا بن الثلثان ، وللبنات الثلث .

وفي حالة وجود اصحاب الفروض معهما في التركة ، فانهما
يأخذان الباقي بعد نصيب اصحاب الفروض ، فمن مات عن أم ،
بنت ، ابن ، فان الام ترث السدس ، والباقي يقسم بين البنات
والابن بنسبه ٢ : ١ اي للذكر مثل حظ الانثيين .

ودليل ذلك قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم ، للذكر
مثل حظ الانثيين . . . فهي تفيد ، أن نصيب الذكر ضعف
نصيب الانثى ، اذا كانا في درجة واحدة . وهذه القاعدة
تسرى مهما تعدد البنات ، او الابناء .

وقد نص قانون الموارث على ميراث البنت الصليبه ، في المادة
١٢ بقوله : للواحدة من البنات النصف ، وللاثنتين ~~فأكثر~~
الثلثان . وفي المادة ١٩ بقوله : ~~العصبيه~~ بالغيرهن
: البنات مع الابناء .

ميراث بنت الابن

يقصد ببنت الابن : البنت التي تنتمي الى المتوفى بواسطة ابنه ، سواء كان ابنه مباشرة ام غير مباشر . فتصدق على بنت الابن ، وبنت ابن الابن ، وبنت ابن ابن الابن ، وهكذا .

وبنت الابن ، تعد بنتا للميت ، اذ انها من فروعها ، لذلك فانها تترك كالبنت عند عدم وجودها ، فهي تحل محلها حينئذ وتأخذ حكمها اذا لم يكن للميت اولاد من صلبه مباشرة . كما ان الدليل على ميراث بنت الابن ، هو ذات دليل البنت ، وهو قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم . فالاولاد هم الفروع المولودون مباشرة ، او بواسطة الاولاد ، ويصدق ذلك على الابناء ، والبنيات ، وابناء الابناء ، وبنيات الابناء . وعليه فان اطلاق اسم البنات على بنات الابن ، هو من قبيل المجاز وليس من قبيل الحقيقة .

وتتعدد حالات ميراث بنت الابن ، فهي تترك بطريق الفرض وتترك بطريق التعصيب ، وتحرم من الميراث كذلك ، وهذه هي حالات ميراثها :

الحالة الاولى : تترك النصف فرضا ، اذا كانت منفردة ، ولم يوجد معها من يعصبها ، وليس في الشركة بنت صلبية . فمن مات وترك : بنت ابن ، وزوجا ، وأخ شقيق . كان لبنت الابن النصف فرضا ، وللزوج النصف ، وللأخ الشقيق الباقي تعصيفا .

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم . فان اطلاق الاولاد ، يعبر الاولاد الصليبين واولاد الابناء عند عدم وجود الاولاد الصليبين .

الحالة الثانيه : تترك البنات لابن فأكبر الثلثين فرضا
إذا لم يكن معهن من يعصيهن ، وعند عدم وجود البنت الصليبه
وعدم وجود الابن - فلو مات الميت وترك ، زوجا ، وبنتي ابين
وأخ لاب . أخذ الزوج الربع ، وبنتي الابن الثلثان ، والأخ لاب
الباقى تعطيهما

والدليل على ذلك النص السابق فى قوله تعالى : يوصيكم
الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فان كن نساءً فوق
اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك . لأنها بمثابة البنتين عند عدم
وجودهن ، وعدم وجود الفرع الوارث المذكر .

الحالة الثالثه : تترك بنت الابن ، السدس فرضا ، تكمل
للثلاثين ، مع البنت الصليبه ، أو بنت الابن الأعلى منها درجة
إذا لم يوجد معها من يعصيهما ، وتأخذ بنت الابن السدس فى
هذه الحالة ، إذا كانت واحدة ، أو أكثر . فمن مات وترك
بنت ، ثلاث بنات ابن ، أم ، أب . فان للبنت النصف فرضا
والثلاث بنات ابن السدس فرضا تكمله للثلاثين اقصى نصيب البنات
وللام السدس وللاب السدس .

ولو مات وترك : بنت ابن ، بنت ابن ابن ، فان بنت الابن
تأخذ النصف فرضا ، وبنت ابن الابن ، تأخذ السدس تكمله
للثلاثين

ودليل ذلك قول ابن مسعود ، لما سئل عن ابنه ، وابن
ابن ، وأخت ، فقال : سأقضى فيها بقضاء رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - لابنه النصف ، ولابنه الابن السدس ، تكمله
للثلاثين ، ومابقى للأخت .

الحالة الرابعه : تترك بنت الابن بالتعصيب ، إذا وجد معها
ابن ابن ، سواء كان أخاها أو ابن عمها ، سواء كان فى درجتها
أو اقل من درجتها ، متى كانت محتاجة اليه .

فمن مات وترك : أب ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن . أخذ
الاب السدس ، والام السدس فرضا ، وكان الباقي لبنت الابن
وابن الابن تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين . والتعصيب هنا
ملزم للتساوي في الدرجة بينهما ، فلا يشترط فيه ، أن تكون
بنت الابن محتاجة الى ابن الابن ، لكي يعصبها .

ولو مات وترك بنتان ، وبنت ابن ، وابن ابن ابن . وأخذت
الثلاثين ، وبنت الابن ، وابن ابن الابن الباقي تعصيا ، وانما
عصبها ابن ابن الابن ، ولو أنه أقل منها درجة ، لانها محتاجة
اليه ، اذ لولا وجوده ، لحرمت من الميراث لان البنت تسمى
أخذت أقصى نصيب البنات ، وهو الثلاثين .

والقاعدة أنه اذا كان في التركة أصحاب فروض وورثه بالتعصيب
يأخذ الوارثون بالتعصيب ، الباقي من التركة بعد نصيب أصحاب
الفروض ، فان لم يبق من التركة شيء ، فلا يرث الورثه بالتعصيب
لانه لم يبق لهم شيء .

مثال ذلك ، لو مات وترك : أب ، أم ، زوج ، بنت ، بنت
ابن ، ابن ابن . ورث الاب السدس ، والام السدس فرضا
والزوج الربع وبنت النصف فرضا ، وبنت الابن ، وابن الابن
لا يرثان شيئا ، لنفاذ التركة .

ولو لم يكن ابن الابن موجودا ، لورثت بنت الابن ، لانها
كانت ستأخذ السدس فرضا في هذه الحالة تكمله للثلاثين .

الحالة الخامسة : تحجب بنت الابن من الميراث ، مسع
البنتين الصلبتين فأكثر الا اذا كان معها من يعصبها ، سواء كان
في درجتها أم أنزل من درجتها ، وسواء كان أخاها او ابن عمها .

فلو توفي شخص عن : بنتين ، بنت ابن ، اخ شقيق
أخذت البنتان الثلاثين ، والاخ الشقيق الباقي تعصيا ولا تأخذ
بنت الابن شيئا ، لان البنتين أخذتا الثلاثين ، فلم يبق لهما

ما ترثه ، كما أنه لم يوجد معها من يعصبها في درجتها أو في غير درجتها .

فلو وجد معها من يعصبها فانها لا تحجب ، كما لو مات عن : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن . فالبنتان لهما الثلثين ولبنت الابن ، وابن الابن الباقي تعصيا ، ولا تحجب لوجود من يعصبها ، وهو ابن الابن .

ودليل ذلك ، أن الله تعالى ، جعل أقصى نصيب البنات الثلثين فإذا نفذ بحصول البنات الصليات عليه ، لم يبق لبنات الابن شيء ، وقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يـزاد حق البنات على الثلثين .

الحالة السادسة : تحرم بنت الابن ، بالابن مطلقا ، سواء كان معها من يعصبها أم لا ، كما يحجبها ابن الابن الأعلى منها درجة .

فلو مات وترك : ابن ، بنت ابن ، ابن ابن ، استحق الابن التركة كلها ، ولا ترث بنت الابن شيئا ولا ابن الابن ، لانهما محجوبان بالابن .

ولو مات عن : ابن ابن ، بنت ابن ابن ، ابن ابن ابن فان ابن الابن ، هو الوارث للتركة ، وتحرم بنت ابن الابن ، وابن ابن الابن ، لانهما محجوبان بالاعلى درجة ، وهو ابن الابن .

وتجدد الإشارة ، الى ان بنت الابن ، اذا كانت تحرم من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام الوصية الواجبة ، الذي أخذ به المشرع المصري . . .

وتجدر الإشارة الى أن بنت الابن ، اذا كانت تحرم
من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام
الوصية الواجبه ، الذي أخذ به المشرع المصري (١)

والدليل على حجب الابن ، لبنت الابن ، تطبيق القاعد
العامه ، في الميراث وهو أن الاعلى درجة يحرم الادنى درجة
على اساس أن الاعلى أقرب الى الميت ، وأقوى في قرابته
فيحجب الاقل منه .

وقد نظم قانون الموارث ، احكام ميراث بنت الابن ، على
النحو الذي ذكرناه (٢)

(١) صدر قانون الوصية في مصر ، رقم ٧١٠ لسنة ٤٦ ، ونفذ من اول
اغسطس ١٩٤٦ .

(٢) تنصم ١٢ من القانون على ، للواحدة من البنات فرض النصف
وللاثنتين فاكسر الثلثان . ولبنات الابن الفرض المتقدم ذكره .
عند وجود بنت او ابن اعلى درجة ، ولهن واحدة او اكبر السدس
مع البنت او بنت الابن الاعلى درجة .

١٩ الوصية بالغير هن بنات الابن وان نزل ، مع
ابناء الابن ، اذا كانوا في درجاتهن مطلقا ، او كانوا انزل منهن
اذا لم يرثن بغير ذلك .

المبحث الثاني

ميراث الابوين

قربة الابوين ، من القرابه النسبيه الوثيقه ، فالاب والام هما سبب اضافه الانسان الى الحياة ، ولهما فضل لا ينكر على الولد ابنا كان او بنتا ، لذلك ، فان وجودهما في التركه ينبغي أن يكون له وزنه وتقديره ، بحيث ينالان نصيبا منهما وهذا ما فعله الشارع الاسلامي ، فانه اعظما وتقديرا لهذين الصلتين ، لم يحرمهما من الميراث في تركه الابن ، وانما قدر لهما نصيبا يختلف قلة وكثرة بحسب كل حاله ، وفق ضوابط محكمه وعادلة .

ميراث الاب

يراد بالاب ، أصل الميت وهو الرجل المباشر الذي لم يفصل بينه وبين فروعه واسطه ، فهو بذلك أقرب ذكر للميت الميت بعد الابن ، وهي ينتهي الى قربة الابوه ، التي تحتل الدرجة الثانية ، بعد البنوه ، لذلك احتاط له الشارع فعدد الاوصاف التي يرث بها ، حتى يحصل على نصيبه الذي يتلاءم وعلاقته بالميت ، وحتى لا يحرمه من الميراث تحت أى ظرف من الظروف ، فان لم يتيسر له ان يحصل على نصيب أكبر عنه عند عدم وجود الابن ، لكثرة أصحاب الفروض ، فانه فرض له السدس لا يقل عنه ، كما أنه خوله حق حرمان العديد من الورثه فلا يرث معه الا الفرع الوارث الابن ، والبنت ، والزوجان والام ، وأم الام ، " الجد ، لام " عند عدم وجود الام .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نعرض لحالات ميراث الاب ، والمقدار الذى يحصل عليه ، مع الورثة على اختلاف انواعهم .
الحالة الاولى : يرث بطريق الفرض ، اذا كان فى التركة فرع وارث مذكر وهو الابن ، وابن الابن ، وابن ابن الابن ، وان -
سفل ، فيأخذ معه السدس فرضا ، يستوى فى هذا ان يكون الابن
واحدًا او اكثر من واحد .

فلومات الميت وترك : ابن ، اب ، زوج . فان الزوج يأخذ الربع ، لوجود الفرع الوارث ، والاب السدس ، لوجود الفرع الوارث المذكر ، ويأخذ الابن الباقي . واذا لم يكن فى التركة ابن ، ووجد ابن ابن ، فانه يأخذ الباقي أيضا .
ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد " فقد دل النص على أن كل من الابوين يستحق السدس من التركة ، اذا كان للميت فرع وارث مذكر .

وبهذا وازن الشارع بين قرابة البنوة او الفرع ، وبين قرابته الابوه أو الاصل ، وقدر أن الفرع بحاجة امس الى المال ، لانه مقبل على الحياة .

فيكون غونا له على مواجهه اعبائها ، والوفاء بالتزاماتها ، ناهيك عن أن الفرع او الابن ، امتداد لابييه ، يحمل اسمه ويقتضى ذكره (١) مع ان الاب حاجته الى المال لاترقى الى الابن ، وحظه مع الايام ، ليست كحظ الابن ، كما هى العادة والمألوف .

الحالة الثانية : يرث الاب بطريق الفرض والتعصيب اذا كان فى التركة فرع وارث مؤنث ، كالبنات ، وبنات الابن ، وبنات الابن ، وان سفل ، فيأخذ معها السدس بالفرض ، والباقي بالتعصيب .

(١) الاترى ان ذلك يجسد ، الحديث : اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له فالولد يوئل منه اين يكون فخرا لابييه .

وانما يأخذ الاب السدس فرضا كحد أدنى لا يقل عنه عند وجود الفرع الوارث الموءنت ، ضمانا له فى الحصول على نصيب مناسيب من التركة ، ثم انه اتاح له فرصة الحصول على المزيد من التركة ، بأن فتح له رافدا ثانيا ، وهو طريق التعصيب ، ان بقى شىء من التركة ، بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم .

وعلى هذا لو ترك الميت : بنتان ، زوج ، أب ، أم فان البنيتين ترثا الثلثين ، والزوج يرث البريع ، والام السدس والاب يأخذ السدس ، فلو لم نجعله يرث السدس بطريق الفرض اعتما دا على التعصيب ، لم يبق له شىء من التركة يأخذه فجعل له الشارع السدس فرضا تحسبا ، لمثل هذه الحالات التى يستغرق فيها أنصبه أصحاب الفروض التركة .

ولو مات وترك : بنت ، زوجة ، أب . فان البنت تأخذ النصف فرضا ، وتأخذ الزوج منه الثمن لوجود الفرع الوارث وهو البنت ، ويأخذ الاب السدس فرضا ، والباقى تعصيا ، نظرا ، لانه يوجد مال باقى فى التركة ، بعد نصيب اصحاب الفروض ، ف يأخذ الاب بطريق التعصيب .

ودليل ذلك ، بالنسبة لميراثه بطريق الفرض ، قوله

تعالى : ولا يوينه لكل واحد منهما السدس مما ترك ،

ان كان له ولد * فان الولد يطلق على الذكر ، وعلى الانثى فيكون له الميراث بالفرض ، وهو السدس مع البنت .

وفىما يتصلق بميراثه بطريق التعصيب ، فان الدليل عليه قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحق القرائض بأهلها ، فما بقى فلاولى رجل ذكر . وبالنظر الى

الوارثين في التركة من الرجال ، نجد ان الاب ، هو
الاقرب الى الميت ، حيث ان مرتبته بعد الابن ، ولم يوجد
بين الورثة فيكون الاب هو الاولى عندئذ ، في الحصول
على الباقي من التركة .

الحالة الثالثة : يرث الاب بطريق التعصيب فقط ، اذا
لم يكن في التركة فرع وارث مذكرا كان او مؤنثا وهو الابن
والبنت فشرط ميراثه بالتعصيب المحض ، أن تخلو التركة
عن الفرع الوارث مطلقا ، فيأخذ التركة كلها اذا لم يوجد
ورثه أو كانوا محجوبين ، او يأخذ الباقي (تعصيا)
بعد نصيب أصحاب الفروض .

وتطبيقا لذلك ، لو مات شخص وترك : أب ، واخوه
اشقاء ، أخوه لام ، أخوه لاب . فان الاب يأخذ التركة
كلها ، لان الاخوه مطلقا ، يحجبون حجب حرمان بالاب .
كما لو كان الاب ، هو الوارث الوحيد في التركة .

ولو مات وترك : زوجة ، أب . فان الزوجة ترث الربع
لعدم الفرع الوارث ، ويأخذ الاب الباقي تعصيا ، لعدم
وجود فرع وارث مطلقا ، فلا ابن ولا بنت ، فيرث الاب بالتعصيب
والدليل على ذلك ، قوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه غلامه الثلث . فقد انحصرت التركة في
الابوين ، الاب والام ، ولم يوجد الفرع الوارث ، ونصت
على أن نصيب الام عندئذ وهو الثلث . وسكنت عن ميراث
الاب ، فيلزم منها استحقاق الاب الباقي تعصيا ، لانه
العاصب ، لانه اولي رجل الى الميت ، فيأخذ الباقي من التركة
وذلك يكون بالتعصيب .

وقد نص قانون المواريث على هذه الحالات ، في المادة ٩ / بقوله : للاب فرض السدس ، اذا وجد للميت ولد او ولد لابن ، وان نزل .

وقد نصت المادة ١٧ ، على أن من أقسام العصبية بالنفس الابوه ، وتشمل الاب والجد الصحيح وأن علا ، فيكون الاب من العصبات ، ويرث بالتعصيب .

ونصت المادة ٢١ على الميراث بالغرض والتعصيب بقولها : اذا اجتمع الاب او الجد مع البنت او بنت الابن ، وان نزل يستحق السدس فرضا ، والباقي بطريق التعصيب .

ميراث الام

يراد بالام : اصل الميت ، وهي الانثى المباشرة التي لم يفصل بينها ، وبين فرعها واسطة . وللام منزله كبيرة تحتل مكانه اللائق به ، وبين الاناث الوارثات في التركة ، حيث انها اقرب انثى الى الميت بعد فرعه البنت او بنت الابن لذلك ، فانها لا تحرم من الميراث ، ولا يقل نصيبها في التركة عن السدس في العادة ، والام ترث بالفرض دائما ، وقد ثبتت بالاستقراء ، أن هذا الطريق يضمن لها الميراث في كل الاحوال وهما هي حالات ميراث الام .

الحالة الاولى : ترث السدس بطريق الغرض ، مع جهتي قرابتين :
الجهة الاولى : قرابة البنوة ، فاذا وجد في التركة فرع وارث —
مطلقا ، كالأبن وابن الابن وان نزل ، او البنت ، وبنت الابن —
وان سفل ، استحققت الام السدس فرضا ، يستوى في هذا النوع
ان يكون الفرع الوارث منفردا ، أو متعددًا ، مباشرًا أو غير

مباشر .
وعلى ذلك ، فلو مات عن : ابن ابن ، أم ، زوجة . أخذت
الزوجة الثمن ، والام السدس لوجود الفرع الوارث وهو ابن الابن
وأخذ ابن الابن الباقي تعصيا .

ولو وجد مكان ابن الابن ، بنت ، أخذت البنت النصف ، والام
السدس فرضا كذلك ، لان البنت فرع وارث كالأبن .

أما لو وجد في التركة فرع وارث من ذوى الارحام ، كابن
البنت ، أو بنت البنت ، فانها تأخذ ثلث التركة وليس سدسها .
ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهم —
السدس مما ترك ، ان كان له ولد . . . فالأيه صريحه ارد لاله
على أن وجود الفرع الوارث ، الابن او البنت ، يجعل نصيب
الأب والام السدس فرضا . فيكون نصيب الام السدس فرضا
مع الولد ، ابنا كان او بنتا ، منفردا كان او متعددًا ، مباشرًا
أو غير مباشر .

الجهة الثانية : قرابة الاخوة ، فاذا وجد في التركة
اثنان فأكثر من الاخوة ، من أى صنف ، أخوة أشقاء ، أو أخوة
لاب ، أو أخوة لام ، ذكورا كانوا أم اناثا ، أم مختلطين ، فإن
الام ترث السدس فرضا ، حتى لو كان هو لاء الاخوة محجوبيين
من الميراث .

فلومات شخص وترك : أم ، أب ، أخت شقيقه ، أخوين
لاب . أخذت الأم السدس فرضا ، لوجود عدد من الاخوة
وأخذ الأب الباقي تعصيا ، ولا شيء للاخت والاخوين ، لانهما
محجوبات بالاب . وهذا الحجب لا أثر له ، على استحقاق
الأم ، لان وجود اثنان فأكثر من الاخوة في الميراث يجعل
نصيب الأم السدس ، ولو كانوا محجوبين .

ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان له اخوة فلامه السدس
... فان الآية تدل على أن العدد من الاخوة ، يجعل
نصيب الأم السدس ، وقد جاءت كلمة اخوة في الآية بأسلوب
الجمع ، وقد ذهب الجمهور الى أنه يتضمن المثنى ، فيكون
حكم الاثنين حكم الاكثر ، لما روى عن زيد بن ثابت ، أن العرب
تجعل الاخوين اخوة ، وقد أطلق لفظ الجمع على الاخوين
في لغة القرآن الكريم ، قال تعالى : وهل آتاك نبيا
الخصم اذ تسوروا المحراب ... ثم قال : خصمان بغى
بعضنا على بعض ...

ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ...

الاثنان فما فوقهما جماعه .

وروى عن ابن عباس ، أن لفظ الاخوة يقصد به الجمع
وهو ثلاثة فصاعدا ، فوجود اثنان من الاخوة ، يجعل
نصيب الأم الثلث لا السدس .

الحالة الثانية : تترك الأم ثلث التركة فرضاً ، إذا لم يوجد
في التركة فرع وارث مذكور أو مؤنث ، ابن أو بنت ، مهما نزل
ولم يوجد كذلك اثنان فأكثر من الأخوة أو الأخوات ، ولم ينحصر
الميراث في أحد الزوجين ، والأم ، والأب .

مثال ذلك ، مات شخص عن : أم ، أب ، أخ لاب . فإن
الأم تترك ثلث التركة كلها ، ويرث الأب الباقي تعصياً ، وهو
الثلثان ، ولا شيء لـ الأخ لاب لأنه محجوب بالأب .

ولومات عن : أم ، زوجته ، عم . ورث ثلث التركة
لعدم وجود فرع وارث ، وعدم وجود أخوة ، وعدم انحصار
التركة في أحد الزوجين ، وفي الأم ، والأب ، وتأخذ الزوجة
الربع ، والعم الباقي تعصياً .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فإن لم يكن له ولد
ورثه أبواه ، فلأمه الثلث . . فقد دلت الآية على أن نصيب
الأم الثلث ، أن لم يكن للميت ولد - ذكر أو أنثى - ولا أخوة .

الحالة الثالثة : تترك الأم ثلث الباقي من التركة بطريق
الفرض ، بعد حصول أحد الزوجين على فرضه ، في حاله
انحصار الميراث بينها وبين أحد الزوجين والأب (١) ولم
يوجد في الورثة فرع وارث ، ابن أو بنت ، أو اثنان فأكثر
من الأخوة والأخوات .

وصورة المسألة تركت الميتة : زوج ، أم ، أب - يأخذ
الزوج النصف ، والأم تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب الزوج ، وتأخذ
الأب الباقي تعصياً . فلو كانت التركة ٦٠ فدانا . فإن الزوج
يأخذ النصف ٣٠ فدانا ، والأم تأخذ ثلث الباقي وهو ١٠ ،
والأب الباقي وهو ٢٠ فدانا .

ولو ترك الميت : زوجاً ، أم ، أب . فإن الزوج
(١) تسمى هذه المسألة بالغراوية ، لشهرتها كالكوكب ، وتسمى
بالعمرية أيضاً لقضاء عمر بن الخطاب .

تأخذ الربع ، والام ثلث الباقي بعد نصيب الزوجه ، وياخذ
الاب الباقي تعصيا ، فلو كانت التركة ٤٠ فدانا ، تستحق
الزوجه الربع ١٠ أفدنة ، والام ثلث الباقي ١٠ أفدنة ،
ويستحق الاب الباقي تعصيا وهو ٢٠ فدانا .

ر. ليل ذلك ، قضا عمر بن الخطاب ، فيهما بذلك ، وقد
وافقه على ذلك جمهور الصحابة ، وهو مذاهب جمهور الفقهاء .

وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى : فان لم يكن له ولد
وورثه أبواه ، فلامه الثلث " فالثلث المراد ، هو ثلث الباقي
لا ثلث التركة ، بدليل قوله سبحانه : وورثه أبواه
فمحال على الله أن تأتي بغير فائدة ، ولو كانت بغير فائدة
لكفى في البيان ، أن يقال : فان لم يكن له ولد فلامه الثلث
فايرادها في النص ، دليل على أن المراد بالثلث ، هو ثلث
ما يستحقه الابوان لا ثلث جميع المال .

أن استحقاق الام ثلث التركة ، وليس ثلث الباقي ، يخالف
الاصل العام ، في الميراث ، والذي يقضى بأن تساوى الذكر
والانثى في درجة واحدة يخضع لقاعدة للذكر مثل حظ الانثيين
وهذا يجرى عند اجتماع الابن والبنت ، فان الولد يأخذ
ضعف البنت ، فكذلك يجب أن يكون في الاب والام .

وليس الامر كذلك في حالة انحصار التركة في الزوج ، والام
والاب ، ان استحقاق الام لثلث التركة كلها ، والاب الباقي
يعنى أن الام تأخذ ضعف نصيب الاب ، وهذا قلب للموضوع
 وخروج على المألوف والمعهود .

كما أنه في حالة وجود الزوجه ، بدلا من الزوج ، —
الام ، والاب ، واستحقاق الام الثلث التركة كلها ، وليس ثلث
الباقي ، بعد نصيب الزوجه ، أن تأخذ الام نصيبا مقارنا
لنصيب الرجل ، فكان من اللازم أن تأخذ ثلث الباقي لا ثلث
التركة .

ويرى عبد الله بن عباس ، أن الام تأخذ ثلث التركة كلها
لا ثلث الباقي واستدل على ذلك :

— بظاهر قوله تعالى : فلامه الثلث ، فالمراد ثلث التركة ، لأن
الانصبه — تحسب من كل التركة ، وليس من ثلث الباقي .

— ولأن الام صاحب فرض ، والاب عاصب ، والقاعدة أن صاحب
الفرض يأخذ فرضه أولاً ، والعاصب يأخذ مابقى بعد استحقاق
أصحاب الفروض فروضهم .

والاولى الاخذ برأى الجمهور ، لقوة أدلته ، ولأنه يحقق
الحكمة من تشريع الميراث في الاسلام ، ولأنه ينفذ الى جوهر
الامور ، ولا يقف عند ظواهرها ، ولأنه يعي حقائق الحياه
ومتطلباتها ، ويراعي ذلك ، في استنباط الاحكام من مصادرها
الشرعية الصحيحه .

وقد أخذ قانون المواريث بمذهب الجمهور ، ونص على احكام
ميراث الام في المادة ١٤ بقوله : للام فرض السدس مع الولد
أو ولد الابن ، وان نزل ومع اثنين أو أكثر من الاخوة والاخوات
ولها الثلث في غير هذه الاحوال ، غير أنها اذا اجتمعت
مع احد الزوجين والاب فقط ، كان لها ثلث مابقى بعد فرض
الزوج .

المبحث الثالث

ميراث الجدین

ان الجدین ، هما أصل الانسان ، فانهما مصدر الابوة والامومة ، فالجد والجدة هما جهة القرابة النسبية الاعلى للشخص ولهما من الحقوق مال الاب والام ، فی كثير من الحالات ، كما فی الولایة علی النفس والولایة علی المال ، وحرية الزواج ، وغير ذلك ، الامر الذي يسوغ وصفهما بالابوين حکما ، ولکن کان هذا من قبيل المجاز ، فانه يعكس قوة الرابطة بين الشخص والجد والجدة ، وقد كان لذلك أثره ، لدى الشارع الاسلامی فی مسائل الميراث .

ميراث الجد (١)

الجد الصحيح يراد به : أصل الميت غير المباشر ، الذي لا يدخل فی نسبته الى الميت أنثى . كأبي الاب ، وأبي أب الاب ، مهما علا ، مادام لم تتخلل فی نسبته الى الميت أنثى .
فإذا تخلل فی نسبته الى الميت أنثى ، وهو أب الام ، وأب أم الام ، وأب أب ، فانه يسمى بالجد الفاسد ، ولا يرث مع أصحاب الفروض والعصبات ، لانه من ذوی الارحام ومرتبته متأخره عن ذوی الفروض والعصبات .
والجد أب ، فقد سماه الله تعالى بذلك ، كما فی قوله تعالى " كما أخرج أبويكم من الجنة " وقوله جل شأنه " واتبعن معه أبائهن " وهو اطلاق مجازي يراد به أصل الانسان ، وذوی نسبه الاعلى ، لكن ما كان اطلاق (١) اذا أطلق الجد ، فان المراد به الجد الصحيح ، وهو من أصحاب الفروض .

القرآن غفر الخاطر ، أو مجرد ا عن المضمون ، فإنه أصـاب
الحقيقه ، بقدر ما يحتمله الاطلاق .

وآية ذلك أن الاب يأخذ مكان الاب عند عدم وجوده ، وتسرى
عليه العديد من احكامه ، ولا يختلف عنه سوى في بعض
الاحكام ، وهي في مجال الميراث ، تبرز في الاتي :
أ - مسألة الحجب : لا يحرم الاب من الميراث مطلقا ، اما الجد
فان الاب يحجبه . كما أن الاب قد يحجب ما لا يحجبه الجد
عند بعض الفقهاء . حيث يحجب الاب الاخوه والاخوات مطلقا
وهم الاخوه الاشقاء واخواتهم ، والاخوه لاب واخواتهم ، والاخوه
لام ، واخواتهم . بينما يحجب الجد الاخوه والاخوات لام -
بالاتفاق ، ولا يحجب الاخوه الاشقاء أو لاب عند بعض الفقهاء
دون البعض الآخر .

ب - مسألة مقدار ميراثه ، عند انحصار التركة ، في احد
الزوجين والام ، والاب . فان الام تأخذ ثلث الباقي بعد
نصيب احد الزوجين ، رعاية لحق الاب . بينما انحصرت التركة
بين احد الزوجين ، والام والجد . فان الام تحصل على ثلث
التركة كلها .

ج - تحجب الجدة أم الاب بالاب ، بينما ترث مع الجد
والحجب منشوء القاعدة ، أن كل من يدلى الى الميت بـوارث
لا يرث مع وجود الوارث .

فلومات شخص عن : أب ، ابن ، أب أب ، أم الاب فان الأب
يأخذ السدس فرضا ، والاين الباقي تعصيا . ولا يرث الجد
ولا الجدة ، لانهما محرومان بالاب .
والدليل على ميراث الجد قوله تعالى ولا يويه لكل واحد
منهما السدس ، مما ترك ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد
وورثه ابواه فالامه الثلث .

فلفظ لا بويه * يشمل الاب والام ، وهو فى جانب الاب يشمل
الاب الحقيقى ، والاب المجازى ، وهو الجد ، لان اطلاق
يعم الاب المباشر وغير المباشر .

ميراث الجد عند عدم الاخوة

وترتبيا على ذلك ، تثبت للجد ، عند عدم وجود الاب ، -
وعدم وجود الاب ، وعدم وجود الاخوة والاخوات الاشقاء او لابويه
أولا : يرث الجد بطريق الغرض ، اذا وجد فى التركة فرع
وارث مذكر ، كلابن ، وابن الابن ، وان سفل .
فلومات شخص وترك : ابن ابن ، جد ، فان الجد يرث
السدس فرضا مولدين الابن الباقي تعصيا .
ثانيا : يرث الجد بطريق الغرض والتعصيب ، اذا وجد فى
التركة فرع وارث مؤنث كالبنات ، بنات الابن ، وان سفل
وذلك بأن يأخذ السدس فرضا ، فان بقى شئ بعد نصيب
أصحاب الفروض أخذه بالتعصيب .
فمن مات وترك : بنت ابن ، زوجه ، جد . فان بنت
الابن تأخذ النصف ، والزوجه الثمن ، والجد يأخذ السدس
فرضا والباقي تعصيا .
فاذا استغرق أصحاب الفروض التركة ، فلا شئ للجد
تعصيا ، ويأخذ الغرض . كمن مات عن : بنت ، بنت ابن ، أم
، جد . فان البنت ترث النصف ، وبنت الابن السدس
والام السدس ، والجد السدس فرضا ، ولم يبق شئ يرثه
بالتعصيب .
ثالثا : يرث الجد بطريق التعصيب فقط ، اذا لم يوجد
فى التركة فرع وارث مطلقا مذكرا كان أم مؤنثا .

فلومات شخص عن : زوج ، أم ، جد . ورث الزوج النصف ، والام ثلث التركة ، والجد الباقي تعصيا ، لعدم وجود الفرع الوارث بنتا كان أو ابنا .

ميراث الجد عند وجود الاخوه

أن توريث الجد ، عند وجود الاخوه الاشقاء والاخوه لأب ، واخواتهم يشترط لأكبر في الفقه ، وقبل ان نبين رأى . —
الحاج به والفقه ، نبيه الى أن الاخوة والاخوات لام يخرجون عن هذا الخلاف ، لانهم لا يرثون مع الجد بالاجماع . فهم محجوبون به .

ويدور الجدل حول تفضيل أو تسوية الجد مع الاخوة الاشقاء أو لأب ، في الميراث ، فمن قائل بأفضلية الجد على الاخوة في الميراث ، وبالقالي فانهم يحجبون به ، ولا يرثون معه ، كالاخوه لام ، وهذا رأى ابو بكر ، وابن عباس ومعاذ بن جبل وعائشه ، وغيرهم ، وذهب اليه ابو حنيفة ودأود الظاهري من الفقهاء ومن قائل بتسوية الجد مع الاخوه في الميراث ، ومن ثم فانهم يرثون معه ، ولا يحجبون به . وهو رأى على بن ابي طالب وزيد بن ثابت ، وابن مسعود ، واليه ذهب مالك والشافعي واحمد ، والصاحبان من الحنفيين .

ومنشأ الخلاف بين القولين ، أن المسألة ليس فيها نص صريح في الكتاب أو السنة ، مع كونها تأخذ بالاصول العامة لقواعد الميراث في جانب ، وتتردد بين القياس والمصلحة في جانب آخر .

وقد استدل أصحاب الرأي القائل بحجب الاخوة الاشقاء
او الاب بالجد ، بالادلة الاتية : -

- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فالأولى رجل ذكر " والجد أقرب الى الميت من الاخ ، وجهه الابوه مقدمه على وجهه الاخوة .
- أن ابن الابن يحل محل الابن ، في حجب الاخوة لاشقاء أو لاب ، فكذلك يجب ان يحل الجد محل الاب في حجب هؤلاء الاخوة ، لذلك يروى عن ابن عباس انه قال : لا يتنقضى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب أباً .
- وقد استدل أصحاب الرأي القائل بتوريث الاخوة والاخوات الاشقاء أو الاب ، مع الجد ، بالادلة التالية : -
- أن الله تعالى أثبت ميراث الاخوة بالقرآن ، في قوله تعالى " وان كانوا اخوه رجالا ونساء " ، فللذكر مثل حظ الانثيين " فلا يحجبون الا بنص أو اجماع ، ولانص ولا اجماع في المسألة - أنه مادام قد تساوى الجد والاخوه في سبب الاستحقاق وهو الاساس فيجب أن يتساووا في الاستحقاق ، بأن يأخذ كل منهما من الميراث ، ولا يحجب الجد الاخوه .
- أن النظر بعين المصلحة ، يقضى بتوريث الاخوة الاشقاء أو لاب مع الجد ، لانه باعتبار المستقبل ، فان الجد يستدبر الحياة ، والاخوه يستقبلون الحياة ، وبالنظر الى المسأل فان موت الجد يترتب عليه ايلولة المال الى اولاده ، وهم اعمام الميت ، فكيف تمنع الاخوه من الميراث ، ونعطي للاعمام ، ان لا قائل بتقديم العمومه على الاخوه ، بل الاخوه هي المقدمه على العمومه ، وعليه فيجب توريث الاخوه مع الجد في الميراث .

من ذلك يترجح القول الاخير ، القائل بتوريث الاخوة والاخوات
الاشقاء اولاب مع الجد ، لانه يكل رعاية مصلحه كل من الجد
والاخوة ، ويستند على أدلة قوية ، ويمنع أن يحل
الاضرار بأى الطرفين الجد ، حيث أن نصيبه لا يقل عن
السدس مع الاخوة ، وفى ذات الوقت ، يقول باستحقاق الاخوة
فى الميراث .

ميراث الجد عند وجود الاخوة كيفية توريث الجد مع الاخوة الاشقاء اولاب

ان وجود الجد والاخوة والاخوات لابوين اولاب ، قد
تعددت فيه طرق تقسيم التركة بين الجد والاخوة ، عند القائلين
بأن الاخوة يرثون مع الجد وقد أخذ القانون المصرى فى توريث
الاخوة والاخوات الاشقاء اولاب ، باختيار الاصلح للجد ، والسنى
يوئدى ان امكن الى زيادة نصيبه فى التركة عن السدس بأن اقر
المقاسمه بين الجد والاخوة والاخوات ، على اساس ان يكون الجد
أخالهم ، بمعنى أنه يأخذ كصيب ذكر منهم ، ومن شأن هذا
أن يجعل نصيبه أكثر من السدس ، فان كان يقل عن السدس
يأخذ الجد السدس بطريق الفرض .

لذلك ، فانه يمكن القول بأنه غلب المقاسمه على تحد يحد
نصيبه بالسدس لان المقاسمه قد تكون خيرا له ، وأخذ بالتعصيب
كذلك حيث لا يقل نصيبه عن السدس ، فان كان يقل ، فرض
لسه السدس .

ثم أنه تحقيقا لمصلحة الجد لم يعتبر الاخوة لاب ، اذا اجتمعوا
الاخوة الاشقاء فلم يدخلهم في المقاسمة^(١) وجعل المقاسمة
تجرى بينه ، وبين الاخوة الاشقاء فقط لانهم الوارثون .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نفرق بين حالتين ، اجتمع فيها الجد
مع الاخوة والاخوات لابيوين او لاب ، وهما : -

الاولى : أن يجتمع الجد مع الاخوة والاخوات الاشقاء او لاب ،
ويكون ميراث هؤلاء الاخوة والاخوات بطريق التعصيب ، ويتأتى
ذلك بأن يكون الاخوة ذكورا فقط ، او ذكورا او اناثا ، او اناثا
فقط عصبن مع الفرع الوارث الموءث .

والقاعدة في توريث الجد مع الاخوة والاخوات ، في هذه
الفروض الثلاثة ، انه يقاسمهم ، كواحد منهم ، على الا يقل
نصيبه عن السدس .

١ - فاذا كان في التركة اخوه ذكور فقط مع الجد ، فانه
يعتبر كآخ لهم ، ويقاسمهم في التركة . وفي هذا الغرض تنظير
الى نصيبه في المقاسمة في كل حالة ، فمثلا لو ترك شخص : جد
ثلاث اخوة ، فان المقاسمة تجرى على اربعة ، يأخذ الجد الربع
والاخوة ثلاثة ارباع التركة .

ولومات عن : بنت ، جد ، وثلاث اخوة . فانه لا يقاسم
الاخوة ، لان نصيبه يقل عن السدس ، فيأخذ السدس فرضاً
لانه أفضل له .

٢ - واذا كان في التركة اخوه ذكورا او اناثا مع الجد ، فأن
الاناث يعصبن بالذكور ، وعندئذ يقاسم الجد الاخوة ، والاخوات
متى كانت المقاسمة خيرا له ، ألا تنقص نصيبه عن السدس .

(١) وهو مذهب الامام على ، الذي يذهب الى عدم اعتبار الاخوة
والاخوات المحجوبين ، في المقاسمة مع الجد .

فلومات شخص عن : جسد ، وأخوين شقيقين ، واختين شقيقتين فان الجسد يقاسم الاخوة والاخوات . لان نصيبه فيها الربع ، ولاخوين النصف ، والاختين الربع . ولو كان مع هؤلاء الاخوة ، أخوه لاب قاسم الجسد الاخوه أيضا لان الاخوه لاب محجوبون بالاشقاء ، فلا يدخلون في المقاسمه .

ولومات عن : جسد أربع اخوه ، أربع اخوات . فساد اجرينا المقاسمه ، يتضح أن نصيب الجسد يقل عن السدس . لان الوارثين هم ستة اسهم للأخوه والاخوات وسهم الجسد ، وعندئذ يأخذ الجسد السدس فرضا .

والطريقه التي تتبع في توريث الجسد مع الاخوه والاخوات ، أن تقسم التركه على أساس أن الجسد واحد من الاخوة ، وأن تقسم على أساس استحقاقه السدس فرضا ، وأيهما كان أفضل له اعطيناه .
٣ - اذا كان في التركه ، اثنان فقط ، كأخوات شقيقات او لاب ، عصبين مع الفرع الوارث المؤنث ، كبنت ، او بنت ابن ، ومــــع الاخوات والبنات جسد ، فان الفرع المؤنث – البنت – يأخذ نصيبه ، ويقسم الباقي بعد نصيب البنت او البنات ، على الاخوات "احسد ، على أساس أنه أخ .

وعلى ذلك لومات شخص عن : بنت ، أختين ، جسد . تأخذ البنت النصف ، والنصف الباقي يقسم بين الاختين والجسد للذكر مثل حظ الانثيين ، فيكون نصيب الجسد يساوي نصيب الاختين ، الربع للجسد ، والربع للاختين .
وننوه هنا الى أن المقاسمه مشروطه بالا يقل نصيبه عن السدس لان هذا شرط عام ، يسرى على كل الحالات .

الثانيه : أن يجتمع مع الجد ، أخوات اشقاء او لاب ، فقط
يرين بطريق الغرض فقط ، ليس معهن من يعصبنهم من الاخوة
الذَرَر ، او الفرع الوارث الموءنث . فان الاخوات بأخذن
فرضهن ، وبعد ذلك ، يرث الجد الباقي بطريق التعصيب
على ألا يقل نصيبه عن السدس .

فلومات شخص وترك : زوجته ، أخت شقيقه ، جد
فان الزوجه تأخذ الربع ، والاخت النصف ، والجد الربع
الباقي بالتعصيب .

وامومات وترك : أختين لاب ، جد ، أم . فـ
الاختين لاب ، تأخذان الثلثين ، والام المدس ، والجد السدس
فرضا ولا يرث بالتعصيب لانه لم يبق له شيء ، فيأخذ نصيبه
وهو السدس بالغرض .

وقد نص قانون الموارث ، على ^{توريث} الجد مع الاخوه ، والاخوات
الاشقاء او لاب في المصادة الثانيه والعشرين بقوله : اذا اجتمع
الجد مع الاخوه والاخوات لابوين أو لاب كانت لسه حالتان :
الاولى : أن يقاسمهم كأخ ، ان كانوا ذكورا فقط ، او ذكورا
واناثا ، او اناثا عصبن مع الفرع الوارث من الاناث .
الثانيه : أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الغرض ، بطريق
التعصيب اذا كان مع اخوات ، لم يعصبن بالذكر ، او مع
الفرع الوارث من الاناث .

على أنه اذا كانت المقاسمه او الارث بالتعصيب على
الوجه المتقدم ، تحرم الجد من الارث ، او تنقصه عن السدس
اعتبر صاحب فرض بالسدس .

ولا يعتبر في المقاسمه من كان محجورا من الاخوة او الاخوات
لاب .

ميراث الجد

يراد بالجد : أصل الميت غير المباشر ، التي لا يدخل نسي نسبتها الى الميت ، جد غير صحيح . مثل أم الأم ، وأم الأب ، وأم أم أم ، وأم أب أب . وعلى ذلك فان الجدة التي تدل النسي الميت بعصبه او صاحبة فرض ، هي الجدة الصحيحة^(١) .
وبناء على ذلك فان الجدة غير الصحيحة لاتعتبر من أصحاب الفروض ، وإنما من ذوات الارحام ، والضابط فيها كل جد دخل في نسبتها الى الميت ، أب بين أمين ، أو أم بين أبيي — مثل أم أب أم ، أم أبي أم الأب .
والجدة الصحيحة ، هي المرادة عند اطلاق لفظ الجد ، ويطلق عليها الأم مجازا ، لانها ترث بسبب الامومه ، وتدلس الى الميت بواسطتها .

وقد ثبت ميراث الجدة الصحيحة بالنسبة والاجماع :
فقد روى عن بريدة بن الحصيب ، أن النبي — صلى الله عليه وسلم — جعل للجدة السدس ، اذا لم يكن معها أم
رواه ابو داود .

وقد روى أصحاب السنن ، أن الجدة جاءت الى أبي بكر فسألته ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — شيئا ، فارجعي حيتي أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة^{بن} شعبه : حضرت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — اعطاها السدس فقال أبو بكر ، هل معك احد غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة ، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه ، فأنفذ لها أبو بكر .

ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب ، فسألت ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هوذاك —

(١) عرف القانون بالجد الصحيحة نسبتها ، أم الجد الأيمن ، أو الجد وان علت .

السدس ، فان اجتمعتما ، فهو بينكما ، وايكما خلت به - انفردت
فهو له **س** .

والاجماع على أن فرض الجدة السدس ، واحدة كانت او اكسر
يستوى ففى ذلك أن تكون من جهة الام ، أو من جهة الاب .
وميراث الجدة دائما بطريق الفرض ، فهى من أصحاب الفروض
وفرضها السدس لا تزيد عنه ، وقد تشترك فيه مع جد ه اخى
والجدة قد تكون جد ه أميه ، وهى ما كانت قرابتها من جهة الام ،
قد تكون ابويه ، وهى ما كانت قرابتها من جهة الاب .

وأحكام الجدة فى الميراث ، تتناولها الحالتين الاتيتين : -
الحالة الاولى : ترث الجدة السدس بطريق الفرض ، اذا لم
يوجد فى التركه الام مطلقا ، أو الاب بالنسبة للجدة الابوية
او عدم وجود جد ه اقرب درجة منها . فاذا وجد عدد
من الجدات متساويات فى الدرجة اشتركن فى السدس .
كما لو مات شخص عن : أم أم ، أم أب . فأنهم **س**
يشتركان فى السدس .

ولو مات عن : زوجة أم أم أم . فللزوجة الربع وللجد ه
السدس .

والشرط فى المشاركة فى استحقاق الجدات السدس ، أن
يكن متحاذيات ، أى متساويات فى الدرجة ، فأم أب الاب ،
وأم أم الاب . يشتركان فى السدس لانهما متحاذيات **فى**
الدرجة .

لكن قد توجد جدتان ، متحاذيتان فى الدرجة ، لكن
احداهما ذات قرابتين كأم أم الام ، التى هى ذات الوقت
أم أبى الاب والاخرى ذات قرابه واحد كأم أم الاب ،
فهل يجرى التفضيل لذات القربتين على ذات القرابه الواحد ؟
هناك خلاف بين الفقهاء ، يذهب محمد بن الحنفية
الى أن الجدة ذات القرابتين تفضل الجدة ذات القرابه الواحدة

ويقسم السدس بين الجدتين اثلاثا ، لذات القرابتين ثلثاء ،
ولذات القرابة الواحد ، ثلث السدس . • وعلل ذلك بأن اجتماع
السبيان في الميراث ، يرتب أثره ، كالزوج ، الذى هو أبن عم
فأنه يرث بالنزوجيه ، والتعصيب .

وزهب أبو يوسف ، الى أن السدس يقسم بينهما بالسويـه
باعتبار الابدان ، وأنه لا اعتبار لتعدد القرابه ، طالما لـم
يتعدد الاسم ، لان تعدد القرابه مع الاسم ، هو المعيار
فى تعدد الاستحقاق . • وقد أخذ القانون المصرى ، بنـرأى
أبى يوسف .

ولا يشترط عند المشاركة فى السدس بين الجدات المتحاضيات
فى الدرجة ، التقيد بعدد معين منهن ، فيمكن أن يكونا
جدتين أو ثلاثا أو أكثر . لما روى عن عمر أنه سئل عن أربع
جدات متحاضيات ، أم أم الأم ، وأم أم الأب ، وأم أب الأب ،
وأم أب الأم ، فورث الثلاثة الاول ، لانهن جدات صحيحات
متحاضيات فى الدرجة ، ولم يورث الاخيرة لانها جد غيـر
صحيحه . • وهو ما سار عليه قانون المواريث .

الحالة الثانية : تحجب الجدة عن الميراث ، اذا وجد
فى التركة الأم ، أو الأب بالنسبة للجد ، الابويه ، أو وجدات
جدة أقرب منها ، والجد الذى تدلى الى الميت بواسطته .
— بالنسبة للأم ، فانها تحجب الجدة واحدة أو أكثر مطلقا
لا فرق فى ذلك بين ما اذا كانت من جهة الأم وما اذا كانت من
جهة الأب ، أوهما معا ، لانها تدلى الى الميت بواسطتهما
فلا ترث معها ، أو لان سبب ميراثها هو الامومه ، ولانـها
تحل محل الأم ، فاذا وجدت الأم فهى الاصل ، فلا محل
لوجود الجد من أى جهة كانت .

بالنسبة للاب ، فانه يحجب الجدة الابويه ، أم الاب ،
لانها تدلى الى الميت بواسطة ، فلا ترث معه ، ولان الاب اقرب
فى الدرجة منها الى الميت ، بينما لا يحجب الاب ، الجدة لام ،
لانها لا تدلى الى الميت بواسطة ، كما لا يحجب الاب الجدة ،
ذات القرابتين ، لانه اذا حجبها من جهة الاب ، فانها
ترث من جهة الام .

فلومات شخص عن : أب ، أم أم ، أم أب . فان الجدة
لام ترث السدس ، ولا تحجب بالاب ، ويأخذ الاب الباقي تعصيا
ولا ترث أم الاب ، لانها محجوبة بالاب .
ولومات وترك : جده هي أم أب أب ، وهي أيضا أم أم أم ،
أب . ورثت الجدة السدس ، على اعتبار أم أم أم ، وورث الاب -
الباقي تعصيا .

بالنسبة للجدة الاقرب ، فان الجدة الاقرب تحجب الجدة
الا بعد طبقا للقاعدة العامة ، أن الاقرب درجة الى الميت
يحجب الا بعد درجة ، وهذا يسرى على الجدة من جهة الام ، او
من جهة الاب ، او من جهتهما معا .
فلومات وترك : أم أم ، أم أم أم ، أم أم أب . فان الام
تأخذ السدس ، وتحجب الجدة لام ، وأم ام الاب لانها اقرب
درجة منهما .

وتسرى قاعدة أن الجدة القريبه ، تحجب الجدة البعيده ،
ولو كانت محجوبة فلومات عن : أم أب ، أم أم أم ، أب . فان
الجدة لاب تحجب المجدة لام ، مع كون الجدة لاب محجوبة
بالاب ، والنتيجة أن الاب يرث التركة كلها تعصيا ، انه لم
لم يوجد ورثه آخرون .

— بالنسبة للجسد ، فانه يحجب كل من تدلى الى الميت بواسطة ، فأب الأب ، تحجب بأبي الأب . ويحجب الجسد كل جد ه أبويه مهما علت ، لكنه لا يحجب الجد ه التي لا تدلى الى الميت بالجسد ، فأب الأب ، وأم أم الأب لا تحجب بالجسد لانها لا تدلى الى الميت بواسطة . فلومات وترك :
أب أب ، أم أب . أخذت الجدة السدس .
ولا يحجب الجد ه الجد ه ذات القرينين ، لانه اذا حجبها لكونها جد ه من جهة الأب ، فانها ترث باعتبارها كونها جد ه من جهة الأم .
وقد نص . قانون المواريث على ميراث الجدة في المادة الرابعة عشرة بقوله : الجد ه الصحيحه ، هي أم أحد الابوين ، او الجسد الصحيح ، وان علت .
وللجدة ه او الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء ، لا فرق بين ذات قرابه أو ذات قرابتين .
وفيما يتعلق بالحجب نص في م ٢٥ على أن : تحجب الأم — الجدة الصحيحه مطلقا ، وتحجب الجدة القرينه الجدة البعيدة . ويحجب الأب الجد ه لاب ، كما يحجب الجد الصحيح الجسد ه اذا كانت أصلا له .

المبحث الرابع ميراث الاخوات لابوين أو لاب

ان رابطته الاخوه من الروابط التي اولها المشرع الاسلامي
الرعايه والاهتمام بتبيان احكامها ، ونكسراحوالها ، ويبين
من عرض النصوص التي عالجت ميراث الاخوات أن ميراثهن يكن
بطريق الفرض ، فهم من أصحاب الفروض ، لكن مع ميراثهن بطريق
الفرض ، فانهن يرثن بطريق التعصيب ، على ما سنرى ، ويطلق
على ميراث الاخوه والاخوات لابوين أو لاب ، اولام ، ميراث
الحواشي .

ميراث الاخت الشقيقة

الاخت الشقيقه هي أخت المتوفى من أبيه وأمه ، فهي الانثى
التي تشارك المتوفى الابوين ، لذلك يقال الاخت لابوين . ويطلق
على الاخوة والاخوات الاشقاء ، بنى الاعيان ، لانهم الخيار من
الاخوة .

وترث الاخت الشقيقه بطريق الفرض والتعصيب ، ويتخذ ميراثها
في الفرض والتعصيب عدة صور ، نستعرضها فيما يأتي :
الطريقه الاولى : الميراث بالفرض : يتأتى الميراث بالفرض
فيما يتعلق بها عند ما تكون وارثه استقلالاً بنفسها ، وليس
معها من يعصبها ، او يحجبها ، وذلك في صورتين :
الصورة الاولى : ترث النصف فرضاً ، اذا كانت منفردة ، ليس
معها أخ يعصبها ، ولم يوجد فرع وارث ، ابن او بنت وان نزل
او اصل مباشر وهو الاب .

فلومات شخص عن : أم ، أخت شقيقه ابن عم فان الام ترث
الثلث ، وترث الاخت النصف ، وابن العم الباقي تعصيباً .

ودليل استحقاق الاخت النصف في حالة انفرادها ، وعدم وجود الاب ، والاخ الشقيق ، والفرع الوارث ، قوله تعالى : **ان امرؤ هلك ، ليس له ولد ، وله أخت ، فلها نصف ما ترك** فقد نصت الآية على أن الاخت الواحدة لها النصف ، وقد اوضحت أن شرط ميراثها ، أن يكون المورث كلاله ، ليس له ولد ولا والد وذلك فيما صدرت به الآية في قوله تعالى : **يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله** حيث أن الميت الكلاله من ليس له ولد ولا والد .

الصورة الثانية : ترك الاختان الثلثين فصاعدا ، اذا لم يكن في التركة أخ يعصبنه ، ولم يوجد الاب ، والفرع الوارث مذكرا كان او مؤنثا ، الابن او البنت وان نزل .
فلومات شخص من : أم ، أختين شقيقتين ، أخ اب فأن الام ترك السادس ، والاختين الثلثان ، والاخ لاب الباقي تعصبا .

والدليل على هذه الصورة قوله تعالى : **فان كانتا اثنتين** فلهما الثلثان ما ترك . فهو بصرح النص ، قد افادت ان ميراث الاختان الثلثين ، فاذا كانتا اكثر من اثنتين فلهن الثلثان أيضا ، بدلاله قوله تعالى : **فان كن نساء فوق اثنتين** فلهن ثلثا ما ترك . فانه يفيد أن حكم ما فوق اثنتان هو حكم اثنتين ، وهو استحقاق الثلثين .

الطريقه الثانيه : الميراث بالتعصيب ، يتأتى ميراث الاخت بالتعصيب بأن يكون معها في التركة أخ يعصبها ، او فرع وارث مؤنث ، فهي - من ثم - لا ترك استقلالاً بنفسها وانما بواسطة غيرها ، وهو الاخ الشقيق والفرع الوارث المؤنث .

الصورة الاولى : تترك بالتعصيب بالغير ، مع الاخ الشقيق مفردا كان او جمعا ، لان وجود الاخ الشقيق او الاخوة الاشقاء ، مع الاخت واحدة كانت أو أكثر ، ينقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، فتقسم التركة بين الاخ والاخت اذا لم يوجد غيرهما من أصحاب الفروض ، أو الباقي من التركة ، بعد أنصبه أصحاب الفروض ، على أساس أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

فلوماتت عن : زوج اختين شقيقتين ، أخوين شقيقتين فان الزوج يرث النصف ، والباقي يقسم بين الأخوين والاختين للذكر مثل حظ الأنثيين .

ودليل هذه الصورة قوله تعالى : وان كانوا اخوة رجالا ونساء ، فللذكر مثل حظ الأنثيين " دلالة الآية صريحة ، في أن وجود الاخوات مع الاخوة ، يجعل تقسيم التركة ، وفق قاعدة الذكر مثل حظ الأنثيين . والمراد بالاخوة في الآية الاخوة لابوين أو لاب ، لان التعصيب لا يكون بين الاخ لام والاخت لام لانهما اصحاب فرض ، وليسا من العصبات ويندرج تحت هذه الصورة ، في التعصيب بالغير ، المسألة المشتركة التي يجتمع فيها الاخ والاخت الشقيق في التركة ، ولا يبق لهما شئ منها مع وجود الاخوة لام ، وورثه معينين اخرين فان الاخوة لام والاخوة والاخوات الاشقاء يشتركون جميعا في الفرض المقدر شرعا للاخوة لام . وسنعرض لها في ميراث الاخوة لام .

الصورة الثانية : تترك الاخت الشقيق بالتعصيب مع الغير واحدة كانت أو أكثر ، مع الفرع الوارث الموءنت ، وهي البنت ، أو بنت الابن ، وان نزل . فيأخذ الفرع الموءنت

وهي البنت، أو بنت الابن، وإن نزل . فيأخذ الفرع الموصلة
الفرض المقدر له شرعا، وترث الاخت الشقيقة الباقي تعصيبا
إن بقي شيء في التركة .

ويلاحظ أن تعصيب الاخت مع البنت، أو بنت الابن وإن نزل
يجعل الاخت في قوة الأخ الشقيق، فتحجب ما يحجب
الأخ الشقيق، وعليه فإنها تحجب الأخ لاب، والاخت لاب،
والعم، وابن العم وابن الأخ وهكذا .

فلو مات شخص عن بنتين، أم، أخت شقيقة . ترك البنات
الثلثين، والأم السدس، والاخت الباقي تعصيبا بالغير وهو
البنت .

ولو مات وترك : بنت، بنت ابن، اختين شقيقتين
، أخ لاب . أخذت البنت النصف، وبنت الابن السدس
والاختين الباقي، ويكون الأخ لاب ومحجوبا بالاختين الشقيقتين
 . ودليل هذه الصورة، ما روى عن ابن مسعود لما سئل
عن ابنة، وابنه ابن، واخت، فقال : اقضى فيهما
بما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - للبنت النصيب
ولابنه الابن السدس تكمله للثلثين، وما بقي للاخت . فإن
دلالة الحديث صريحة على أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
جعل الاخت مع البنات عصبة، لذلك فإنه إطلاها ما بقي
من التركة، بعد فرض البنت، وبنت الابن، على سبيل
التعصيب، الذي يأخذ الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض .
هذه هي الحالات التي تترك فيها الاخت الشقيقة
ويتضح أن ميراثها في الصور السابقة جاء نتيجة عدم وجود
بعض الورثة، لأن وجود هؤلاء الورثة، يترتب عليه حرمان
الاخت الشقيقة من الميراث .

حاله حجب الاخت الشقيقه : تحجب الاخت الشقيقه
إذا وجد معها في التركة الفرع الوارث المذكر ، الابن ، وابن
الابن ، وان نزل وإذا وجد في التركة كذلك الاب . لان فرع
الميت له الصدارة في الميراث ، يليه الاصل المباشر وهي الاب .
اما الجد ، فقد قيل انه يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء
والاصح ، أن الجد لا يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء ، وهو
ما أخذ به القانون .

والمثال على حجب الاخت الشقيقه ، ما اذا ترك الميت
زوجه ، ابن ، اخت لابوين . فان الزوجه ترث الثمن ، والابن
الباقى ، ولا شيء للاخت ، لوجود الفرع الوارث .
ولو مات شخص وترك : أم ، أب ، اختين شقيقتين . فأب
الأم ترث السدس ، والاب الباقى تعصبا . ولا شيء للاختين
لانهما محجوبتان بالاب .

والدليل على حجب الفرع الوارث المذكر للاخت قوله تعالى
ان امروء هلك ليس له ولد ، وله أخت . فالأخت قد اشترطت لميراث
الاخت ألا يوجد له ولد ، والمقصود بالولد هو الابن لا البنت
لان الاخت تصير عصبيه مع البنت .

وقد خالف ابن عباس في ذلك ، وذهب بأن الولد يقصد
بما لابن والبنت ، وعليه فان شرط توريث الاخوه والاخوات ، ألا
يوجد الابن والبنت ، وقد رتب على ذلك ، أن الاخت لا تصير
عصبيه مع البنت ولا ترث معها . حيث قد دلت الآية
على أن الاخت لا ترث الا الكلاله وهو من ليس له ولد
ذكر كان أو أنثى .

وقول ابن عباس محجوج بما ذهب اليه الجمهور القائلين
بأن الاخت تصير عصبه مع البنت ، لنص الحديث الذي ذكرناه
عن ابن مسعود .

اما الدليل على حجب الاب للاخوه والاختوات الاشقاء ، فهو
الاجماع فقد انعقد الاجماع على أن الاب يحجب جميع الاخوه -
والاختوات عن الميراث .

وقد نص قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على حالات
ميراث الاخت الشقيقه ، في المادة ١٣ : للواحدة من الاختوات
الشقيقات فرض النصف ، وللأنتين فاكسر الثلثان .
وفي المادة ١٩ ، تعرض للعصبه بالغير ، وذكر فيها :
الاختوات لابوين مع الاخوه لابوين ، والاختوات لاب مع الاخوه
لاب ، مع الاخوه لاب ، ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال
للمذكر مثل حظ الانثيين .

وفي المادة ٢٠ قال : العصبه مع الغير هن : الاختوات
لابوين او لاب مع البنات او بنات الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي
من التركة بعد الفروض ، وفي هذه الحالة يعتبرن بالنسبه لباقي
العصبات كأخوه لابوين او لاب ، ويأخذن احكامهم في التقديس
بالجنه والد رجة والقوة .

وفي المادة ٢٨ ، تعرض لحجب الاخت الشقيقه ، فقال : يحجب
الاخت لابوين كل من الابن ، وابن الابن وان نزل ، والاب .

ميراث الاخت لأب (١)

الاخت لأب ، هي أخت المتوفى من أبيه دون أمه ، فصلصة القرابة فيها قاصرة على جهة الأب ، ولا تمتد الى جهة الام . وبذلك تجمع القرابة من جهة الاب بينها وبين الاخت الشقيقة . القرابة من جهة الام ، في الصلة بالمتوفى . ومن أجل ذلك قدمت الاخت الشقيقة على الاخت لأب في الميراث ، ولاجل الاجتماع في القرابة بينهما من جهة الاب ، نزلت الاخت لأب منزلة الاخت الشقيقة عند عدم وجودها ، في الغالب الأعم ، لأنه في بعض الأحوال ، يجوز للأخت الشقيقة أن تترك ، بما لا يجوز للاخت لأب ، كما هو الشأن بالنسبة للمسألة المشتركة ، فان الاخوة والاخوات الاشقاء ، يشتركون مع الاخوة لأب في نصيبهم ، ولا يجوز ذلك ، بالنسبة للأخوة والاخوات لأب ، لفقدهم القرابة من جهة الام ، في علاقتهم بالمتوفى .

فاذا نظرنا بعد ذلك ، في طرق توريث الاخت لأب ، فاننا نجد أنها تترك - كما تترك الاخت الشقيقة - بالفرض ، وبالتعصيب بالغير ، وبالتعصيب مع الغير .

أولا : الميراث بالفرض : يتنوع ميراث الاخت لأب بطريقتين . الفرض ، فقد تترك النصف ، وقد تترك الثلثان ، وقد تترك السدس .

١ - تترك الاخت لأب النصف فرضا ، اذا كانت منفردة ، وليس معها أخ لأب يعصبها ، ولا أخت شقيقة ، ولا فرع وارث مؤنث فلو ماتت عن : زوج ، أخت لأب . فان الزوج يرث النصف وترث الاخت لأب النصف فرضا .

(١) يسمى الاخوة والاخوات لأب بنبي العلات ، وهم الذين يكون أبوهم واحدا ، وأمهاتهم مختلفة .

ورببه الى أن استحقاق الاخت لاب النصف فرضا ، مشروط
بعدم وجود الابن ، وابن الابن وان نزل ، وعدم وجود الأب كذلك .
والدليل على ذلك قوله تعالى : ان امرؤ هلك ، ليس
له ولد ، وله أخت ، فلها نصف ما ترك . فالمراد بالأخت
الاخت الشقيقة أو الاخت لاب ، عند عدم الاخت الشقيقة
في التركة .

ب - تترك الاخت لاب الثلثين ، اذا كانتا اثنتين فأكثر ، ولم
يوجد معهن أخ لأب يعصبهن ، ولا أخت شقيقه ، ولا فرع
وارث مؤنث ، كما في حاله السابقة .

فلومات شخص عن : أم ، أختين ، وزوجه . فان الأم تترك
السدس والاختين الثلثان ، لانهما اثنتان ، ولعدم وجود الاخ لاب
أو الاخت الشقيقه ، أو الفرع الوارث ، أو الاب . وتستحق
الزوجه الربع .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فان كانتا اثنتين ، فلهما
الثلثان مما ترك . . فانه يصدق على الاخت الشقيقة والاخت
لاب ، أن يستحق كل منهما عند التعدد الثلثين .

ج - تترك الاخت لاب السدس فرضا ، مع الاخت الشقيقة
تكملة للثلثين ، اذا لم يكن معها أخ لأب يعصبها ، يستوى
في ذلك ، أن تكون الاخت لاب واحدة أو متعددة .

فلومات شخص عن : أم ، وزوجه ، أخت شقيقه ، أخت
لأب . فان الأم تترك السدس ، والزوجه الربع ، والاخت الشقيقة
النصف والاخت لاب السدس تكملة للثلثين .

ويلاحظ هنا أن وضع الأخت لاب مع الاخت الشقيقة ، يماثل
وضع بنت الابن ، مع البنت ، ذلك أن منزلة الاخت لاب ، من
الاخت الشقيقة ، تعادل منزلة بنت الابن ، من البنت الصليبه .

لذلك ، فإنه عند وجود أحدهما مع الأخرى ، يستحقان أقصى نصيب البنات ، والاخوات في التركة ، وهو الثلثان .

والدليل على هذه الحالة ، الدليل السابق في قوله تعالى
• • • فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . وجه الدلالة
فيه أن الأخت الشقيقة قد أخذت النصف ، فبقى السدس
من نصيب الاخوات ، فيعطى للاخت لاب ، ليتم الثلثان .

ثانياً : الميراث بالتعصيب بالغير : ترث الاخت لاب مع الاخ لاب
تعصياً ، فتوزع التركة أو مابقى منها عليهما للذكر مثل حظ
الانثيين ، ولا فرق في التعصيب بين أن تكون واحدة أو أكثر .
فلومات شخص عن : أم ، أخت لاب ، أخ لاب . فان الأم ترث
السدس ، والباقي تعصياً بين الاخ والاخت لاب ، للذكر مثل
حظ الانثيين ، أى للذكر ضعف نصيب الانثى .
فلو وجد في التركة أصحاب فروض ، تستغرق التركة ، فلا شئ
للاخ لاب والاخت لاب .

فلومات عن : زوج ، أم ، أخوه لام ، أخ لأب ، أخت لأب .
ورث الزوج النصف ، والأم السدس ، والأخوه لام الثلث ، ولا يرث
الأخ والاخت لأب شيئاً ، لاستغراق التركة ، فلم يبق لهم شئ .

والدليل على ذلك : قاعدة التعصيب التي تحررت بنص عام في
قوله تعالى : • • • • • يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
الانثيين . فانها كما تنطبق على الابن والبنت ، تنطبق على
الاخ والاخت ، سواء كان الاخ والاخت شقيقين ، أو لاب .

ثالثاً : التعصيب مع الغير : ترث الاخت لاب مع الفرع
الوارث الموءنت ، البنت ، وبنت الابن وإن نزل . سواء كانت
الاخت لأب واحدة أو أكثر ، اذا لم يكن معها أخ يعصبها ، ولم
يوجد أخوات شقيقات .

والتعصيب الاخت لاب مع البنت أو بنت الابن ، يعسني
أن يستحق أصحاب الفروض فروضهم ، ويستحق الفرع الموءنت
فرضه ، ثم تأخذ الاخت لاب الباقي تعصيا .

فلومات شخص وترك : زوجته ، بنت ، أم ، أخسبت
لاب . فإن الزوجه ترث الثمن ، والبنت النصف ، والام السدس
والاخت لاب الباقي تعصيا مع الغير ، وهو البنت .

وتعصيب الاخت لاب مع الفرع الوارث الموءنت ، يجعل الاخت
لاب في منزله الاخ لاب ، وناء عليه ، فانها تحجب ما يحجبها الاخ لاب ،
كابن الاخ الشقيق ، ومن يليه من العصبات .

ودليل تعصيب الاخت لاب مع الفرع الوارث الموءنت ،
الحديث ، الذي قضى فيه ابن مسعود بما قضى به النبي
— صلى الله عليه وسلم — في بنت و بنت ابن ، وأخت . قضى
بالنصف للبنت ، والسدس لبنت الابن ، والباقي تعصيا
للاخت . وتشمل الاخت ، الاخت الشقيقه والاخت لاب .

حجب الاخت لاب : تحجب الاخت لاب ، وحجب
حرمان وحجب نقصان ، على النحو الاتي : —

١ — تحجب حجب حرمان ، بالابن ، وابن الابن وان سفل
لقوة قرابته من المتوفى ، لذلك فإنه يحجب جميع الاخوة
والاخوات على الاطلاق .

٢ — تحجب حجب حرمان ، بالاب ، لان جهته الابوه مقدمه
افى الميراث على جهة الاخوه ، لذلك ، فانه يحجب سائر
الاخوه والاخوات كالا بن .

٣ — تحجب حجب حرمان بالاخ الشقيق ، وذلك أنه يقدم
على الاخت لاب في الميراث ، لانه أقرب منها الى الميت .

فمن مات عن أم ، أخ شقيق ، أخت لاب . فان الام تـرث
السدس ، والاخ الشقيق الباقي تعصيا ، ولاشئ لـلاخت لاب ،
لانها محجوبه به .

٤ - تحجب حجب حرمان بالاخت الشقيقه ، التي صارت
عصبه ، مع الفرع الوارث الموءنت . لان تعصيب الاخست
الشقيقه مع البنت أو بنت الابن ، جعلها في منزله
الاخ الشقيق ، فتحجب الاخت لاب .

فلومات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقه
أخت لاب . ورثت البنت النصف ، وبنت الابن السدس ، والاخت
الشقيقه الباقي تعصيا ، لكونها صارت عصبه مع الفرع
الوارث الموءنت ، ولاشئ لـلاخت لاب ، لحجبها بالاخت
الشقيقه .

٥ - تحجب حجب حرمان بالاختين الشقيقتين ، اذا لم
يوجد مع الاخت لاب ، أخ لاب يعصيا ، لان الاختين
الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الاخوات ، وهو الثلثان ، ولما
كان ميراث الاخت لاب هنا بطريق الغرض ، فانها تحرم ، لانه
لم يبق لها شئ . من النصيب المفروض للاخوات وهو الثلثان .

فلومات امرأة عن : زوج ، أختين شقيقتين ، أخت
لاب . ورث الزوج النصف ، والاختين الشقيقتين الثلثان
ولاشئ لـلاخت لاب . لانها محجوبه بالاختين الشقيقتين .

٦ - تحجب حجب نقصان ، اذا كان في التركة ، أخت
شقيقه منفرد ، وأخت لاب . فان الاخت لاب تـرث
السدس ، بدلا من النصف ، وتأخذ الاخت الشقيقه النصف
تكمله للثلاثين .

ولقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على ميراث
الاخت لاب . فقد جاء في المادة ١٣ / أ : للواحدة من
الاخوات الشقيقات فرض النصف ، وللاثنتين فأكثر الثلثان .

ب - وللأخوات لاب الفرض المتقدم عند عدم وجود أخوة
شقيقه ، ولهن - واحدة أو أكثر - السدس مع الاخت
الشقيقه .

وجاء في المادة ١٩ / ٣ : العصبية بالغيرهن ٣٠٠ -
الاخوات لابوين مع الاخوة لابوين ، والاخوات لاب مع الاخوة
لاب مع الاخوة لاب ، ويكون الارث بينهم ٠٠ للذكر مثل
للمثلى .

وجاء في المادة ٢٠ : العصبية مع الغيرهن : الاخوات
لابوين ، أو لاب مع البنات أو بنات الابن ، وان نزل ، يكون
لهن الباقي من التركة بعد الفروض ، وفي هذه الحالة يعتبرن
بالنسبة لباقي العصبية ، كاخوة لابوين أو لاب ، ويأخذن
أحكامهم في التقديم بالجهه والدرجة والقوة .

وجاء في المادة ٢٩ : يحجب الاخت لاب كل من الاب ،
الابن ، وان نزل ، كما يحجبها الاخ لابوين ، والاخت
لابوين ، اذا كانت عصبية مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ .

كذلك الاختان لابوين ، اذا لم يوجد أخ لاب .

المبحث الخامس

ميراث الاخت والأخ لأم

الاخوة والاخوات لأم ، هم اخوه المتوفى وأخوته من أمه دون أبيه ، فهم ينتمون الى الميت من جهة الأم ، لا من جهة الأب ، فهم يشتركون في أنهم اولاد أم واحد ، مع اختلاف في الأب .

والاخوة لأم ، هم اولاد الأم ، يسمون بمنى الأخياف جمع خيف ، وهو اختلاف عيني الفرس ، لاختلافهم في الأب .

والاخوة لأم يرثون بطريق الغرض دائما ، فهم أصحاب فرض محض ، ويتميز ميراثهم ببعض ، الاحكام الخاصة ، جاءت على خلاف القاعدة العامة في الميراث ، وهذا يظهر فـ في ناحيتين :

الاولى . أن تقسيم الغرض المقدر لهم شرعا ، يكون بالتساوى بين ذكورهم وآناثهم ، دون تفضيل للذكر على الانثى ، وهذا خلافا للقاعدة العامة في الميراث ، التي تجعل للذكر مثل حظ الانثيين . فكان الاصل يقتضى هذه القاعدة ، أن يأخذ الذكر ضعف الانثى ، كما هو الحال في الابناء والبنات والاخوة والاخوات الاشقاء اولاد .

ومرد ذلك راجع الى أن ميراثهم يكون بطريق الغرض ولا يكون بالتعصيب وهذه القاعدة تطبق في التوريث بالتعصيب .

الثانية : أن توريثهم مع وجود الأم ، فيه خروج على القاعدة التي تقول كل من يدلى الى الميت بوارث ، لا يرث مع وجوده ، ولما كان الاخوة لأم يدلون الى الميت عن طريق الأم ، فانهم كان يجب حجبهم عن الميراث في حالة وجود الأم .

ويمكن أن يقال أن مرجع ذلك إلى أن حجب الأم لهم سيضر بهم ، ولا يجعلهم متساوين مع الأخوة لأب ، فإن قرابة كل منهما تقتصر على جهة واحدة بالميت ، فهي من جهة الأم ، في الأخوة الأم ، من جهة الأب ، في الأخوة لأب .
حيث أن الأخوة لأب يرثون في وجود الأم ، فوعاية لاعتبارات العدالة ، وللتسوية بين المتساوين ، ورثهم الشارع في وجود الأم .
إذا علمنا ذلك ، أدركنا حكمة الشارع ، في أفرادهم بهذه الأحكام .

حالات ميراث الأخوة لأم : تتلخص حالات ميراث الأخوة والأخوات لأم ، في ثلاث حالات ، هي :

الحالة الأولى : يرث الأخ لأم أو الأخت لأم ، السدس عند انفرد ، فرضاً ، إذا لم يوجد الفرع الوارث ، الابن وابن الابن ، والأصل المذكور وهو الأب ، والجدة .
ويرث السدس ، الأخ لأم ، والأخت لأم ، المنفرد منهما على سوا ، بلا تفاضل بينهما .

فلومات شخص وترك : زوجه ، وأخ لأم ، عم . اخذت الزوجه الربع ، وأخذ الأخ لأم السدس ، والعم الباقي تعصيباً .
كذلك ترث الأخت لأم السدس ، لو كانت بدل الأخ لأم في التركة .

دليل الميراث ، في هذه الحالة ، قوله تعالى : وإن كان رجل يورث كلالة ، أو امرأة ، وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس . . فإن الرجل الذي يورث كلالة في النص ، من ليس له ولد ولا والد ، فإن هذا الرجل لو كان له أخ لأم . أو أخت لأم ، فإن لكل واحد منهما السدس ، وذلك عند الانفرد .

وقد أجمع الفقهاء على أن المراد من الأخ والأخت فسي
الأخ لأم والأخت لأم ، يدل على ذلك قراءة سعد بن أبي وقاص
الشاذة : وله أخ أو أخت . فان القراءة الشاذة وان لم
تكن قرآنا فانه يحتج بهما على أنها خير أحاد ، على الصحيح .
الحالة الثانية :

يرث الأخوين لأم أو الأختين لأم ، أو هما معا ، أثنان
أو أكثر ، الثلث فرضا ، يشتركون فيه ، ويقسم بينهم بالتساوي
الذكر مثل الأنثى ، شريطة ألا يوجد في التركة فرع وارث مذكر
أو مؤنثه ولا أصل وارث مذكر .

فلومات عن : أم ، أختين لأم ، أخ لأم ، أخ شقيق
ورثت الأم السدس ، والأخين والأخ لأم الثلث ، يقسم أثلاثا
بينهم ، وأخذ الأخ الشقيق الباقي تعصيبا .

وذليل ذلك قوله تعالى : فان كانوا أكثر من ذلك
فهم شركاء في الثلث . . والمعنى أنه لو كان الأخوة لأم أكثر
من واحد ، فانهم يرثون الثلث فيما بينهم ، وقد عبر النص
عن التقسيم ، بقوله ، فهم شركاء ، ومؤدى الشركة ، تساوي
استحقاقهم في القدر المذكور ، وهو الثلث ، يستوى في ذلك
ذكورهم وأنثاهم .

ويتصل بهذه الحالة ، حالة الاشتراك في الثلث ، وجود
الأخوة أو الأخوات الشقيقات في التركة ، حيث يرثون بالتعصيب
ولم يبق لهم شيء ، لاستغراق أنصبة أصحاب الفروض للتركة
فان الأخوة والأخوات الأشقاء ، يشاركون الأخوة لأم فسي
الثلث . وسنعرض لذلك عقب ذكر الحالة الثالثة .

الحالة الثالثة : يحجب الأخوة والأخوات لأم واحد اكان
أو أكبر ذكرا كان أم أنثى ، من الميراث ، فى حاله وجود
الفرع الوارث المذكر والمؤنث ، كالابن وابن الابن ، وان سفل
والبنت ، وبنت الابن ، وان نزلت . كما يحجبون فى حالة
وجود الأصل الوارث المذكر كالأب ، والجدة الصحيح كأب الأب
وان عـلا .

فلومات شخص عن : أخ لأم ، أبن ، أخت لأم . وورث
الابن التركة كلها مولا شىء لـلاخ لام مولا لـلاخت لام مـوجود
الفرع الوارث المذكر ، ولو كان مكان الابن البنت لم يرث
الاخ والاخت لام شيئا كذلك ، لوجود الفرع الوارث المؤنث .

ولو مات شخص وترك : أخوين لأم ، أب . ورث الأب
التركة كلها ، ولا شىء للأخوين لأم ، لأنهم محجوبون
بالأب .

ولو مات وترك : أختين لأم ، جد . . ورث الجد
التركة كلها ، ولم يرث الأختين لأم شيئا ، لكونهم محجوبون
بالجد الصحيح .

المسألة المشتركة : تندرج المسألة المشتركة

ضمن حالات ميراث الأخوة لأم عند تعددهم ، وصيرورة فرضهم
الى الثلث ، وانما تعتبر كذلك ، لان الأخوة والأخوات
لأم ، يرثون دائما بالفرض ، وأصحاب الفرض ، يقدمون
دائما فى تقسيم التركة على من عداهم من العصبات
وذوى الأرحام . تطبيقا لقوله - صلى الله عليه وسلم -
الحق للفرائض بأهلها ، فما أبقت الفرائض فلاولى رجل
ذكر .

وبالقطيع فان المسألة المشتركة ، يجب أن يكون فيها
أخوة أشقاء ، الا أن هو لا يرثون بطريق الأصل ، لأن

ميراثهم يكون بالتعصيب ، ولم يبق لهم شئ ، من التركة ، فاشتركوا مع الأخوة لأم في نصيبهم وهو الثلث ، أى أن ميراثهم جاء تبعا للأخوة لأم ، ولو أخذ بمقتضى الأصل ، لما كان لهم حق فيه .

وتسمى المسألة المشتركة بمسميات آخره ، كالمشركة ، أى المشترك فيها بين الأخوة الأشقاء والأخوة لأم ، وتسمى بالعجربة واليبيه والعمرية ، لقول الأخوة الأشقاء لعمر : هـب أن أبنا حجرا ألقى في اليم .

وتتحقق المسألة المشتركة بوجود أنصبه معينه ، وهى النصف ، والسدس والثلث ، وبورثه أقرب الى أن يكونوا محددين بالشخص ، وذلك بأن تتوفى امرأة ، وتترك : زوج ، أم أو جده ، أخوة لأم ، أخوة أشقاء . فان الزوج يرث النصف ، والام أو الجدة السدس ، والأخوة لأم الثلث يشاركهم الأخوة الأشقاء فيه . لانه لما استحق الزوج النصف والام السدس ، والأخوة لأم الثلث ، نفذت التركة ، ولم يبق للأخوة الأشقاء شئ ، لأنهم عصبه ، ونظرا لأنهم يشتركون مع الأخوة لأم ، فى القرابيه بالأم ، لأن أمهم جميعا واحدة ، فانهم يشتركون فى نصيب الأخوة لأم ، وهو الثلث .

وينبغى أن يكون الأخوة لأم أكثر من واحد ، اذ أن وجود أخ لأم ، أو أخت لأم ، واحدا منهما فقط ، يجعل المسألة مشتركة لأن الواحد من الأخوة لأم ، يأخذ السدس ، فيرث الأخوة الأشقاء السدس الباقي تعصيا .

كما ينبغى أن يوجد أخ شقيق أو أخوة أشقاء ، يرثون بطريق التعصيب ، سواء وجد معهم أخت شقيقه أم لا ، اما لو وجد فى التركة أخت شقيقه فقط ، فان المسألة لا تكون مشتركة ، اذ ترث النصف وتعول المسألة .

ولا تتحقق المسألة المشتركة بوجود أخوة لأب أو أخوات لأب ، لأنهم لا يشتركون مع الأخوة في لام القولية ، لأن أمهم مختلفة ، فلا يصح الاشتراك .

فلوماتت ، عن : زوج ، أم ، أخوين لأم ، أخوين لأب . فإن الزوج . يرث النصف ، والام السدس ، والأخوين لأم الثلث ، ولا شيء للأخوين لأب ، لأنهم عصبة لم يبق لهم شيء .

المسألة المشتركة موضع اختلاف :

يذهب بعض الصحابة (١) والحنفية والحنابلة ، إلى أن الأخوة الأشقاء ، لا يرثون ، في هذه المسألة ، وبالتالي لا يشتركون مع الأخوة لأم ، وينفرد الأخوة لأم بالثلث . والدليل على هذا ، أن الأخوة الأشقاء ، عصبة ، والأخوة لأم أصحاب فروض ، وقد استغرق أصحاب الفروض التركة ، فلم يبق للعصبات شيء حتى يرثونه ، فهذا تطبيق للأصل العام بتقديم أصحاب الفروض على العصبات ، في تقسيم التركة ، وعدم استحقاق العصبات في التركة ، إذا لم يبق لهم شيء . ولأن تورث الأخوة الأشقاء مع الأخوة لأم ، لم يرد فيه نص ، أو قضاء من النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو عمل لدليل عليه ، والميراث لا يثبت إلا بنص .

وذهب بعض الصحابة كعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت ، وهو مذهب المالكية والشافعية ، إلى القول بالميراث بين الأخوة الأشقاء ، والأخوة لأم ، وأنهم يشتركون جميعاً في الثلث ، يقسم بالتساوي عليهم ، لا فرق بين الذكر والأنثى .

(١) قال بهذا الرأي الإمام علي ، وابن بكير ، وابن موسى

الاشعري ، وغيرهم .

واستندوا في ذلك الى اعتبارات العدالة ، فان الاخوة
الاشقاء يشتركون ، مع الاخوة لأم ، في أم واحدة ، ويزيدون
عليهم في القرابة بالمتوفى ، من جهة الأب ، فالحقيقة أنهم
أقرب الى المتوفى من الاخوة لأم ، لأنهم أخوته من الجهتين
فلا يجب ان يرث الاقل قرابة ، ويحرم الاقوى قرابة ، ———
أنا لانخالف الأصل العام للميراث باستحقاق العصبية قبيل
أصحاب الغرض ، لأننا نقول ، بأن الاخوة لأم يأخذون فرضهم
وهو الثلث ويشتركون معهم الاخوة الاشقاء فيه ، لعدم
الاضرار بهم ، لأن قوه قرابتهم اذا لم تكن سببا لنفعهم ، فلا
ينبغي ان تكون سببا في الحاق المضرة بهم ، فيجب ان يشتركوا جميعا
في الثلث ، يقسمونه بالسوية بينهم .

وقد استندوا الى المصلحة أيضا ، فان توريث الاخوة
الاشقاء ، مع الاخوة لأم ، حق للمصلحة لهم ، ولهذا المصلحة
وجه جديد بالاعتبار ، فانهم أخوة المتوفى من الابوين ، ويتطلعون
الى الميراث منه ، مع الاخوة لأم ، وعدم توريثهم فيه اضرار
لحقدهم وضعينتهم على الاخوة لأم ، الاضعف قرابة منهم
في علاقتهم بالمتوفى .

وقد نص قانون المواريث على ميراث الاخوة لأم ، في المادة
١٤ / بقوله : اولاد الأم فرض السدس للواحد ، والثلث
للاثنين فأكثر ذكورهم واناثهم في القسمة سواء .
وفي الحالة الثانية اذا استغرقت الفروض التركة ، يشارك
اولاد الأم الأخ الشقيق أو الاخوة الاشقاء بالانفراد ، أو منع
أخت شقيقة ، ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم .

المبحث السادس

ميراث الزوجين

ان علاقة الزوجية ، تخول حق الميراث بين الزوج والزوجة
فيرث الزوج زوجته ، وترث الزوجة زوجها ، ويسمى الميراث
بهذا الطريق القرابة النسبية - بسبب عقد النكاح - تتميز
لها عن القرابة النسبية التى منشؤها رابطته الدم والقرابة
النسبية ، ويلزم لثبوت الميراث فى هذه الرابطة ، قيام
الزوجية حقيقيه ، او حكما ، كما أسلفنا .

وتعتبر القرابة بين الزوجين ، أحد الاسباب القويمة
للميراث ، فهو أصل لحقوق أخرى ، مترتبة عليه ، تنقرر -
للأولاد ، ثمرة هذه العلاقة ، ويبدو قوة هذا السبب
فى أن الزوج والزوجيه ، لا يوجدان فى التركة ، ويحرمان
منها بل لا بد أن يرثا منها ، مهما كان نوع القرابة النسبية
التى لها حق الميراث من التركة ، وغاية ما يمكن أن تؤثر عليه
هذه القرابة النسبية القريبه ، أنها تنقص من القسمة
الذى يستحقه الزوج والزوجة ، ولا يمكن أن يؤدى ذلك إلى
حرمانهما من الميراث ، فهما لا يحجبان حجب حرمان من
الميراث .

ونتناول فيما يلى ، ميراث الزوج ، نعقبه بميراث الزوجة .

ميراث الزوج

يستحق الزوج نصيباً من التركة ، يتراوح هذا النصيب بين النصف والربع ، بحسب وجود الفرع الوارث أو عدم وجوده ، فوجوده يؤثر على الميراث بالنقصان منه وعدم وجوده ، يؤثر على ميراث الزوج بالزيادة فيه . ويستبين من ذلك أن للزوج حالتان في الميراث .

الحالة الأولى : يرث النصف فرضاً ، إذا لم يكن لزوجته فرع وارث بطريق الغرض أو التعصيب ، فإذا لم يكن للزوجة فرع وارث بطريق الغرض ، وهو البنت ، وبنت الابن ، وان نزل ولم يكن لها فرع وارث بطريق التعصيب وهو الابن ، وابن الابن ، وان نزل . سواء كان الفرع الوارث منه أو من غيره .

فإذا وجد فرع غير وارث بالغرض أو التعصيب للزوج فإنه لا يؤثر على نصيب الزوج ، ويظل هو النصف ، كما لو وجد ابن البنت ، وبنت البنت ، لأن هذا الفرع من ذوى الأرحام ، ولا يعد صاحب فرض أو عصبه ، كما لا يؤثر على نصيب الزوج وجود فرع وارث بطريق الغرض أو التعصيب إذا كان قد قام به مانع من موانع الميراث ، كالقتل أو اختلاف الدين ، لأن وجوده ملغى غصار كالمعدوم .

وعلى هذا لو ماتت الزوجة وتركت زوجاً ، فإن الزوج يأخذ النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، ويأخذ العسم الباقي تعصياً .

ولو ماتت عن زوج ، وابن بنت . فإن الزوج يأخذ النصف ، لأن ابن البنت من ذوى الأرحام ، وليس وارثاً بطريق

الفرض او التعصيب •

والدليل على هذه الحالة : قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد • • فالمقصود بالولد الذى اشترطت الاية عدم وجوده ، لاستحقاق الزوج نصف التركة ، الفرع الوارث بالفرض او التعصيب لأن الولد لا يطلق على الفرع الوارث من ذوى الارحام فاذا وجد الفرع الوارث من ذوى الارحام ، لم يرث على نصيب الزوج ، ويبقى كما هو النصف •

الحالة الثانية : يرث الزوج الربع فرضا ، اذا وجد فرع وارث بطريق الفرض كالبنات أو بنت الابن ، وان نزل أو بطريق التعصيب كالابن ، أو ابن الابن وان نزل • ولا يشترط أن يكون هذا الفرع الوارث ، ابنه اذ يمكن أن يكون ابن الزوج من زوج قبله •

فلو ماتت عن زوج ، بنت ابن • أخذ الزوج ربع التركة لوجود الفرع الوارث بالفرض ، وهو بنت الابن • كذلك لو ماتت وتبركت : زوج ، ابن • استحق الزوج الربع فرضا ، لوجود الفرع الوارث بطريق التعصيب وهو الابن •

والدليل على هذه الحالة ، قوله تعالى : فان كان لهن ولد ، فلكم الربع مما تركن • • فان مقصد الآية أنه اذا كان للزوج ولد ، يرث بالفرض أو التعصيب فان الزوج ، يأخذ الربع فقط ، وينتقص نصيبه من النصف الى الربع • ويعتبر فى هذه الحالة ، محجوباً حسب نقصان ، بسبب وجود الفرع الوارث •

ميراث الزوجية

ترث الزوجه من الثركة ، كما يرث الرجل ، لأن سبب الميراث في حقهما واحد ، وهو الزوجية الصحيحة ، القائمة حقيقته أو حكما وقت الوفاة ، لكن نصيبها في الميراث ، لا يعادل نصيب الزوج ، وإنما على النصف من الرجل ، وذلك مرجعه إلى طبيعته الأعباء ، ومسئوليات الحياة ، الملقاه على كاهل كل منهما ، فهي عند الرجل أكبر وأكثر منها عند المرأة ، لهذا كان من العدل عدم التسوية بينهما ، لأن التسوية تكون بين المتساوين ، لا بين المختلفين .

وبالنظر إلى حالات ارث الزوجية ، نجد أن لها حالتان :

الحالة الأولى : ترث الربع فرضا ، إذا لم يكن لزوجها فرع وارث بالفرض أو التعصيب ، سواء كان الفرع الوارث الابن أو البنت ، منها أو من غيرها ، كما لو كان الزوج ، متزوجا بغيرها .

ويستحق الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث ، الزوجية الواحدة ، والزوجات المتعددات ، فلو كان الزوج متزوجا بأربع زوجات لم يزد نصيبهن عن الربع ، يقسم بالتساوي بينهم .

ولا يؤثر على استحقاق الزوجه أو الزوجات الربع ، وجود فرع وارث من ذوى الأرحام ، لأن الفرع الوارث الذي يعتد بوجوده ، هو الفرع الوارث بطريق الفرض أو التعصيب ، كما بينا .

فلومات الزوج وترك : زوجة ، أخ شقيق • أخذت
الزوجة الربع فرضا ، لعدم الوجود الفرع الوارث ، وأخذ
الأخ الشقيق الباقي تعصيبا •

ولو ترك : ثلاث زوجات ، أخ لأب • أخذت الزوجات
الربع فرضا ، وقسمته بينهن بالسوية ، والأخ لأب الباقي
تعصيبا •

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : ولهن الربع مما
تركتم ، ان لم يكن لكم ولد • • • فهى نص صريح على استحقاق
الزوجـه الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث بالفرض
أو التعصيب •

والدليل على استحقاق أكثر من زوجـه للربع عند عدم
الفرع الوارث ، الاجماع فان الاجماع منعقد على أن الواحدة
كالأخرى ، فى استحقاقها لنصيبها من الربع أو الثمن •

ومن ناحية أخرى فان كل زوجة لو أخذت الربع وحدها
وكن أربعة ، لأخذن جميع التركة ، وهذا غير معقول ولو كن
اثنتان لأخذن نصف التركة ، وفى الحالتين يزيد نصيبهن
على نصيب الرجل فى الحالة الأولى عند استحقاق جميع
التركة ، وفى الحالة الثانية ، عند استحقاق نصف
التركة ، مع أن حالهن فى الميراث ، يكون على النصف من الرجل •

الحالة الثانية : تـرث الزوجـه الثمن ، اذا كان
لزوجها فرع وارث ، بطريق الفرض أو التعصيب ، كالبنت
أو بنت الابن ، والابن أو ابن الابن •

فلومات وترك : زوجة ، ابن • تأخذ الزوجة الثمن
لوجود الفرع الوارث ، والابن الباقي تعصيبا •

وفسرى حالة تعدد الزوجات ، يشتركن فى الثمن ، عند وجود الفرع الوارث ، لأن حكم الواحدة كالأكثر .
ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم . . فانه صريح الدلالة ، فى استحقاق الزوجة الثمن ، اذا كان للزوج ولد ، سواء كان الولد من الزوجة أو من غيرها .
وقد نص قانون الموارث م ١١ ، على أن : للزوج النصف عند عدم الولد ، وولد الابن وان نزل ، والريح مع الولد أو ولد وان نزل .
وتنصم ١١ / ٢ ، على أنه للزوجة ولو كانت مطلقة رجعيًا اذا مات الزوج وهى فى العدة ، او الزوجات فرض الريسع عند عدم الولد وولد الابن ، وان نزل ، والثمن مع الولد أو ولد الابن ، وان نزل .

المبحث السابع

ميراث العصباء

تعريف وتعريف :

نقصد بالعصباء هنا ، العصباء النسبية ، وليس العصبية السببية ، لأن النوع الأول ، هو الذى له وجود ، فى كل العصور ، لقيامه على صلة الدم والنسب ، وهذا متحقق طالما كان الانسان موجودا على ظهر هذه الأرض ، وما دام يحقق خلاقته لله فى الأرض ، وليست العصبية السببية كذلك ، إذ أنها كانت وليدة ظروف معينة ، وأثر من آثار عرف انطائسى قديم ، قوضه الاسلام ، ورسم الطرق الكفيلة بانتهائيه وانتهائيه ، فالعصبية السببية ، وهى القرابة الحكيمة بين المعتق وعتيقه ، والتي يرث فيها المعتق عتيقه ، لاجل وجودها الآن ، فى العصر الحالى ، فلا جدوى من بحثها .

والعصبية الدسببية : هى أقارب المتوفى الذكور ، ومن فى مرتبتهم من الاناث ، ممن لا تتوسط بينهم وبين المتوفى أنثى . مثل الابن ، وابن الابن ، والاب ، وأب الأب ، والأخ الشقيق ، وابن الاخ الشقيق ، والأخ لأب ، وابن العم الشقيق ، وابن العم ، والعم لأب ، وابن العم لأب ، وان نزل . والبنت مع الابن ، والأخت الشقيقه مع الأخ الشقيق ، والأخت لأب مع الأخ لأب ، والأخت الشقيقه أو لأب ، مع الفرع الوارث الموثق كالبنات ، وبنت الابن .

واصطلاح العصبية ، ذا مفهوم واسع ، فى اللغة
يقال : عصب الرجل أبوه وبنوه وقرابته لأبيه ، وسموا
عصباً ، لأنهم أحاطوا به لحمايته ، ودفع العدو ان عنه
من عصب القوم بفلان ، اذا أحاطوا به .

والتصبيه جمع عاصب ، وهو كل وارث ، ليس له
نصيب محدد فى التركة . والعصبية تلى أصحاب الفروض
فى تقسيم التركة ، ان يبدأ بأصحاب الفروض أولاً ، لكن
لا يعنى ذلك أنهم — أصحاب الفروض — أولى بالاستحقاق
من النسبات ، بل ان من العصبية من يحجب ذوى الفروض
كالا بن وابن الابن ان يحجب الاخوات مطلقاً ، وكذلك
الاب ، فانه يحجبهم كذلك ، كما يؤثر الفرع الوارث المذكور
على أنصبة الزوج والزوجه بالنقصان ، من النصف الى
الرابع ، ومن الربع الى الثمن وكالام ، الى غير ذلك .
والعلة فى البدء بتوريث أصحاب الفروض ، الحصر
على أنصبتهم ، وضمان استحقاقهم لها ، فانه لو بدى —
بالعصبية فى تقسيم التركة ، لآخذوها كلها ، فلم ييسق
لأصحاب الفروض شىء .

أنواع العصبية النسبية : لا يقتصر العاصب النسبى
على نوع واحد ، وانما يتعدد ، تبعاً لكيفية ميراثه ، فهو
قد يرث استقلالاً بنفسه دون حاجة الى غيره ، نظراً
لصلته بالميت ، كالا بن ، والاب والاخ ، والعم — فان
هو لا يعتمدون فى ميراثهم على غيرهم ، لذلك فانهم يسمون
العصبية بالنفسي .

ومن العصبية النسبية ، من يرث لوجود ، من هو نفسى مرتبته ود رفته ، فهو ليس عاصبا بنفسه ، وانما هو عاصب بغيره ، كالبنات مع الابن ، والاخوات الشقيقه مع الاخ الشقيق والاخوات لأب ، مع الاخ لأب ، الخ ويسمى هذا العصبية بالغير .

ومن العصبية النسبية ، من يرث بالتعصيب حكما فهو غير وارث بالتعصيب هنا طبقا للقواعد العامة ولكن الشارع أقام هذه الرابطة بين الطرفين ، كما فى الاخوات الشقيقه أو الاخوات لأب ، مع البنات أو بنات الابن ، الفرع الوارث الموءنت ، ويسمى هذا النوع العصبية مع الغير . وعلى ذلك ، فان العصبية النسبية أنواع ثلاثة : عصبية بالنفس ، وعصبية بالغير ، وعصبية مع الغير .

ودليل التعصيب ، قوله تعالى : يوصيكم الله فمضى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين . . . وقوله جل شأنه فان كانوا أخوه رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين . وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحقو الفسراض بأهلها ، فما أبقت الفراض ، فلأولى رجل ذكر .

العصبة بالنفس

العاصب بالنفس، هو الوارث المذكور، الذي ينتسب الى المتوفى بدون واسطة الانثى بفردتها . فقد ينتسب العاصب الى المتوفى، بلا واسطة أصلاً، كالأب والابن . وقد ينتسب العاصب الى المتوفى بغير واسطة الانثى وحدها، كالأخ الشقيق، والعم الشقيق، وابن الأخ الشقيق .

وقد ينتسب الى المتوفى بواسطة الذكر وحده كالأخ لأب وابن الأخ لأب والعم لأب، وابن العم لأب . فالمعيار فى العصبة بالنفس، هو الانتساب الى المتوفى بالذكر، أو بغير الانثى وحدها، وأن يكون العاصب ذكراً . وعلى ذلك، فإذا كان العاصب أنثى كالبنات والأخوات الشقيقات، والأخت لأب، فإنه لا يكون عاصباً بنفسه، كذلك لا يعتبر عاصباً بنفسه، من كانت نسبته الى المتوفى بالانثى وحدها كالأخ لأم، وابن البنت، وأب الأم، فإنه يكون صاحب فرض كالأخ لأم، أو من ذوى الأرحام، كأب البنات، والأب لأم .

وحكم العاصب بالنفس، أنه يأخذ التركة كلها، ان لم يوجد معه ورثته، أو الباقي منها بعد نصيب أصحاب القروض، أو لا يأخذ شيئاً ان لم يبق شيء منها . وتطبيقاً لذلك، لو مات شخص عن : ابن فقط، أو أب فقط، أو أخ فقط، أو عم فقط، فإنه يرث التركة كلها، لعدم وجود غيره من الورثه .

ولو مات عن : زوج، أختين شقيقتين، أخ لأب، فإن الزوج يرث النصف، والأختين الثلثان، ولا شيء للأخ لأب، لأنه عصبة لم يبق له شيء .

ولو مات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، عم لأب . فإن
البنت تأخذ النصف ، وبنت الابن السدس ، والعم لأب الباقي
تعصيا .

أقسام العصبية بالنفس : تنقسم العصبية بالنفس
الى أقسام أربع ، بحسب الجهة التى تربط كل وارث بالميت
وهذه الجهات ، يراعى فيها اسبقية كل جهة عن الجهة
التى تليها ، على معنى أن الجهة السابقة تقدم فى الميراث
على الجهة اللاحقة عليها ، وهذه الجهات هى :

- ١ - البنوة أو جزء الميت ، وهم فروعه الذكور ، الابن
ابن الابن ، وان نزل .
- ٢ - الأبوة أو أصل الميت ، وهم آباء الميت ، الأب ، والجدة
الصحيح ، وان علا .
- ٣ - الأخوة أو جزء أبو الميت ، وهم الأخوة الأشقاء أو لأب ،
وان نزلوا .

٤ - العمومة ، أو جزء جد الميت ، وهم أعمام الميت
الأشقاء ، أو لأب ، وبنوهم ، وان نزلوا
ويلاحظ أن هناك خلافا بين الفقهاء ، حول جهة الأبوة
والأخوة ، يتعلق بالأبوة غير المباشرة أو الجد ، والأخوة
المباشرة ، الأخوة الأشقاء أو لأب . فمن قائل من الفقهاء
أن الجد الصحيح وان علا ، فى مرتبة واحدة مع الأخوة
الأشقاء أو لأب ، ويترتب على ذلك أن الجد لا يحجب الأخوة
الأشقاء أو لأب ، وانما يشاركهم فى الميراث ، على ما رأينا .
ومن قائل من الفقهاء ، أن الجد الصحيح وان علا ، يتقدم
الأخوة الأشقاء أو لأب ، وأنه يحجبهم كالأب ، ولا يرث الأخوة
الأشقاء أو لأب معه فى الميراث .

(١) يطلق على جهة الأخوة ، أو جزء الميت ، الحواشي القريبة
أو يطلق على جهة العمومة ، أو جزء جد الميت الحواشي البعيدة .

طريقة توريث العصبية بالنفس : قد يكون العاصب بالنفس واحدا ، وقد يكون متعددا ، والتعدد قد يكون قائما بين من ينتمون الى جهة واحدة ، وقد يكون بين من ينتمون الى عدة جهات .

فإذا كان العاصب منفردا ، ليس معه أحد من الورثة فلاشكال ، لانه قد يرث كل التركة ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض . أو لا يرث شيء إذا لم يتبق ما يرثه بعد أنصبه أصحاب الفروض .

وانما يأتي الترجيح بين العصبية في حالة تعددهم وانتمائهم الى جهات مختلفة ، أو انتمائهم الى جهة واحدة مع تفاوتهم في الدرجة ، أو قوة القرابة .

أولاً - الاختلاف من حيث الجهة : إذا كان تعدد الورثة مبيناً على انتسابهم الى جهات مختلفة ، كجهة البنوة ، أو الابوة ، أو الاخوة أو العمومة ، فأن كان جهة سابقة على الأخرى ففى الترتيب ، تتقدم عليها بالاستحقاق . فتقدم جهة البنوة والستى تتكون من فروع الميت ، على غيرها من الجهات ، فتقدم على جهة الابوة ، كالأب ، والجد الصحيح وان علا ، وتقدم الابوة المباشرة والتي تتمثل فى الأب بالاتفاق على جهة الاخوة .

أما الابوة غير المباشرة ، وهى الجد ، فان البعض يرى أنها تتقدم على الأخ الشقيق أو لأب ، والبعض الآخر ، يقول أن الجسد والاخوة والاشقاء أو الأب ، فى مرتبه واحدة . وتقدم الأخوة على جهة العمومة .

ودليل تقدم الجهة على الأخرى ، فيما يتعلق بتقديم البنوة على الابوة ، قوله تعالى : ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد . . فان بيان نصيب الأب ، مع وجود الولد وعدم ذكر نصيبه ، دليل على أن الابن يأخذ الباقي تعصيباً فيكون الابن مقدم على الأب فى التعصيب .

وبالنسبة لتقديم الابوة أى الأب ، على الاخوة ، أن - تورثهم من تركه ، يكون عند الكلاله ، أى عدم وجود الوالد والولد ، وحيث أنهم لا يرثون مع وجود الأب ، فأن الأب ، يكون مقدماً عليهم ، فى استحقاق الميراث ، اذ هو يحجبهم ، لا نه أقوى منهم .

وبالنسبة لتقديم جهة الاخوة على العمومة ، أن الاخوة أقرب الى المتوفى من الأعمام ، لذلك فان استحقاق الأخوة يسبق استحقاق الأعمام .

ثانيا : الاتحاد فى الجهة والاختلاف فى الدرجة . اذا اتحد الورثة فى الجهة التى يتسبون بها الى الميت ، كأن كانوا من جهة واحدة كالبنوة مثلا ، فان الاولوية فى الا حقاق ، تكون بحسب الدرجة ، فيقدم صاحب الدرجة الى رب الميت ، فاذا وجد فى التركة ابن ، ابن ابى — — — — — قدم الابن على ابن الابن . واذا كانت الجهة العمومية كما فى عم شقيق وعم لآب ، فيقدم العم الشقيق على العم لآب . وسبب ذلك ، أن صاحب الدرجة القريبه ، يكون أوثق صلة بالمتوفى ، وأقوى رابطته به ، فالصلته بينهما مباشرة ، والنصرة بينهما متحققة ، وامتداد الحياة بينهما متصل .

ثالثا : الاتحاد فى الجهة والدرجة : عند تعدد الورثة مع اتحادهم فى الجهة والدرجة ، فان التقديم فى الميراث بينهم ، يكون بقوة القرابة ، فيقدم من كانت قرابته من ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة . فاذا وجد فى التركة أخ شقيق ، وأخ لآب ، فيقدم الأخ الشقيق ، ويقدم العم الشقيق على العم لآب ، لأن القرابة فى الأول من ناحيتين بينما القرابة فى الثانى ، من ناحية واحدة .

ويلاحظ أن الاختلاف فى قوة القرابة ، لا يتحقق الا فى درجة الاخوة والعمومة ، لأنهما الجهتين اللتان يتعدد فيهما الورثة ، مع اتحادهما فى الجهة والدرجة ، فهناك ، ابى — — — — — الأخ الشقيق ، وابن الأخ لآب ، وابن العم الشقيق وابى — — — — — العم لآب ، لكن لا يوجد ذلك فى جهة البنوة والابوة ، فقرابة البنوة واحدة ، فالأبناء كلهم قوة قرابتهم واحدة ، وان اختلفت أهناتهم .

وانما يقدم من كانت قرابته من ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة ، لأنها مصدر قوة القرابة ، وسبب الترجيح في أمثال هذه الحالات .

فإذا تساوى العصباء في الجهة والدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا في الاستحقاق ، فيأخذون كل التركة ، عند عدم وجود ورثة غيرهم ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض .

وقد عالج قانون المواريث ، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ميثاق العصباء بالنفس ، فنص في المادة ١٦ على أنه : إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض ، أو وجد ، ولم تستغرق الفروض التركة ، كانت التركة أو مابقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب .

والعصب من النسب ثلاثة أنواع :

- ١ - عصبه بالنفس
- ٢ - عصبه بالغير .
- ٣ - عصبه مع الغير .

ونص في المادة ١٧ على أن للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الارث ، على الترتيب الاتي : -

- ١ - البنوة : وتشمل الابناء ، وأبناء الابن وان نزل .
- ٢ - الابوة : وتشمل الأب والجد الصحيح ، وان علا .
- ٣ - الاخوة : وتشمل الاخوة لاثوين ، والاخوة لأب ، وأبنساء الاخ لاثوين ، وأبناء الاخ لأب ، وان نزل كل منهما .
- ٤ - العمومة : وتشمل أعمام الميت ، وأعمام أبيه ، وأعمام جد الصحيح ، وان علا ، سواء اكانوا لاثوين أم لأب ، وأبنساء من ذكروا ، وأبناء ابنائهم ، وان نزلوا .

ونص في المادة ١٨ على أنه : إذا تحدث العصبة بالنفس

فى الجهة ، كان المستحق للارث ، أقربهم درجة الى الميت
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة ، كان التقديم بالقوة ، فمن
كان ذا قرابتين للميت ، قدم على من كان ذا قرابة واحدة •
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة والقوة ، كان الارث بينهم
على السواء •

العصبة بالغير

يراد بالعصبة بالغير ، كل أنثى لها فرض مقد شرعاً
تحتاج الى عصبة بالنفس لكي يعصبها ، فالعصبة بالغير
هى الانثى التى ترث النصف اذا كانت وحدها ، والثلاثان اذا -
تعددت •

وتسمى العصبة بالغير ، لوجود شخص آخر فى درجاتها وفى
قوة قرابتها ، نقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، ولولا وجوده
لما كانت عصبة ، لأن العصبة لا تتحقق بها ، ان هى غير أهـل
للمصره والبلاء ، لكونها أنثى ، فهذا الغير هو الذى
جعلها عصبة •

ويجب لى تكون الانثى عصبه بالغير ، أن تتوفر عدة شروط وهى -
١ - أن تكون صاحبة فرض مقد رلها شرعاً ، وهذا يتحقق فى البنات
الاخت فان فرض كل منها النصف واحدة ، والثلاثان ، اثنتين فأكثر
فمن لها سهم مقدر ، النصف ، والثلاثين ، هو البنت ، وبنت الابن
وان نزل ، والاخت الشقيقه ، والاخت لاب •
أما غير هؤلاء النسوة الاربع ، فلا تكون عصبة ، لانها ليسعت
صاحبة فرض ، كالعمة ، مع العم ، وبنت العم مع ابن العم ، وبنت
الاخ مع ابن الاخ ، لأن هؤلاء النسوة من ذوات الارحام •

٢ - أن يكون أخوها الذى يشاركها التعصيب ، مساويا لها
فى الدرجة وقوة القرابة ، ويستثنى من ذلك بنت الابن ، فإنه
قد يعصبها ، من هو أدنى منها درجة ، اذا كانت محتاجة
اليه فى الميراث . فيمكن أن يعصب بنت الابن ، ابن ابن ابن
لأن تعصبيه أياها ، يترتب عليه ، حصولها على بعض التركة .
فاذا لم يكن العاصب بنفسه متحدا مع الأثنى صاحبة
الفرض ، فى الدرجة ، وقوة القرابة ، فلا يصح هذا التعصيب
فالبنت لا يعصبها ابن الابن ، لأنه ليس فى درجتهما
والأخت الشقيقة لا يعصبها الأخ لأب ، لاختلاف القرابة بينهما .
ويشترط فى الأخ الذى يعصبها ، ألا يكون صاحب
فرض محدد شرعا ،

فلو كان كذلك ، لم يعصب من تساوت معه فى الدرجة ، وقوة
القرابة ، وذلك فثل الأخ لأم مع الأخت لأم ، لا يجوز التعصيب .
لكونه صاحب فرض وهو السدس عند الانفراد ، والثلث عند
التعدد .

وبالنسبة لتعصيب بنت بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلا
يشترط أن يكون أخوها ، وإنما يصح أن يكون ابن عمها ، فالشرط
هو اتحاد الدرجة ، وقوة القرابة ، ويكون ذلك بطبيعته الحال
باتحاد الجهة .

صور العصبية بالغير :

باستقراء العصبية بالغير ، تبين أنها تتحقق فى أربعه
من النساء ، وهن :

١ - البنت مع الابن . فلو وجدتا البنت مع الابن في التركة فانها تعصب به ، لتوفر بشروط التعصيب . أما لو وجد مكان الابن ، ابن ابن ، فلا يعصب البنت ، لاختلاف الدرجة ومن ثم فانها ترث النصف ، ويكون الباقي لابن الابن بالتعصيب .

٢ - بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلو وجدوا في التركة ، فانه يعصبها فيكون للذكر مثل حظ الانثيين ، ولو وجد في التركة بنت الابن مع ابن ابن الابن فانه يعصبها ، متى كانت محتاجة اليه ، لانه يحقق مصلحتها ، ان ترث به هذا التعصيب . كما لو ترك الميت : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن . فان البنتين تأخذان الثلثين ، ولما كان البنتان أخذتا أقصى نصيب البنات ، فانها لم تكن لتترث وعندهذا يعصبها ابن ابن الابن ، وتأخذ معه الباقي بنسبه .

٢ : ١

٣ - الأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق ، فيعصبها ، لتوفر شروط التعصيب :

٤ - الأخت لأب ، مع الأخ لأب ، فانه يعصبها كذلك لاستيفاء الشروط ولو وجد عكس الصورتين ، بأن كانت الأخت الشقيقة مع الأخ لأب ، والأخت لأب ، مع الأخ الشقيق ، لم يصح التعصيب في الصورتين ، وانما تأخذ الأخت الشقيقة أولاً ، النصيب بالفرض ، ويأخذ الأخ الشقيق أو لأب الباقي بالتعصيب .

كيفية توريث العصبية بالغير :

حدد النص القرآني في قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ النِّثَاءِ** وفي قوله جل شأنه : **فَإِنْ كَانُوا أَخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ النِّثَاءِ** حدد هذا النص ، كيفية ، تقسيم التركة بين البنت والابن ، وبين الأخت والأخ ، وهو أن التركة تقسم كلها في حاله عدم وجود ورثه بين البنت والولد ، والأخت والأخ للذكر ، مثل حظ الانثيين بأن يأخذ الذكر ضعف الأنثى .

فان كان في التركة أصحاب فروض ، وعصبية بالغير ، أخذ صاحب الفرض نصيبه ، وما بقى ، يوزع على الابن ضعف البنت .
فلومات شخص وترك : **زوج ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن** فان الزوج ترك الثمن ، والأم السدس ، والباقي تعصيا للبنت نصف الابن .

ولو ماتت عن زوج ، أختين شقيقتين ، أخوين شقيقين ، فان الزوج يرث النصف ، والأختين مع الأخوين ، النصف الباقي تعصيا ، فيأخذ الأخ ضعف ما تأخذه أخته .
وقد نص قانون الموارث ، على ميراث العصبية بالغير في المادة ١٩ منه ، فقال : **العصبية بالغير هن :**

- (١) البنات مع الابناء .
- (٢) بنات الابن وان نزل مع ابناء الابن وان نزل ، اذا كانوا في درجاتهن مطلقا او كانوا أنزل منهم ، اذا لم يرثن بغير ذلك .
- (٣) الأخوات لابوين مع الأخوة لابوين ، والأخوات لأب مع الأخوة لأب . ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال للذكر مثل حظ الانثيين .

الصلة مع الغير

يراد بالعصبة مع الغير ، اجتماع أنثى صاحبة فرض ، مع أنثى أخرى ، لا تشاركها في العصبية . فالعصبة مع الغير تتميز عن العصبية النسبية الأخرى ، كالعصبة بالنفس ، والعصبة بالغير من وجهين :

الوجه الأول : أن العصبة مع الغير ، تكون بين أنثى صاحبه فرض ، وأنثى أخرى لم تشاركها العصبية ، أمـا العصبة بالنفس فإنها لا تكون إلا من الذكور فقط والعصبة بالغير تكون بين أنثى صاحبه فرض ، وذكر متحد معها فـى الدرجة وقوة القرابة .

الوجه الثانى : أن العصبة مع الغير ، لا ينفرد بالتركة مطلقا ، وإنما يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض . بينما قد يأخذ التركة كلها ، عند انفراد ، أو الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض ، كذلك العصبة بالغير ، يعصب الذكر الأنثى ، أما فى التركة كلها ، إذا لم يوجد سواهما ، أو باقى التركة بعد أنصبة أصحاب الفروض

طريقة توريث العصبة مع الغير : تتحقق العصبة مع الغير فى نوعين من الاثاث ، وهما الأخت الشقيقة منفردة ، أو مجتمع مع البنت أو بنت الابن وان نزل ، والأخت لأب - منفردة أو مجتمعـه ، مع البنت أو بنت الابن وان نزل . مثال ذلك لو مات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقه . فإن البنت ترث النصف ، وبنت الابن السدس ، والأخت الشقيقه الباقي تعصيا مع الغير ، وهو الفرع الوارث الموءنت . وتعتبر الأخت الشقيقه فى منزلة الاخ الشقيق فتحجب ما يحجبه الأخ الشقيق .

وقد يموت شخص عن : بنتين ، أخت لأب ، عم
فان البنتين ترثان الثلثين ، والاخت لأب الباقي تعصيا
مع الغير ، وهما البنتين . ولا شئ للعم . لأن الأخت
لما صارت عصبة مع الغير ، أصبحت في قوة الأخ لأب ،
فتحجب ما يحجب به الأخ لأب .

والأصل في هذا ما روى عن الرسول - صلى الله
عليه وسلم - اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة . وما روى
أنه قضى في بنت ، وبنت ابن ، وأخت . أن للبنت النصف
ولبنت الابن السدس ، وللاخت الباقي تعصيا . وهذا
لا يكون الا بجعل الأخت ، عصبة مع البنت .
وبيين من ذلك ، أن العصبة مع الغير ، لا تنفرد بالتركة
ولكن ترث الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض ، الذين لا تخلو
منهم التركة ، وبالطبع يكون فيها الفرع الوارث الموءنت
البنت أو بنت الابن .

وقد لا تأخذ العصبة مع الغير شيئاً من التركة ، كما
لومات امرأة عن : زوج ، بنتين ، أم ، أخت لأب . فسان
الزوج يرث الربع ، والبنتين يرثان الثلثين ، والأم السدس
والاقت لأب لا شئ لها ، لأنها عصبة ، لم يبق لها من
التركة شئ .

وقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على حكم
ميراث العصبة مع الغير ، فنص في المادة ٢٠ على أن : العصبة
مع الغير هن الأخوات لأبوين ، أو لأب ، مع البنات أو بنات
الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض
وفي هذه الحالة ، يعتبرن بالنسبة لباقي العصباء كالأخوة
لأبوين أو لأب . ، ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهة
والدرجة والقسوة .

تقديم :

لما كان علم الفرائض يعرف بأنه : قواعد من الفقه والحساب يعرف بها نصيب كل وارث في التركة ، فان الدراسة لهذا العلم ينبغي أن يلم بها لأصول الحسابية ، والخطوات اللازمة لمعرفته نصيب كل وارث في التركة .

وقد وضع فقهاء الميراث ضوابط محكمة ، يمكن بهـ العلم بصـهم كل وارث واستخراج نصيبه من التركة صحيحـ لا كسر فيه ، وقد تعرضوا الى جانب ذلك ، لما يعرض من متغيرات على فروض الورثة ، وتنوع الحالات المختلفة ، ما يبين أنصبة مستغرقة للتركة ، او مساوية للأصل ، وهى ما تسمى بالفريضة العادلة ، وهى الاصل العام فى مسائل الميراث .

كما بحثوا حال ما اذا كان مجموع أنصبة الورثة ، يتجاوز التركة ، ويضيق عنها أصل المسألة ، وذلك فيما يسمى بالعلول وسموها بالفريضة العائلة ، وما اذا كانت مجموع أنصبة الورثة أقل من التركة ، بحيث تنقص عن أصل المسألة ، وذلك فيمـ سموه بالرد ، أو الفريضة القاصره .

فلأنه حتى يكون الدارس على بينه ، من تقرير الانصبـ الشرعيـ لكل وارث على نحو ما ذكرنا ، يجب أن نبين لـ أولاً الحجب وانواعه ، والمبادئ الحاكمة لـ ، ثم نتناول بعد ذلك أصول المسائل وتصحيحها ، والعلول والرد .

الباب الرابع

الأصول الحسنة للأدب النبوية

المحب

الفصل الأول

أصول المسائل وصححتها

الفصل الثاني

الصول والرد

الفصل الثالث

الفصل الأول

الحجب

المبحث الأول

ماهية الحجب

معنى الحجب فى اللغة المنع ، ومنه الحجاب اسم اما يستتر به الشئ ، ويمنع من النظر اليه . وهو فى الشرع منع شخص معين ، من أن يرث كل التركة أو بعضها ، - لوجود شخص أحق منه بالميراث .

والحرمان غير الحجب فان الحرمان : منع شخص معين من الميراث كلية ، لعدم توافر أهلية الميراث فيه ، لقيام مانع من موانع الميراث فى حقه . كاختلاف الدين أو القتل أو البرق أو غير ذلك من الموانع ، فالشخص فيه محروم أى ممنوع من الميراث .

وبذلك يتميز كل من الحجب والحرمان ، من عدة نواح .
١ - أن المنع فى الحرمان منشوء عدم أهلية الشخص نظراً لقيام مانع شرعى ، وجد بالشخص المحروم ، فالحرمان فى حقه ، لسبب ذاتى فيه رتب الشارع عليه أثره ففى فقدان الأهلية . بينما المنع فى المحجوب ، راجع الى سبب خارج عنه ، فهو أى المحجوب أهل للميراث ، لكن قواعد الميراث ، تحجبه عن الميراث ، لوجود من هو أحق منه .

٢ - أن أثر الحرمان ، يجعل الشخص المحروم معدوماً في حق نفسه ، وفي حق غيره ، فهو لا يرث ، ولا يورث سلباً على غيره ، حيث لا يحجب غيره من الورثة ، الذين كانوا يحجبون به ، لو لم يبق به مانع من موانع الميراث . أما الشخص المحجوب ، فهو موجود في الورثة ، ويورث على غيره ، فلو أنه محجوب ، لكنه يحجب غيره ، ويورث على أنصبتهم بالنقصان ، مثال ذلك لو مات شخص عن : أب ، أم ، أخ ، لأم ، أخت لأم . فلو أن الأخ والأخت لأم محجوبان بالآب ، لكهما يحجبان لأم من الثلث إلى السدس . ولو مات شخص عن : أب ، أم ، أب ، أم أم ، فان الآب مع كونه قد حجب أم الآب ، فان الجد ، لآب ، رغم حجبها ، حجت أم أم الأم ، لأنها أقرب منها في الدرجة .

٣ - أن المنع في الحرمان أقوى منه في الحجب ، فمتنان الشخص المحروم ، لا يرث شيئاً من التركة قليلاً أو كثيراً فسي جميع الأحوال ، لوجود المانع الذي يحول بينه وبين الميراث . بينما المنع في الحجب ، لا يترتب عليه بالضرورة أن يمنع المحجوب من ارث بعض التركة ، فهو قد يحجب نقصان ، بأن يقتصر أثر الحجب في حقه على النزول بميراثه من النصيب الأعلى إلى النصيب : الأدنى ، من النصيب إلى الربع ، أو من الربع إلى الثمن وهكذا .

فلسومات شخص عن : ابن قاتل ، بنت ابن ، أخت شقيقه . فان بنت الابن تأخذ النصف فرضاً ، وتأخذ الأخت الشقيقه النصف الباقي تعصياً مع البنت لابن . ولا يرث الابن القاتل شيئاً ، ويعتبر وجوده كالعدم في التركة .

ولو مات شخص عن : بنت مرتدة ، أخ لام ، أم ، جـه
فان الاخ لام يرث السدس فرضا ، والام ترث الثلث فرضا
وترث الزوجه الربع فرضا . والبنت المرتدة محرومة من
الميراث ، لاختلاف الدين بينهما وبين المورث بل المرتدة
لاميراث له على الاطلاق ، لانه لادين له ، لذلك فانهما
لا تؤثر على الورثه بشىء ، ولو كانت مسلمة لحجبت الاخ لام ،
ولنزلت بنصيب الام والزوجة .

دليل الحجب : هناك العديد من الادله
على الحرمان والحجب : فالدليل على الحرمان ، قول الرسول
— صلى الله عليه وسلم — لا يرث القاتل شيئا . وقوله : ليس
القاتل شىء . فان الحديث يدل على أن القاتل محروم
من الميراث ، فلا يرث من تركه المقتول شيئا ، ولا يعتد
بوجوده فيهما .

كذلك قوله — صلى الله عليه وسلم — لا يرث المسلم
الكافره ، ولا يرث الكافر المسلم . فاختلاف الدين مانع
من موانع الميراث ، يترتب عليه حرمان ميراث الكافر من المسلم
اتفاقا .

واما الدليل على الحجب ، ففى قوله تعالى : ولكم
نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن
ولد ، فلكم الربع مما تركن . فانها تدل على أن وجود
الفرع الوارث ابن او بنت ، يؤثر على نصيب الزوج ، وينزل
به من النصف الى الربع .

وفى قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن
لكم ولد ، فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركن . ففى
الاية دلالة على استحقاق الزوجه الربع عند عدم

وجسود الفرع الوارث ، وينزل الربع الى الثمن عند وجسود
الفرع الوارث .
وهذا هو حجب النقصان ، الذى لحق بنصيب كل من
الزوج والزوجه .

المبحث الثانى

أقسام الحجب

يؤخذ من تعريف الحجب ، أنه يؤدى الى منع الشخص من الميراث ، الا أن هذا المنع يختلف باختلاف الاشخاص ، فمن الاشخاص من يحجبون من الميراث حجباً مطلقاً أو اسقاطاً ، ويترتب عليه منع الشخص من كل الميراث ، واما يكون الحجب على بعض الاشخاص فى بعض القدر المستحق لهم فى التركة فهم لا يأخذون كل حقهم ، وانما يأخذون بعضه ، سواء كان الحجب اسقاطاً أو حجب نقصان ، فانه يكون بسبب وجود شخص آخر ، أحق فى الميراث من الشخص المحجوب .

ومن هذا يتضح أن للحجب قسمان : حجب حرمان أو اسقاط ، وحجب نقصان .

وقبل ان نشرع فى بيان قسمى الحجب ، نبين المبادئ التى يتأسس عليها الحجب :

المبدأ الاول : يتعلق بميراث العصباء ، فان هناك اعتبارات يترتب عليها ، وجوب تقدم بعض الورثة على بعض فى الميراث ، هى تلك المتعلقة بالاسبقية فى الجهة ، فان جهة البنوة مقدمة على جهة الأبوة ، وجهة الأبوة مقدمة على جهة الأخوة ، لكن هذا ليس على إطلاقه ، فان الجد يشارك الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب فى الميراث ، كما رأينا وهو ما اختاره القانون ، وجهه الأخوة مقدمة على جهة العمومة .

وعند اتحاد الجهة ، فالتقدم يكون باعتبار الدرجة ، فان اتحدت الدرجة فان التقدم يكون باعتبار قوة القرابة .

المبدأ الثاني : يتعلق بالادلاء ، وموعده أن كل من يدلى الى الميت بوارث ، لا يرث مع وجود هذا الوارث . وهذا المبدأ يطبق على العصباء وعلى أصحاب الفروض ، الا أن تطبيقه عام . العصباء ، وفي الغالب على أصحاب الفروض ، فان الأخوة لأم يدلون الى الميت بواسطة الأم ومع ذلك فانهم يرثون معها . والأخوة والأخوات يدلون الى الميت بواسطة الجد ، ويشاركونه في الميراث ، ولا يحجبهم . وهذا محل خلاف كما علمنا . وما عدا هذا فان المبدأ يطبق على كل من يدلى الى الميت بوارث ، فالأب يحجب الجد ، لأنّه يدل الى الميت ، الأم تحجب أم الأم . والابن يحجب ابن الابن . والاخ يحجب ابن الأخ ، والعم يحجب ابن العم . وسبب الحجب بالادلاء ، أن من يكون بواسطة الادلاء ، يكون أقوى قرابة الى الميت ، وأوثق صلته به كالابن مع ابن الابن ، والأب مع الأخ ، والأم مع أم الأم ، فان هؤلاء الورثة أقوى قرابة ممن دونهم المذكورين .

المبدأ الثالث : يتعلق بقوة القرابة ، فان الأقوى قرابة يحجب الأضعف ويحقق هذا في ميراث العصباء ، في جهة الأخوة والعمومة ، ففي الأخوة يحجب الأخ الشقيق لأب ، وابن الأخ الشقيق ، ابن الأخ لأب . وفي العمومة ، يحجب العم الشقيق العم لأب ، وابن العم الشقيق ابن العم لأب .

المبدأ الرابع : يتعلق بقرب الدرجة : فان الأقرب درجة يحجب الأبعد وهذا يصح في ميراث أصحاب الفروض والعصباء ، فالأم تحجب أم الأم وأم الأم تحجب أم الأم والابن يحجب ابن الابن . وذلك لأن الأول منهما أقرب

فى الدرجة الى الميت ، فيكون أحق منه بالميراث ، وبالتالى
فانه يحجبـــــــــــــــــه .

وبعد ذلك ، نبين حجب الحرمان ، وحجب النقصان .

حجب الحرمان : هو ذلك الحجب الذى يحرم الشخص
من ميراثه كله لوجود من هو أحق به منه . كحرمان الأخ لوجود
الأب أو الابن ، وكحرمان العم لأب لوجود العم الشقيق .
وحرمان العم لوجود الأخ وحجب الحرمان لايعنى الشخص
من كل ميراث أو من كل تركه ، وانما هو قاصر على التركة التى
يوجد فيها شخص أحق منه بالميراث لقوة القرابة ، أو لقرب
الدرجة ، أو لسبق الجهة ، وبهذا فانه غير حرمان من
الميراث ، والائسب أن يقال أُلْمَع من الميراث على الحرمان
من الميراث ، وحجب الاسقاط على حجب الحرمان تمييزاً
لهذا عن ذاك .

وبالرجوع الى أنصبة أصحاب الفروض ، نجد أن بعضهم
لايحجب حجب اسقاط أبداً ، وهم : الزوج ، الزوجة ، البنت
الصلبية ، الأب ، الأم . فاذا وجدوا فى أى تركه فلايسد
أن يرثوا منها .

وبالنسبة للعصبة ، فإن وارثاً واحداً فقط هو الذى لايحجب
حجب حرمان ، هو الابن الصلبى ، فاذا وجد فى التركه
فيتحتم أن يرث منها ، بل ويرث نصيباً كبيراً .
فيكون مجموع من لايحجبون حجب حرمان أو اسقاط ، ستة
لقوة قرابتهم بالميت .

أما المحجبون حجب حرمان من أصحاب الفروض فهم سبعة :
١ - الجد يحجب بالأب ، وبالأقرب درجة منه الى الميت
من الاجداد .

٢ - الجدة تحجب بالأم ، وتحجب أم الأب بالأب ، وبالجدة الصحيح الذى تدلى به الى الميت .

٣ - الاخت الشقيقه تحجب بالفرع الوارث المذكر - الابن - وبالأب ، ولا تحجب بالجدة ، وانما تشاركه فى الميراث ، وفقا للمعمول به قانونا .

٤ - الاخت لأب تحجب بالفرع الوارث المذكر ، وبالأب ، وتحجب بالأخ الشقيق ، والاخت الشقيقه العصبية مع البنات او بنت الابن ، والاختين الشقيقتين ، اذا لم يكن معها من يعصبها .

٥ - بنت الابن تحجب بالابن ، وبالبنتين ، اذا لم يكن معها من يعصبها .

٦ ، ٧ - الأخ لأم ، والاخت لأم ، يحجبان بالفرع السوارث المذكر والمؤنث الابن والبنت وان نزل ، وبالأصل المذكر ، الأب ، والجدة .

أما العصبات ، فان الابن الصلبى هو الذى لا يحرم أبدا أما العصبات غير الابن الصلبى ، فانهم يحجبون حجب حرمان على أساس الاسبقية فى الجهة والدرجة والقوة .

حجب النقصان : هو ذلك الحجب الذى يمنع فيه الشخص من بعض ميراثه ، لوجود شخص آخر أحق منه فى الميراث . وحجب النقصان يكون بنقل الشخص من نصيبه الأعلى ، الى النصيب الأدنى .

ويتأتى حجب النقصان فى الورثة أصحاب الفروض التالية .

١ - بنت الابن : وتحجب من النصف الى السدس ، لوجسود البنت الصلبة ، أو بنت الابن الأعلى منها فى الدرجة .

٢ - الأم : وتحجب من الثلث الى السدس ، لوجود الفرع

الوارث وهو الابن ، والبنت وان نزل ، وعدد من الاخوة
أشقاء أو لأب أو لأم .

٣ - الأخت لأب ، وتحجب من النصف الى النصف
لوجود الأخت الشقيقة التي ترث النصف فرضاً .

٤ - الزوج ، ويحجب من النصف الى الربع ، لوجود
فرع وأرث لزوجته ، ابناً كان أم بنتاً (١)

٥ - الزوجة : وتحجب من الربع الى الثمن ، لوجود
فرع وأرث لزوجها ، ابناً كان أم بنتاً .

وقد تناول قانون الموارث وقسم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في
المواد التالية : المادة ٢٣ ونصها : الحجب
هو أن يكون للشخص أهلية الارث ، ولكنه لا يرث بسبب
وجود وارث آخر ، والمحجوب يحجب غيره .

المادة ٢٤ وتنص على أن : المحروم من الارث لما نزع
من موانعه ، لا يحجب أحداً من الورثة .

المادة ٢٥ : تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقاً
وتحجب الجدة القريبة ، الجدة البعيدة ، ويحجب
الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا
كانت أصلاً .

المادة ٢٦ تنص على أنه : يحجب أولاد الأم ، كل من -
الأب والجد الصحيح ، وان علاه ، والولد وولد الابن
وان نزل .

(١) القائلين بتحديد حجب النقصان في الورثة أصحاب الفروض
الخمس هم الحنفية ، لانهم يذهبون الى ان الشخص يحجب
المحجوب حجب نقصان ، يكون غير مشارك له .

المادة ٢٧ تنص على^٩ : كل من الابن وابن الابن وان نزل بنت الابن ، التي تكون انزل منه درجة ، ويحجبها أيضا بنتان ، أو بنتا ابن أعلى منهما درجة ما لم يكن معها من يعصبها طبقا لحكم المادة ٢٠ .
تنص على أن : يحجب الأخت الابوين ، كل من الابن وابن الابن وان نزل ، والأب .
المادة ٢٩ وتنص على أنه : يحجب الأخت لأب ، كل من الأب والابن ، وان نزل ، كما يحجبها الأخ لأبوين ، والأخت لأبوين ، اذا كانت عصبه مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ .
والأختان لأبوين ، اذا لم يوجد أخ لأب .

الفصل الثاني

أصول المسائل وصيغها

المبحث الاول

أصول المسائل

يراد بأصل المسألة ، أقل عدد يمكن بواسطته معرفة
سهام كل وارث صحيحة لا كسرفيها . فأصل المسألة قاعدة
حسابية ، تمثل الأساس الذي يعتمد عليه في استخراج أنصبه
الورثة من التركة .

ويختلف أصل المسألة ، باختلاف نوع الورثة ، فقد يكون
الورثة ، من أصحاب الفروض ، وقد يكون الورثة من العصبات
، كما يختلف أصل المسألة باختلاف ما اذا كان المستحق
للتركة واحدا ، وبين ما اذا كان أكثر من واحد .
فإذا كان الورثة كلهم من العصبات ، فيكون أصل
المسألة هو عدد رؤوسهم ، فلو ترك الميت ٣ أبناء ، فان أصل
المسألة هو ٣ ، واذا ترك ٤ اعمام ، فان أصل المسألة هو ٤ .
وان كان الميت قد ترك ذكورا واناثا ، فان كل ذكر يكون
بائنين ، فيضرب عدد الذكور $\times ٢$ يضاف اليهم عدد الاناث
ويكون المجموع هو أصل المسألة ، لأن كل ذكر يقوم مقام اثنين
من الاناث .

فلو ترك الميت : أربع أخوات أشقاء ، أخ شقيق
فان أصل المسألة هو ٦ . للاث سهران ، وللأخوات ٤ أسهم .

ولا تتور مشكلة ، ان كان المستحق للتركه واحد ، فلا مجال للبحث عن أصل المسألة ، لأنه يأخذ كل التركة .
أما تعدد الورثة المستحقون للتركة ، كانوا من أصحاب الفروض ، فان أصل المسألة هو مقام صاحب الفرض ، فلو كان صاحب الفرض يستحق الثمن ، كزوجيه وابن فان أصل المسألة هو ٨ .

طريقه توزيع التركة :

ولمعرفة مقدار ما يحصل كل وارث من التركة ، يجب تحديد أصل المسألة ، واستخراج سهام كل وارث ، والعلم بقيمة كل سهم وصولا الى تحديد مقدار نصيب الوارث في التركة .

١ - وان اردنا معرفة أصل المسألة ، فيجب حصر الفروض الشرعية المقررة لأصحاب الفروض ، وهذه الفروض هي : $\frac{1}{8}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$.

فانما تعدد أصحاب الفروض في التركة ، فان أصل المسألة هو أقل عدد يقبل القسمة ، على جميع مقامات الكسور الموجودة ، فهو المضاعف المشترك لهذه الكسور جميعا .

فأصل المسألة ، قد يكون ٦ ، كما لو تركت الميتة : أم ، زوج ، أخ لام فان الأم ترك الثلث ، والزوج $\frac{1}{2}$ ، والأخ لام $\frac{1}{6}$ فدلهم سهران وللزوج ٣ أسهم ، وللأخ لام سهم واحد .
وقد يكون أصل المسألة ٨ ، كما لو ترك : زوجة ، ابن ، أخ شقيق فللزوجة $\frac{1}{2}$ ، والابن الباقي ، ولاشيء للأخ الشقيق لحجبه بالابن فللزوجة سهم ، وللابن ٧ أسهم .

- وقد يكون أصل المسألة ١٢ ، كما لو ترك الميت * زوجته
أخوين لأم ، أخ شقيق . فللزوجة ١ ، وللأخوين لأم ١
وللأخ الشقيق الباقي فللزوجة ٣ أسهم ، وللأخوين لأم ٤ أسهم
وللأخ الشقيق ٥ أسهم وقد يكون أصل المسألة ٢٤ ، كما
لو ترك الميت ، زوجة ، بنتين ، أم أخ لأب . فللزوجة
١ ، وللبنتين ١ ، وللأم ١ ، وللأخ لأب الباقي .
فتستحق الزوجة ٣ أسهم ، والبنتين ٦ أسهم ، والأم ٤ أسهم
والأخ لأب سهم واحد .
- وبهذا فان أصول المسائل الخاصة بأصحاب الفروض تنحصر
في الأعداد : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .
- ٢ - فاذا حددنا أصل المسألة ، تنتقل الى خطوه استخراج
سهم كل وارث وذلك بقسمة أصل المسألة على مقام كل كسر
الفروض المقررة لأصحاب الفروض ، بعد أن نكون أعطينا كل منهم
فرضه من الربع أو الثمن الخ .
- ٣ - ثم تقسم التركة على أصل المسألة ، ويكون الناتج هو قيمة
السهم الواحد .
- ٤ - ثم نأتي الى الخطوة الأخيرة ، والتي نعرف فيها نصيب كل
وارث ، وذلك بأن نضرب قيمة السهم × عدد السهام التي حصل
عليها كل وارث .
- مثال ذلك لو ماتت امرأة عن : زوج ، أب ، أم ، ابن
أخوين لأم ، أم أم . نوكانت التركة ٢٤٠٠ جنيه
قبل أن نعطي لكل وارث فرضه نحدد المحجوبين من التركة
ونذكر سبب حجبتهم ، وهنا المحجوبون الأخوين لأم ، بالابن
والأب ، وأم الأم محجوبة بالأم .

فالوارثون : الزوج ، الأب ، الأم ، الابن :
 $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ الباقي تعصيبا .
 أصل المسألة ، وهو ١٢
 سهام الورثة الزوج $\frac{3}{3}$ ، الأب $\frac{2}{2}$ ، الأم $\frac{2}{2}$ ، الابن $\frac{5}{5}$

قيمة السهم يكون بقسمة التركة على أصل المسألة = $\frac{2400}{12} = 200$

نصيب الزوج = $200 \times 3 = 600$ جنيهه
 نصيب الأب = $200 \times 2 = 400$ جنيهه
 نصيب الأم = $200 \times 2 = 400$ جنيهه
 نصيب الابن = $200 \times 5 = 1000$ جنيهه

ثم نضرب العدد ٢ × سهم كل وارث .

فللنسبة للزوجة ، بنت الابن ، أختين لأب .

$$٢ = ١ \times ٢ \quad ٨ = ٤ \times ٢ \quad ٦ = ٣ \times ٢$$

ثم نقسم التركة على أصل المسألة الجديد

$$١٠٠ = \frac{١٦٠٠}{١٦}$$

نصيب الزوجة = $١٠٠ \times ٢ = ٢٠٠$ فدان .

نصيب بنت الابن = $١٠٠ \times ٨ = ٨٠٠$ فدان .

نصيب الأختين لأب = $١٠٠ \times ٦ = ٦٠٠$ فدان .

مجموع الأنصبة = $٦٠٠ + ٨٠٠ + ٢٠٠ = ١٦٠٠$ فدان .

مقدار التركة .

مثال آخر ، لو ماتت امرأة وتركت : زوج ، ٣ بنات ، عم

وكانت التركة ٣٦٠٠٠ جنيه .

الزوجة	٣ بنات	عم
$\frac{١}{٤}$	$\frac{٣}{٢}$	$\frac{١}{٣}$
٤	٣	٣

الباقى تعصيا

أصل المسألة ١٢

لوجود البنات لتعدد هن عاصب يأخذ الباقي

(٣) (٨) (١)

تصحيح المسألة = ٣ أقل عدد $\times ١٢ = ٣٦$ أصل المسألة الجديد

سهام الورثة هي للزوج = $٣ \times ٣ = ٩$

للبنات = $٨ \times ٣ = ٢٤$

للعصم = $١ \times ٣ = ٣$

نقسم التركة على أصل المسألة الجديد

$$١٠٠٠ = \frac{٣٦٠٠٠}{٣٦}$$

نصيب الزوج = $١٠٠٠ \times ٩ = ٩٠٠٠$ جنيه .

البحث الثاني

تصحيح المسائل

يراد بالتصحيح : تضعيف أصل المسألة عندما يدخل الكسر في نصيب أحد الورثة ، ويكون التصحيح بضرب أصل المسألة في أقل عدد ، بحيث يصبح نصيب كل وارث بقدره ، عدد صحيحا من السهام لا كسر فيه .

ويثور التصحيح في المسألة إذا كان عدد سهام بعض الورثة لا ينقسم على أفراده قسمة صحيحة ، ويتأتى ذلك بأث يتعدد الوارثون بالفرض في سهم معين ، كتعدد الزوجات أو الجدات أو الأخوة لأم . أو يكون في التركة عدد من الوارثين بالتعصيب . مثال ذلك لو مات شخص عن : زوجة ، بنت ابن ، أختين لأب وكانت التركة ٦٠٠ فدان .

الزوجة	بنت الابن	أختين لأب
$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{2}$	الباقى تعصبا

لوجود الفرع الوارث لانفرادها عصبه مع الفرع الوارث
المؤنث

أصل المسألة = ٨	تكون السهام للورثة	
الزوجة	بنت الابن	أختين لأب
١	٤	٣
أصل المسألة ٨		

ونظرا لأن سهام الأختين لأب لا تقبل القسمة على عدد رؤوسهن قسمة صحيحة بدون كسر ، فأننا نضرب أصل المسألة وهو ٨ × ٢ وهو عدد رؤوس الأختين ، وأحصل عدد يمكن معه أن يكون عدد السهام صحيحا لكل وارث ، فيصير أصل المسألة الجد يسد

$$٨ \times ٢ = ١٦$$

نصيب البنات = ٢٤ × ١٠٠٠ = ٢٤٠٠٠ جنيته

كل بنت من البنات الثلاثة تأخذ

٨ آلاف جنيته

نصيب العم = ٣ × ١٠٠٠ = ٣٠٠٠ جنيته

مجموع الانصباب = التركة .

وعلى أية حال ، فإن تصحيح المسائل ، وكذلك أصول
المسائل ، وهى من العمليات الحسابية العادية ، لكسب
فقهاء السورث ، وضعوا هذه الأصول وطرق التصحيح ، ليتوصل
عن طريقها الى معرفة نصيب كل وارث . فى التركة ، لكسب
تكمّل له القاعدة الحسابية بجانب القاعدة الفقهيّة .

الفصل الثالث العول والرد

المبحث الاول

العول

معنى العول :

يطرأ العول عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة ، بأن تزيد عليه ، فيضيق عنها أصل المسألة ، ولا يستوعب مجموع سهامهم . وهو وضع طارئ ، غير دائم ، لأن أصول المسائل المحصورة في فرض النصف والربع والثلث والثلثان ، الثلث والسادس . ومخارج هذه الفروض هي ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .

تمثل الوضع الدائم والعاذي لمسائل الميراث ، ولذلك كان الأصل النعم ، أن تعتبر المسألة عادلة ، بمعنى مساواة أنصبة أصحاب الفروض مع أصل المسألة .

فمن مات وترك : بنت ، أخت شقيقه . فللبنت النصف فرضا ، وللأخت النصف الباقي تعصيا .

ولو ماتت امرأة وترك : زوج ، أخت لأب . فإن للزوج النصف فرضا ، وللأخت لأب ، النصف فرضا . ويقال في الحالتين ، ان المسألة عادلة .

أما لو زادت سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة ، فيقال ان المسألة عائرة .

وعلى ذلك ، فان العول فى المعنى الشرعى هو : زياده
 سهام أصحاب الفروض عن أصل التركة ، فزاد على أصل المسألة
 عدد ن جنسها ليدخل النقصان على الانصبه بنسبة واحد .
 فالغرض منه هو أن يتحمل كل وارث القدر الزائد بقسده
 نصيبه فى التركة ، وفى هذا تحقيق للعدالة .
 دليل العول : ثبتت مشروعية العول ، قضاء عمر بن الخطاب
 فقد وقع فى عهد ه مسألة ضاق أصلها عن استيعاب فروضها
 فجمع الصحابة وشاورهم فى ذلك ، فأشار عليه العباسى
 بالعول ، ففضى به عمر ، تابعه الصحابى ذلك ، ولم ينكر عليه
 أحد منهم . ويرى أن العباسى قال : يا أمير المؤمنين : أرايت
 لو مات رجل ، وترك ستة داهم ، ولرجل عليه ثلاثة ولاخر عليه
 أربعة ، كيف تصنع ؟ اليس تجعل المال سبعة اجزاء ؟ قال نعم
 قال العباسى : هو ذاك .

ويقرر ابن عباس ذلك قوله : أول من أعال الفرائض عمر رضى
 الله عنه لما التوت عليه الفرائض ، ودافع بعضها بعضها
 فقال : ما أدرى ايكم قدمه الله ولا ايكم آخره ، وكان امرأ
 ورعا ، فقال : ما أجد شيئا أوسع لى ، من أن أقسم
 التركة عليكم بالحصص ، وأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه ، من
 عول الفريضه .

وقد تابع الصحابة عمر فى العول ، ولم ينكر عليه أحد منهم
 الا عبد الله بن عباس بعد موته ، فقليل ليه هلا انكرته فى عهد
 عمر ، فقال : هبته ، وكان مهيباً ، وكان من رأى ابن عباس
 أنه اذا ضاق اصل المسألة عن استيعاب الفروض ، فانه يدخل
 الضرر من هو أسوأ حالا ، وهى البنات والأخوات ، فانهن
 ينقلن من فرض مقدرا الى فرض غير مقدر ، اذا اجتمعن مع من
 يعصبنه ، وكان يقول : ان الذى أحصى رمل عالج عسدا
 لم يجعل فى مال نصفين وثلاثا .

ويستند عمر وافقته الى هـ أن الفرائض المستحقه
 للورثه هـ ثبتت بنصوص صريحه هـ متساوية في دلالته هـ وفي
 قوة حجتهم هـ ا هـ ولا مجال لتقديم بعضها على البعض
 لأن هذا يعد تحكما بلا دليل يدل عليه هـ
 ولأن في العول تحقيق المداة بين أصحاب الغروض جميعا هـ الك
 أن مقتضاه قسمة المال بنسبة سهم هـ ليكون النقص مشتركاً
 بينهم هـ على قدر السهام هـ وهو رأى جدير بالاعتبار هـ ومنطبق
 ذوى العول والأفهام (١)

كيفية العول

لا يقع العول في كل أصول المسائل هـ إنما البعض منها
 وتنحصر هذه الأصول التي تعول في ٦ هـ ١٢ هـ ٢٤ هـ ولا
 تعول أصول المسائل ٢ هـ ٣ هـ ٤ هـ ٨ هـ
 فتعول الستة (٦) الى ٧ هـ ٩ هـ ١٠ هـ
 وتعول الاثنا عشر (١٢) الى ١٣ هـ ١٥ هـ ١٧ هـ
 وتعول الاربعة والعشرين (٢٤) الى ٢٧ هـ
 أولا : عول أصل المسألة (٦)
 تعول الستة الى ٧ هـ

كما لو ماتت امرأة عن : زوج هـ أخت شقيقه هـ أخ لأم هـ وتركست
 ٢٨٠ فدانا هـ

للزوجة	هـ	الاخت الشقيقة هـ	هـ	الأخ لأم
$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{6}$
مجموع السهام = ٣				
٣		٣		٧ = ١

(١) ولا يخفى ذلك رأى ابن عباس هـ وقيامه على حجة لها وجاهاتها لولا أنه
 في مقابلة رأى عمر هـ وقد قال ابن شهاب الزهري : لولا أنه تقدم ابن عباس أمه
 عادل هـ فامضى امره هـ وكان امرأ روعا هـ اختلت على ابن عباس هـ أثناء من
 أهل العلم هـ

تقسم التركة على عول المسألة ، وهو ٧ = $\frac{٢٨٠}{٧}$ = ٤٠

نصيب الزوج = ٣ × ٤٠ = ١٢٠ فدانا

نصيب الاخت = ٣ × ٤٠ = ١٢٠ فدانا

نصيب الاخ لام = ١ × ٤٠ = ٤٠ فدانا

اذن مجموع الانصباء = التركة .

وتعول الستة الى ٨

فلوماتت امرأة عن : زوج ، اخت لاب ، اخ لام ، اخت لام ،

التركة ٦٤٠٠ جنييه

$\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ أصل المسألة ٦

مجموع السهام ٣ ٣ ١ ١ ٨ = ١

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{٦٤٠٠}{٨}$ = ٨٠٠

نصيب الزوج = ٣ × ٨٠٠ = ٢٤٠٠ جنييه

نصيب الاخت لاب = ٣ × ٨٠٠ = ٢٤٠٠ جنييه

نصيب الاخ لام = ١ × ٨٠٠ = ٨٠٠ جنييه

نصيب الاخت لام = ١ × ٨٠٠ = ٨٠٠ جنييه

اذن مجموع الانصباء يساوى التركة

وتعول الستة الى ٩ :

فلوماتت عن : زوج ، اخت شقيقه ، اخت لاب ، اخوين لام وكانت

التركة ٨١ فدانا .

الزوج ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، اخوين لام

$\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ أصل المسألة ٦

مجموع السهام :

٣ ٣ ١ ٢ = ٩

$$\text{نقسم الشركة على عول المسألة} = \frac{81}{9} = 9$$

$$\text{نصيب الزوج} = 9 \times 3 = 27 \text{ فداناً}$$

$$\text{نصيب الأخت} = 9 \times 3 = 27 \text{ فدان}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب} = 9 \times 1 = 9 \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = 9 \times 2 = 18 \text{ لكل أخ ٩ أفدنة}$$

أنه ن مجموع الانصببة يساوى الشركة

وتعول الستة الى ١٠ :

فلو ماتت المرأة عن : زوج ، أختين لأب ، جدة ، أخوين لأب
والشركة ألف دينار .

$$\frac{1}{2} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \text{ أصل المسألة ٦}$$

$$\text{مجموع السهام} \quad 3 \quad 4 \quad 1 \quad 2 = 10$$

$$\text{نقسم الشركة على ما عالت اليه المسألة} = \frac{1000}{10} = 100$$

$$\text{نصيب الزوج} = 100 \times 3 = 300 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الأختين لأب} = 100 \times 4 = 400 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الجدة} = 100 \times 1 = 100 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = 100 \times 2 = 200 \text{ دينار}$$

مجموع الانصببة = الشركة

ثانياً : عول أصل المسألة (١٢)

تعول (١٢) الى ١٣ :

مات وترك زوجته ، أختين شقيقتين ، جدة ، والشركة ٦٠٠ سهم مالن

$$\frac{1}{4} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \text{أصل المسألة ١٢}$$

$$\text{مجموع الانصببة} \quad 3 \quad 8 \quad 2 = 13$$

$$\text{نقسم الشركة على عول المسألة} = \frac{2600}{13} = 200$$

$$\begin{aligned} \text{نصيب الزوجة} &= 3 \times 200 = 600 \text{ سهم} \\ \text{نصيب الاختين} &= 8 \times 200 = 1600 \text{ سهم} \\ \text{نصيب الجدة} &= 2 \times 200 = 400 \text{ سهم} \\ \text{مجموع الانصباء} &= \text{مجموع التركة} \end{aligned}$$

— تعول (١٢) ن الى ١٥

$$\begin{aligned} \text{توفى عن :} & \text{زوجته ، أخت شقيقه ، أخت لأب ، أم ، أخ لأُم} \\ \text{التركة ٥٠٠ ج} & \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{12} \text{ اصل المسألة} \\ \text{مجموع السهام} & \quad 30 \quad 6 \quad 2 \quad 2 \quad 2 = 10 \\ \text{نقسم التركة على ما عالت اليه المسألة} & \quad 300 = \frac{3000}{10} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{نصيب الزوجة} &= 3 \times 300 = 900 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأخت الشقيقة} &= 6 \times 300 = 1800 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأخت لأب} &= 2 \times 300 = 600 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأم} &= 2 \times 300 = 600 \text{ جنيه} \\ \text{اذن مجموع الانصباء} &= \text{التركة} \end{aligned}$$

— تعول (١٢) الى ٢٧ :

$$\begin{aligned} \text{توفى عن :} & \text{زوجته ، جد ، أختين لأب ، أخوين لأُم ، والتركة ٣٤ أفدان} \\ \text{التركة ٣٤ أفدان} & \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{3} \text{ اصل المسألة ١٢} \\ \text{مجموع السهام} & \quad 3 \quad 2 \quad 8 \quad 4 = 17 \end{aligned}$$

$$\text{نقسم التركة على عول المسألة} = \frac{34}{17} = 2$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 3 \quad 2 \quad 6 \text{ أفدان}$$

نصيب الجدة = $2 \times 2 = 4$ أفد نفسه
 نصيب الأختين لأب = $8 \times 2 = 16$ فدان ، لكل أخت ٨ أفدنه
 نصيب الأخوين لأم = $4 \times 2 = 8$ أفدنه لكل أخ ٤ أفدنه
 ان مجموع الأنصبة = التركة .

ثالثا : تعول (٢٤) الى ٢٧
 توفي عن : زوجه ، بنتين ، أب ، أم والتركة ٥٤٠٠ جنييه
 أصل المسألة ٢٤

مجموع السهام ٣ ١٦ ٤ ٤ = ٢٧
 نقسم التركة على عول المسألة $\frac{5400}{27} = 200$

نصيب الزوجه = $3 \times 200 = 600$ جنييه
 نصيب البنتين = $16 \times 200 = 3200$ جنييه
 نصيب الأب = $4 \times 200 = 800$ جنييه
 نصيب الأم = $4 \times 200 = 800$ جنييه
 ان مجموع السهام = التركة

وبذلك يترتب على الاخذ بالعول ، ادخال النقص على أنصبيه
 أصحاب الغروض ، بقدر سهمه المستحق له في التركة .

وقد نص قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على العول
 وذلك في المادة ١٥ ، ونصها : اذا زادت أنصبا أصحاب
 الغروض على التركة ، قسمت بينهم بنسبة أنصباهم في الارث .

المبحث الثاني

الرد

معنى الرد : يطرأ الرد عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو
سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة ، بأن تنقص الفروض المقدرة
عن أصل المسألة ، فيأخذ أصحاب الفروض فروضهم ، ويبقى
من التركة شيء ، وهذا على عكس العول ، الذي تزيد فيه
الفروض المقدرة عن التركة ، فتضيق عنها ، كما تطلب الامر
البحث عن الكيفية التي توزع بها التركة في حالة عولها
فان الأمر يتعين أيضا البحث عن الكيفية التي تقسم بها التركة
في حالة الرد ، والى من يكون الرد ؟ . . . الخ ذلك .

ونبدأ ببيان معنى الرد فنقول أنه : ارجاع القدر الزائد
من التركة ، على أصحاب الفروض ، بنسبة سهامهم أن لم يوجد
عاصب .

ويمكن تحليل هذا التعريف ، الى العناصر التالية :

- ١ - وجود قدر فائض من التركة ، زيادة عن لغرض المستحق
- ٢ - توزيع هذا القدر الفائض على الورثة أصحاب الفروض .
- ٣ - عدم وجود أحد العصبات ، بين المستحقين في التركة
لان قواعد الميراث ، تقضى الميراث ، تقضى باستحقاق العاصب كل
التركة أو الباقي منها وعليه فلا حاجة للرد ، عند وجود
أحد العصبات .

ويعتبر وجود الأب أو الجد ، التركة ، مانعا من الرد ، لان
الأب أو الجد ، يأخذان الباقي تعصيا ، فانهما كما يرثان
بالفرض ، يرثان بالتعصيب .

الاتجاهات الفقهية في الرد

الرد على أصحاب الفروض، ليس أمراً متفق عليه بين الصحابة
المجتهدين، وفقهاء المذاهب، وإنما اختلف الرأي فيــــه
مابين مؤيد ومعارض، ومابين موسع لنطاق الرد، ومضيق لهذا
النطاق، وهذا ما تكشف عنه الاتجاهات التالية :

الاتجاه الأول : يذهب أنصاره، وهم زيد بن ثابت، بقوله
أخذ عروة والزهرى، ومالك والشافعى، الى أنه لا يرد على
أصحاب الفروض الباقى من التركة، ولكن يرد الى بيت المسال
" الخزانة العامة " ويكون أخذ بيت المال لهذا الباقي على
أساس أنه لا مستحق له، فيؤول الى بيت المال، كما لو كان الميت
لم يترك وارثاً بالمرة .

وسندهم على ذلك، ان الله تعالى، قد قدر الانصبة، وحددها
شرعاً فرد الباقي الى الورثة، يكون زيادة على ما فرضه الله
وهو غير جائز، لأن هذه حدود الله، فلا يتعدى أحد عليها .

الاتجاه الثانى : يذهب أصحابه، وهم جمهور الصحابة
عمر وعلى، وهومذهب الحنفية، والحنابلة^(١) الى أن الباقي
من التركة، بعد سهام أصحاب الفروض، يرد عليهم، بنسبة
سهامهم، الا الزوج والزوجة فإنه لا يرد عليهما، لان الرد
خاص بأصحاب الفروض النسبية .

وذهب عثمان بن عفان، الى أن الرد يكون على الزوجيين
أيضاً، فالرد عندة يشمل العصبات النسبية والسببية، بلافرق
بينهما .

وسندهم على ذلك : قاعدة الغنم بالعزم، فكما أن العسول
يجرى عليهما، فينقص نهيهما، فيجب أن يزداد نصيبهما بالرد
عليهما .

(١) وهو يذهب اليه بعض محققى الشافعية، فقد قالو : اذا كان
بيت المال غير منتظم، فإنه يرد الباقي على أصحاب الفروض

وقد احتج أصحاب الاتجاه القائل بالرد ، بالأدلة الآتية :
 ١ - قوله تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله .

فإن النص يدل على أن من تربط بينهم صلة الرحم أولى بعضهم بميراث بعض ، وصلة الرحم تربط بين أصحاب الغروض النسبية ، دون أصحاب الغروض السببية الزوجية والزوجه لأن هذه القرابة منشؤها رابطة الزوجية ، فلا يرد عليهم إلا لانعدام الرحم في حقهما ، بعكس قرابة ذوى الغروض ، فإنهم أقرب القرابات إلى المتوفى .

٢ - ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما دخل على سعد بن أبي وقاص يعود ، فقال له سعد يا رسول الله أنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنتي واحدة ، أفأوصي بثلاثي مالي ؟ قال لا ، قلت : أفأصدق بشطره ؟ قال : لا ، قلت : أفأصدق بثلثه ؟ قال : الثلث ، والثلث كثير .

ودلالة الحديث على الرد ، تتضح في قول سعد واعتقاده أيضا فقد قال في معرض البيان : ولا يرثني إلا ابنتي واحدة وهو يعنى أنها ترث تركته ، فقد حق ميراثه في ابنته المتفردة وقد اعتقد سعد أن ابنته ترث جميع ماله ، ولم ينكر عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - ولو كان ذلك غير جائز ، لمنعه النبي - صلى الله عليه وسلم - وحيث أن البنت ترث النصف فرضا فيكون ارثها باقى التركة ردا ، وهذا دليل على مشروعية الرد .

٣ - أن أيلولة باقى التركة إلى بيت المال ، إنما يكون عند عدم وجود ورثته ، كيف والورثة موجودين ، وهم من أقارب الميت المقربين ، الذين نص الله على ميراثهم ، ورضى الميت بانتقال ماله كله إليهم ، فالأيلولة لبيت المال تكون عند انعدامهم

اذ أن بيت المال وارث احتياطي عند عدم وجود ورثة .
ورأى الجمهور هو الأرجح لاستناده الى أدلة صحيحة .

طريقة الرد على أصحاب الفروض النسبية

الرد على أصحاب الفروض النسبية ، قد يكون عند وجود الزوجين
وقد يكون عند عدم وجود أحد الزوجين .

الحالة الاولى : الرد على أصحاب الفروض النسبية ، مع وجود
أحد الزوجين : فاذا وجد في التركة أحد الزوجين ، وأصحاب
فروض فيكون الرد على أصحاب الفروض النسبية قط .

وسبيل ذلك ، أن يأخذ أحد الزوجين ، نصيبه المقدر
له ، ولا شأن له بالتركة بعد ذلك ، ثم جعل المال الباقي
بعد نصيبه ، تركه مستقلة ، تقسم بين أصحاب الفروض بنسبته
فروضهم ، ويكون استحقاقهم لها بطريق الفرض والرد معا .
فلو توفي وترك : زوجة ، بنت ، بنت ابن ، والتركة ٨٠٠ فدان

$$\frac{1}{8} - \frac{1}{2} - \frac{1}{6}$$

نصيب الزوجة = ٨٠٠ × $\frac{1}{8}$ = ١٠٠ فدان ، وتخرج .
الزوجة من التركة .

التركة لأصحاب الفروض : بنت ، بنت ابن

$$\frac{1}{2} \quad \frac{1}{6} \quad \text{اصل المسألة}$$

مجموع السهام = ٣ = ١

نقسم الباقي من التركة بعد نصيب الزوجة = $\frac{٧٠٠}{٤}$ = ١٧٥

نصيب البنت = ٣ × ١٧٥ = ٥٢٥ فدان

نصيب بنت الابن = ١ × ١٧٥ = ١٧٥ فدان

ان مجموع الانصبة = التركة .

الحالة الثانية : الرد على أصحاب الفروض النسبية
عند عدم وجود أحد الزوجين . ولا يثور اشكال اذا كان صاحب
الفرض الوارث الوحيد ان يستحق التركة بطريق الفرض والرد ، كما
لو توفي ، وترك بنت واحدة أو أخت شقيقه وحدها . أو بنت ابن
بمفردها ، فانها تستحق جميع التركة النصف فرضا ، والنصف
الآخسر ردا .

ويحتاج الأمر الى بعض البيان ، في حالة تعدد الورثة
أصحاب الفروض .

(أ) اذا تعدد أصحاب الفروض ، وكانوا من نوع واحد
فان التركة تقسم عليهم بعدد رؤسهم . كما لو كانوا ثلاث
بنات ابن ، أو ثلاث أخوات لأب . فانهن يرثن التركة كلها
فرضا و ردا ، الثلاثان بطريق الفرض ، والثالث الباقي بطريق الرد .
ولو مات عن : ثلاث أخوه لأم ، قسمت التركة بينهم يستحق
كل واحد ثلثها فرضا و ردا .

ولو مات عن جدتين ، فانهما يستحقان التركة كلها ، تأخذ
كل جد نصفها فرضا و ردا .

والعلة في ذلك ، أنهم متساوون في الاستحقاق ، لاتحاد
الدرجة وقوة القرابة ، فتقسم التركة على عدد رؤسهم .

(ب) اذا تعدد الورثة أصحاب الفروض ، وكانوا من انواع
مختلفة كالأب والبنت والأخت وغيرهم ، فان التركة تقسم عليهم
بنسبة مساهمتهم ، ويجعل مجموع السهام هو أصل المسألة
الذي تقسم عليه التركة .

فلو توفي وترك : أم ، أخت ، أخ لام ، والتركة ٥٠٠٠ جنيه

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{4} \quad \text{أصل المسألة ٦.}$$

مجموع الأسهم ٦ ٣ ١ = ٥

نقسم التركة على مجموع الأسهم = $\frac{٥٠٠٠}{٥} = ١٠٠٠$

نصيب الأم = $١٠ \times ١٠٠٠ = ١٠٠٠٠$ جنيه

نصيب الأخت = $٣ \times ١٠٠٠ = ٣٠٠٠$ جنيه

نصيب الأخ لام = $١ \times ١٠٠٠ = ١٠٠٠$ جنيه

اذن مجموع الانصباب = التركة

الرد فى قانون المواريث :

أخذ قانون المواريث فى مصر ، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بمذ هب الحنفية ، وهو مذ هب جمهور الصحابة فى الرد ، الا انه لم يأخذ به على اطلاقه ، ولنرجع الى عبارة النص ، ونتعرف على مضمون ما اختاره فى هذا الصدد .

تنص المادة ٣٠ على أنه : اذا لم تستغرق الغروض التركة ولم يوجد عصبية من النسب ، رد الباقي على غير الزوجية ——— أصحاب الغروض ، بنسبة فروضهم ، ويرد باقى التركة الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد عصبية من النسب ، أو أحد أصحاب الغروض النسبية ، أو أحد ذوى الأرحام

ويذ لك يكون القانون قد أخذ بمذ هب الجمهور فى الرد على أصحاب الغروض النسبية والسببية ، واستبعد رأى زيد بن ثابت القائل بعدم الرد عليهم ، وألوكه باقى التركة الى بيت المال لكن القانون ، يفوق بين أصحاب الغروض النسبية ، وهم من عدا الزوجين ، وبين أصحاب الغروض السببية ، وهم الزوجين ——— فالمرتبة الأولى فى الرد ، لأصحاب الغروض النسبية ، فكان

فان هو^١ لا^٢ يرد عليهم الباقي من التركة^٣ ، بالتقدم على غيرهم من الورثة ، من ذوى الأرحام ، فقد ر^٤ أنهم الأحق بالرد : من الزوجين ، لقوة قرابتهم ، وقرب درجاتهم • وقد أخذ فى هذا برأى الجمهور وعمر وعلى ، ومذهب الحنفية^٥ والمسيقية^٦ الآخره فى الرد ، جعلها لأحد الزوجية وقسـد أخذ ذلك من مذهب عثمان ، فانه يرد على أحد الزوجين ، بعد أصحاب القروض النسبية ، وذوى الأرحام فان وجد عصبه نسبية أو ذوى فروض ، أو ذوى الأرحام ، لم يرد على أحد الزوجين • ويتأتى لك بأن يكون الوارث للتركة ، هو أحد الزوجين ، فقط ، ولا يوجد معه أحد من العصبات ولا أحد من أصحاب القروض النسبية ، ولا أحد من ذوى الأرحام •

فلو توفى عن : زوجه فقط ، استحققت التركة كلها فرضا وردا •

ولو توفت عن : زوج فقط ، استحق التركة كلها فرضا وردا •

فصل أخير
أنواع أخرى من الميراث
المبحث الأول
ذو الأرحام

تعريف ذوى الأرحام :

ان مدلول ذو الرحم مدلول عام ، بحسب ما يدل عليه إطلاق الكلمة ، وعند أهل اللغة ، فهو يعنى صلة القرابة التى تربط بين انسان وآخر ، أيا كان نوعها وقوة القرابة فيها ، فهو لفظ عام يشمل مطلق القرابة .

وقد جاء علماء الفرائض ، وحددوا مدلوله الخاص ، والذى يميزه عن غيره من أنواع القرابات الأخرى ، ليقرب على كل من هذه القرابات حكمها الخاص بها ، فى شأن الميراث .

وهذا المدلول مؤثداً ، تخصيص ذوى الأرحام بنوع معين من القرابة ، فذو الرحم ، هو القريب الذى ليس بصاحب فرض ولا عصبه كالأولاد والبنات وأولاد الأخوات ، والأخوال والخالات والعلمات .

ولئن كانت أحكام الميراث التى دلت عليها النصوص الشرعية فى القرآن والسنة قد بينت ميراث بعض الورثة ، بتحديد فروضهم وهم أصحاب الفروض ، والبغض الآخر ، باستحقاق الباقي بعد الانصباء المفروضة ، أو أخذ التركة كلها ، وهو ميراث الورثة بالتعصيب ، كما سبق أن بينا ، فان هناك نوعاً غير هؤلاء ، تربطهم بالميت صلة القرابة وينتسبون اليه فى صورة من الصور ، وقد جاء القرآن والسنة بالمبحث على صلة الرحم ، والأمر بوصله ، والنهي من قطيعته ، وهو الوجه النص القرآنى ، فى قوله تعالى : وأولوا الأرحام

بعضهم أولى ببعض في كتاب الله " ونصوص السنة التي أمرت
بصله الرحم " فانها بعمومها تشمل كل قرابة وتتجاوز نطاق
قرابة ذوى الفروض والعصبات .

ولعل هذا هو الذى دعا عدد غير قليل من الفقهاء الى
القول باستحقاق ذوى الأرحام فى الميراث .

أقوال أهل العلم والفقهاء فى توريث ذوى الأرحام

أثار توريث ذوى الأرحام من التركة ، خلاف بين الصحابة
والفقهاء أساسه وجود النص ، من عدمه ، وتحكيم قواعد القياس ،
والنظر العقلى ، ودلائلها فى هذا الشأن .

وقد نتج عن هذا اتجاهان ، ينزع أحدهما الى منع توريث
ذوى الأرحام ، وينحوا الآخر نحو توريثهم ، والاقرار بوجود حق
لهم ، ولكل منهما متعلقه من الدليل ، والحجج .

أ - فقد ذهب الاتجاه الأول ، زيد بن ثابت ، وروايه
شاذ عن ابن عباس ، جماعه من التابعين ، منهم سعيد بن المسيب
وسعيد بن خبيص ، الى منع توريث الأرحام ، اذا لم يوجد
للميت ورثه من أصحاب الفروض والعصبات ، ويؤول المال الى
بيت المال ، والى هذا ذهب المالكية والشافعية .

وقد احتجوا لرأيهم بأدلة تتخلص فى الاتى :-

١ - عدم وجود نص أو إجماع ، يدل على ميراثهم ، كما هو
الشأن فى ميراث أصحاب الفروض والعصبات ، فقد بيّنه النصوص
وبرهنت عليه الاقضية والوقائع ، بما لا يحتاج الى المزيد عليه
وأجمعت عليه الأمه ، وهذا مفقود فى ذوى الأرحام ، فلا نص
والإجماع ، وهما السبيل الى أثبات حكم كهذا ، اذ لا مجال فيه
لغير النص والإجماع ، فدل هذا على أنهم لا يرثون اذ لو كانوا
وارثين ، لبين الشرع ذلك .

٢ - أن الأثني غير صا حبة الفرض ، لا ترث مع من هو فـسـى
درجتها ، وقوة قرابتها ، مع كونه وارثا ، ومستحقا في التركة
كما لعمه مع العم ، وبنت الأخ الشقيق مع ابن الأخ الشقيق
فإذا كان الحال كذلك ، في وجوده فبالأولى ، لا ترث عند عدم
وجوده .

ب - وقد ذهب أصحاب الاتجاه الثاني ، عمر بن الخطاب
وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل
وأصح الروايتين عن أبي عبد الله إلى ثوريث ذوى الأرحام ، إذا لم
يكن للميت ورثة من أصحاب الفروض والعصبات ، وهو مذاهب
الحنفية والحنابلة .

وقد استدلوا على قولهم بالأدلة والبراهين التالية :

١ - قوله تعالى جل شأنه : وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض
في كتاب الله . . . ووجه الدلالة فيها أن أولى الأرحام
بعضهم أحق بميراث بعض ، فيما كتبه الله وحكم به ، يستوى
في ذلك قرابة ذوى الفروض والعصبات وقرابة غيرهم ، فإن النص
عام في الدلالة على الأحق في الميراث بالقرابة والرحم
فيتقدم ذوى الفروض والعصبة ، للنصوص المبينة لميراثهم ، يليهم
ذوى الأرحام ، حيث يصدق عليهم الوصف العام ، وهو الرحم
والقربان ، وهو المعول عليه في الاستحقاق ، يقتضى
هذا النص العام .

أيضا ، فان قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرَّبون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرَّبون . فان لفظ الرجال والنساء والاقرَّبين ، يشمل اولى الارحام ، فيستحقون في الميراث لهذا ، وعلى من يدعى ، أن هذا خاص بقراة دون غيرها أن يثبت ما يدعيه .

٢ - قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عنه المقديم بن معد يكرب قال : من ترك مالا فلورثته ، وأنساب وارثين لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه والخال وأرث من لا وارث (١) وارث له ، يعقل عنه ويرثه . فقد دل الحديث على ميراث الخال من التركة ، غاية الأمر أن مرتبته موعَّخرة عن غيره من ذوى القرباات الأخرى ، لكن هذا يثبت له الميراث ، ويجعل لـه حقا في التركة .

وقد روى أمانة بن سهل : أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث ، الا خال ، فكتب في ذلك أبو عبيد بن الجراح الى عمر ، فكتب عمر : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخال وارث من لا وارث له . . . فهذا دليل آخر يؤكد على ميراث الخال عند عدم وجود ورثته من أصحاب الفروض والعصبات ، ويدل على يثبت ميراث ذوى الارحام بالمنته .

٣ - ان حكم العقل واعتبارات المصلحة ، يقضيان بتوريث ذوى الارحام ، فان أوجهر الصلة ، تربطهم بالمت من جهته وجماعه المسلمين من جهه أخرى وبالاعتبار الاول ، فانهم يرثون وفق مرتبتهم وقوة قرابتهم ، وذلك يكون بعد ذوى الفروض والعصبات وبالاعتبار الثاني ، فانهم أولى المسلمين بهذا المال ، لانـه

(١) نيل الاوطار للسوفاى ، ج ٦ ، ر ٧٠ ، ٧١

الصف الثالث : فروع أبوى المتوفى ، الذين ليسوا بأصحاب
فروض ولا عصبه ، وهم :

١ - أولاد الأخوات الشقيقات ، أو لأب وان نزلوا ، كأبـ
الأخت الشقيقه ، وبنت الأخت الشقيقه ، وابن الأخت
لأب ، وبنت الأخت لأب .

٢ - بنات الأخوة الأشقاء أو لأب ، وان نزلن ، كبنت الأخ الشقيق
وبنت الأخ لأب .

٣ - أولاد الأخوة والأخوات لأم ، كأبن الأخ لأم ، وبنت
الأخ لأم ، وان نزلت درجاتهم .

الصف الرابع : فروع أجداد وجدات المتوفى
الذين ليسوا بأصحاب فرض ولا عصبه ، ويشمل طوائف مسته
الأولى : أعمام المتوفى لأم ، وعماته ، وأخواله وخالاته
لابويهما أو لأحد هما .

الثانية : أولاد المذكورين فى الطائفة الأولى ، وان نزلوا
وبنات أعمام المتوفى لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم ، وان نزلوا
وأولاد من ذكروا ، وان نزلوا .

الثالثة : أعمام أب المتوفى لأم وعماته ، وأخواله وخالاته
لأبوين أو لأحد هما ، وأعمام أم الميت وعماتها ، وأخوالهن
وخالاتهن لأبوين أو لأحد هما .

الرابعة : أولاد المذكورين فى الطائفة الثالثة ، وان نزلوا
وبنات أعمام أب المتوفى ، لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم
وان نزلوا .

الخامسة : أعمام أب أب المتوفى لأم ، وأعمام أب أم المتوفى
وعما تهما وأخوالهما ، وأخالاته ، لأبوين أو لأحد هما
وأعمام أم أم الميت ، وأم أبيه وعما تهما وأخوالهما وخالاتهما

مال قريبتهم ، ومن ينتسبون اليه بصلة الرحم فيقدمون لذلك على بيت المال ، ولأن المصلحة ، تقضى بحصولهم على ما ينفعهم من مال قريبتهم ، لتدبير شئونهم ، وإعانتهم في أمور معاشهم ، وهذا يرجح توريتهم واستحقاقهم في الميراث . وهذا الرأي القائل بتوريتهم أقوى من الرأي المانع ، لأنه قد دلت على ما ذهب اليه بالنصوص من الكتاب والسنة ، ولأن النظر العقلي يؤيد قولهم ويدحض على صحة مدعاهم .

أصناف ذوى الأرحام

يتعدد أصناف ذوى الأرحام ، الى أصناف أربعة ، تترتب فيما بينها ، من حيث الانتساب الى المتوفى ، وقوة القرابة وهذه الأصناف هى :

الصنف الاول : فروع بنات المتوفى :

- وهم الفروع الذين يرتبطون به عن طريق أنثى ، وهم :
- ١ - أولاد البنات وان نزلوا ذكورا أو أناثا ، مثل ابن البنت وبنت البنت ، وابن بنت الابن .
 - ٢ - أولاد بنات الابن وان نزلوا ، ذكورا أو أناثا ، كابن بنت الابن وبنت بنت الابن .

الصنف الثانى : أصول المتوفى ، الذين يرتبطون عن طريق أنثى ، وهم :

- ١ - السجد الفاسد ، كاب الأم ، وأب أم الأب ، وأب أم الأم وأب أم الأب ، وأب أم لأم وان عللا .
- ٢ - الجدة الفاسدة ، وهى التى تدلى الى الميت بجدة غير صحيح وليس صاحب فرض ولا عصبية فرض ولا عصبية ، كأم أب الأم ، وأم أب أم الأب .

لابوين أولاخذ هما •
السادس : أولاد المذكورين فى الطائفة الخامسة
وان نزلوا وبنات أعمام أبى أبى المتوفى لابوين أو لأب ، وبنات
لبنائهم ان نزلوا وأولاد من ذكرن وان نزلوا •

طريقه توريث ذوى الارحام
هناك طريقتان فى توريث ذوى الارحام ، هما اشهر
الطرق فى توريثهم ، هما طريقة أهل التنزيل ، وطريقة أهل القرابة .
(أ) طريقة أهل التنزيل ، والقائل بها علقمه والشعبى
ومسروق والحسن بن زياد واحد ابن حنبل • وخلاصتها : تنزيل
كل فرع منزلة من يدلى به ، فينزل كل فرع منزلة أصله ، وينزل
أصله منزله أصله ، الى أن نصل الى أصل وارثة •
فلومات عن بنت بنت ، وبنت أخت ، قسم المال بينهما نصفين
لأن بنت البنت ، تنزل أصلها ، وهى البنت ، وكذلك بنت الأخت
تنزل منزله أصلها ، وهى الأخت •
ويستثنى من ذلك الاخوال والخالات ، فانهم ينزلون منزله
الأم ، والاعمام ، والعمات ينزلون منزلة الأب على الراجح •
(ب) طريقة أهل القرابة ، وهى مذهب الحنفية ، ويطلق
عليه أهل القرابة ، لانهم يقدمون عند توريث ذوى الارحام ،
الأقرب فالأقرب •

والطريقه التى يجرى وفقا لها توريث ذوى الارحام عند هم
هى طريقه توريث العصبات ان ذوى الارحام من القرابة
النسبية ، وليس لهم سهم مقدركما فى العصبات ، لذلك فانهم
يرثون بالكيفية ، التى يرث بها العصبات ، ومودى ذلك :

١ - أن وجود وارث من ذوى الأرحام بفرد ، ليس معصية أحد من ذوى الفروض والعصبات ، وليس معه غيره من ذوى الأرحام يجعله يرث التركة كلها وهذا يسرى على كل صنف مع الأصناف الأربعة . ويستثنى من منع ميراثه مع ذوى الفروض ، أحد الزوجين ، فإنه عند انحصار التركة فى أحد الزوجين ، وذى الرحم فان أحد الزوجين يأخذ نصيبه ، ويأخذ ذى الرحم الباقي لانه لا يرد على أحد الزوجين ، الا عند عدم وجود أحد من ذوى الأرحام .

٢ - عند تعدد ذوى الأرحام ، مع اختلافهم فى الصنف فيراعى قاعدة الترتيب فى الأصناف ، حيث يقدم فى التوريث الصنف الأسبق على الذى يليه ، فيقدم الصنف الأول على الصنف الثانى ، ويقدم الصنف الثانى على الثالث ، ويقدم الصنف الثالث على الصنف الرابع .

وكذلك يقدم طوائف الصنف الرابع بعضها على بعضها فالطائفة الاولى ، تقدم على الثانية ، والثانية على الثالثة والثالثة على الرابعة ، فتقدم كل طائفة على الأخرى فى الميراث .

٣ - ان تعدد ذوى الأرحام ، وكانوا من صنف واحد ، أو من طائفة واحدة ، فان الترجيح بينهم يكون بقرب الدرجة ، فلو مات عن بنت بنت و بنت ابن بنت ، فالميراث ، لبنت البنت لأنها أقرب درجة الى المتوفى بن ابنت ابن البنت .

٤ - فان تساوى ذوى الأرحام فى الصنف واتحدوا فى الدرجة فيكون التقديم فى الميراث بالأدلاء ، فمن يدلى الى الميراث بوارث صاحب فرض ، أو عصة ، يقدم على من يدلى الى يدهى رحم غير وارث .

فلومات عن بنت بنت ابن ، وبنت بنت بنت ، ترث بنت بنت
الابن ، لانها تدلى الى الميت بوارث ، وهو بنت الابن ، فهي
صاحبة فرض ، بينما تدلى الاخرى الى الميت بذى رحم ، وهما
متحدان في الدرجة .

٥ - ان تساوى ذوى الارحام في الصنف والدرجة والادلاء ، فانه
يقدم الاقوى في القرابة ، فمن كان ينتسب الى الميت بأبوين
يقدم على من ينتسب له بأب واحد ، فتقدم في الميراث بنت
بنت الاخ الشقيق ، على بنت بنت الاخ لأب تدلى الى الميت
بأبوين ، بينما تدلى الثانية للميت بأب واحد .

٦ - عند التساوى بين ذوى الارحام في كل شيء ، كما لسكو
كانوا ينتمون الى صنف واحد ، وفي درجة قرابة واحدة ، وكانوا
متحدين في الادلاء الى الميت بوارث ، أو بغير وارث ، وكانوا
في قوة قرابة واحدة ، ومن حيز واحد ، بأن كانوا جميعا من
قرابة الأب ، أو من قرابة الأم ، فان التركة تقسم بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين .

فلومات عن : ابن بنت أخت ، بنت بنت أخت . فان ابن
بنت الأخت يأخذ ضعف بنت بنت الأخت ، للمساواة بينهما .
هذه هي السلاص العامة لطريقة أهل القرابة ، التي قال بها
الحنفية ، والتي أخذ بها قانون الموارث .

توريث كل صنف من أصناف ذوى الأرحام

توريث الصنف الأول : يتبع فى توريث هذا الصنف وكل صنف من الأصناف الأخرى ، الأحكام التى ذكرناها .

عند تعدد ذوى لأرحام من الصنف الأول ، فالترجيح بينهم يكون :

أولاً : بقرب الدرجة من الميت . فلو وجد فى التركة : بنت بنت بنت ، وبنت بنت بنت ، فتقدم فى الميراث بنت البنت ، على بنت بنت البنت لأنها أقرب منها درجة .

ثانياً : ان اتحدوا فى الدرجة ، قدم من يدلى الى الميت صاحب فرض ، على من يدلى للميت بذى رحم غير وارث .

فلومات عن بنت بنت ابن ، ابن بنت بنت . توث بنت بنت الابن ، لأنها تدلى الى الميت بوارث صاحب فرض . أما الأخرى فأنها تدلى الى الميت بوارث ذى رحم .

ثالثاً : ان تساوا فى الدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا فى الميراث ، للذكر مثل حظ الانثيين .

فمن مات عن : ابن بنت ابن ، بنت بنت ابن . فالميراث بينهما لابن بنت الابن ، ضعف بنت بنت الابن .

توريث الصنف الثانى : يشترط لميراث أصحاب الصنف الثانى ، عدم وجود أحد من ورثه الصنف الأول ، فاذا وجد ورثه هذا الصنف ، فإنه يتبع فى توريثهم الاتى : -

أولاً : عند التعدد بينهم مع اختلاف الدرجة ، قدم الأقرب درجة ، بغض النظر عن كونه من جهة الأب أو الأم .

فمن مات عن : أب أم ، أب أم أب . يرث أب الأم ، لأنه الأقرب درجة من أب أم الأب .

ثانيا : عند التساوى فى الدرجة فيقدم من يدلى الى الميت بوارث صاحب فرض على من يدلى الى الميت بذى رحم غير وارث .
فلومات عن : أب أم أم ، أب أب أم . يرث أب أم الأم ، لانه يدلى الى الميت بوارث صاحب فرض هو أم الأم .

ثالثا : ان تساوا فى الدرجة والادلاء فاختلوا فى الحيز بأن كان بعضهم من جهة الأب ، وبعضهم من جهة الأم ، كان للقراية من جهة الأب الثلثان ، وللقراية من جهة الأم ، الثلث .
فمن مات عن : أب أم أب ، أب أم أم . فيرث أب أم الأب -
الثلثين ، وأب أم الأم الثلث ، لأن الأول جد من جهة الأب بينما الثانى جد من جهة الأم .

رابعا : ان تساوا فى الدرجة والادلاء والحيز ، بأن كانوا جميعا من جهة الأب ، أو كانوا من جهة الأم ، تقسم التركة بينهما للذكر ضعف الانثى .

فلومات عن : أب أب أم ، أم أب أم . فالميراث بينهما
للكر مثل حظ الانثيين ، فيأخذ أب أب الأم الثلثان ، وتأخذ أم أب الأم الثلث .

توريث الصنف الثالث :

يرث أفراد هذا الصنف ، اذا لم يوجد أحد من ورثة الصنف الأول ، ويجوز توريثهم ، طبقا لاحكام الاتية : -

أولا : ان تعددت أفراد هذا الصنف ، مع اختلافهم فى الدرجة فان أحقهم بالميراث ، الأقرب درجة .

فلومات عن : بنت أخ لأم ، بنت ابن أخ شقيق ، فان الوارث بنت الأخ لأم ، لأنها أقرب درجة للميت من بنت الأخ الشقيق

ثانيها : عند التساوى فى الدرجة . مع اختلافهم فى
الادلاء ، قدم فى الميراث من يدلى الى الميت بوارث ، على
من لا يدلى اليه بوارث .

فلو توفى عن : بنت ابن أخ شقيق ، ابن بنت أخ شقيق . فترث
بنت ابن الأخ الشقيق دون ابن بنت الأخ الشقيق ، لأنها تدلى
الى الميت بوارث عاصب ، هو ابن الأخ الشقيق ، أما ابن بنت
الأخ الشقيق ، فإنه يدلى الى الميت بذي رحم غير وارث .
ثالثا : ان تساوا فى الدرجة والادلاء ، فإنه يقدم فى
الميراث ، الأقوى فى القرابة .

فلو توفى عن : بنت أخ شقيق ، بنت أخ لأب ، ابن أم لأم .
ترث بنت الأخ الشقيق دون غيرها ، لأنها صاحبة القرابة الأقوى
حيث تنتسب الى الميت بأبوين ، بينما تنتسب الثانية الى
الميت بأب فقط ، والثالث تنتسب الى الميت بأم فقط .

رابعا : ان تساوا فى درجة القرابة ، وفى الادلاء بوارث ، أو
بغير وارث ، وفى قوة القرابة ، فإنهم يشتركون فى الميراث
بينهم لعدم المرجح بينهم ، وتقسمة التركة باعتبار الابدان
أى للذكر مثل حظ الأنثيين .

فمن مات وترك : بنت ابن أخ لأم ، ابن ابن أخت لأم .
فيرث الثانى الثلثان ، وترث الاولى الثلث ، على اعتبار الذكور
والانثى .

توريث الصنف الرابع : ميراث هذا الصنف مشروط
بعدم وجود أحد من الأصناف الاولى والثانية والثالثة . فإذا
وجد أكثر من وارث من الصنف الرابع ، ينتمون الى طوائف
مختلفة ، وهى ست طوائف ، فان أفراد الطائفة الاولى
يقدم فى الميراث على أفراد الطائفة الثانية ويقدم أفراد
الطائفة الثانية على أفراد الطائفة الثالثة ، ويقدم أفراد

المصطائفه الثالثه على أفرا الطائفه الرابعه ، والرابعه
على السادسه ، لأن الاشقييه فى ترتيب هذه الطوائف كما هو
الحال فى الأصناف - مبنى على الأحق فى الميراث .

فمن توفى عن : عمه لأب ، بنت خاله . فالميراث للعمه لأب ،
لأنها من أفراد الطائفه الاولى ، ولا شىء لبنت الخال ، لأنها
من أفراد الطائفه الثانيه .

ميراث الطائفه الاولى : أفراد هذه الطائفه
هم أعمام الميت لأم ، وعماته لأب أو لأم ، وأخواله وخالاته .
فقرابتهم فى الأعمام والعمات من جهة الأب وفى الأخوال
والخالات من جهة الأم . وعند توريثهم بواعى الاتى :

أ - عند تعددهم ، مع كونهم ينتسبون الى حيز واحد
بأن تتحد جهته قرابتهم ، من جهة الأب جميعا ، أو من جهة
الأم جميعا ، فان الترجيح بينهم يكون بقوة القرابة ، فصاحب القرابة
الاقوى أحق بالميراث .

فمن توفى عن : عمه شقيقه ، عمه لأب . فالميراث للعمه
الشقيقه لقوة قرابتها عن العمه لأب فقط .

ومن توفى عن : خال لأب ، وخال لأم ، فالميراث للخال
لأب ، لأنه أقوى فى القرابة من الخال لأم .

وإذا تساوا فى قوة القرابة ، اشتركوا فى الميراث ، طبقا
لقاعد قلند كسر مثل حظ الانثيين .

فمن توفى عن : خال لأب ، خاله لأب . كان الميراث
بينهما للذكر ضعف الأنثى .

ب - وان تعددوا ، واختلفوا فى الحيز ، بأن كان بعضهم
ينتسب الى الميسن جهة الأب ، والاخر ينتسب اليه من جهة
الأم . استحققت قرابة الأب الثلثان ، وقرابة الأم الثلث .

فمن توفي عن : عمة ، خالة • ورثت العمه الثلثين ، والخالة الثلث ، لأن العمه من قرابة الأب ، والخالة من قرابة الأم •
الطائفة الثانية : القرابة في هذه الطائفة تكون من أولاد العمات والخالات ولا خوال لأب أو أم ، وبنات الأعمام لأب أو أم ، وبنات أبنائهم ، وان نزلوا ، وأولادهم وان نزلوا ويتبع في تورثهم الاتسي : -

١ - ان تعددوا مع اختلافهم في الدرجة ، يقدم في الميراث الأقرب درجة ، دون نظر الى كونه من جهة الأب أو الأم ، أو كونه ذكراً أم أنثى •

فمن توفي عن : بنت عمه ، بنت ابن خالة • فالميراث لبنت العمه ، لأنها صاحبة الدرجة الأقرب الى الميت •

٢ - فان تساوا في الدرجة ، وفي الحيز ، بأن كانوا جميعاً من قرابة الأب ، أو كانوا جميعاً من جهة الأم ، فالتقديم في الميراث ، بالأولاد ، فمن يدلى الى الميت بعاصب ، يقدم على من يدلى بذى رحم •

فلو توفي عن : بنت عم لأب ، بنت عمه لأب • فالميراث لبنت العم لأنها تدلى الى الميت بعاصبهو العم لأب • اما بنت العمه ، فإياها تدلى الى الميت بذى رحم ، هي العمه لأب •

٣ - فان تساوا في الدرجة والحيز والأولاد ، بذى رحم أو بعاصب فان التقديم في الميراث ، يكون للأقوى قرابة ، فمن كان لأبوين ، أولى لمن كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم •

فمن توفي عن : بنت عمه شقيقه ، بنت عمه لأب ، بنت عمه لأم ، فالميراث لبنت العمه الشقيقه ، دون الآخرين ، لأنها أقوى

- في القرابة الى الميت منهما •
- وان تساوا في الدرجة ، والادلاء والحيز ، وقوة القرابة ،
- اشتركوا في الميراث ، للذكر ضعف الانثى •
- فلو توفي عن : بنت خال لأب ، ابن خال لأب • أخذ
- ابن الخال الثلثين ، وأخذت بنت الخال الثلث •
- — وان اختلف حيز قرابتهم ، بأن كان بعضهم من جهة
- الأب والبعض من جهة الأم ، فيشترك الجميع في الميراث
- يكون لقرابة الأب الثلثان ، ولقرابة الأم الثلث • ثم يقسم نصيب
- كل قرابة ، بين أفراد ، باتباع قواعد الترجيح السابقه
- فمن توفي عن :
- بنت عم فالأم ، ابن خالة لأم • الثلثان لقرابة الأب وذلك لبنت
- العم لأم ، والثلث لابن الخالة لأم ، لانه من قرابة الأم •
- ولو توفي عن : بنت عم لأب ، ابن عمه لأم ، بنت خاله شقيقه
- ابن خال لأب • فالثلثان لقرابة الأب ، وهما بنت العم ، وابن
- العمه تستحق الأولى منه ثلثيه ، ويستحق ابن العمه ثلثيه
- لقوة القرابه في بنت العمه • ويعطى الثلث لقرابة الأم ، بنت
- الخاله ، وابن الخال ، وتأخذ هذا الثلث بنت الخاله الشقيقه
- لقوة قرابتها دون ابن الخال لأب •
- توريث الطائفة الرابعه : تورث كما يجرى التوريث
- في الطائفة الثانيه •
- توريث الطائفة الخامسة : تورث كما يجرى التوريث في الطائفة
- الأولى •
- توريث الطائفة السادسه : تورث كما يجرى التوريث في
- الطائفة الثانيه •

وقد نص قانون الموارث على ارث ذوى الارحام فى المادة ٣١ - ٣٨ .

وقد نصت المادة ٣١ على أنه : اذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ، ولا أحد من ذوى الفروض النسبية ، كانت التركة أو الباقي من ذوى الارحام ثم ذكرت عقب ذلك الاصناف الاربع لذوى الارحام ثم جاءت المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ باحكام توريثهم على النحو الذى بيناه .

يتضح مما أخذ به القانون ، أنه جعل ميراث ذوى الارحام بعد ميراث أصحاب الفروض ، والعصبات ، والرد على غير الزوجيين كما أخذ بمذهب أبى حنيفة فى التوريث ، فقد أجرى التوريث فى ذوى الارحام ، على طريقه أهل القرابة ، وهى الطريقة التى تحاكى طريقه توريث العصبات .

تعدد جهتى القرابة لذوى الارحام

قد يوجد لذى الرحم جهتى قرابة ، بأن يكون قريباً للمتوفى من جهتين ، فانه يفرق فى هذا الصدد ، بين ما اذا اختلف حيز القرابة ، فى ذوى الارحام ، وبين ما اذا كان الحيز واحداً .

١ - عند اختلاف حيز القرابة ، بأن كانت احدى القرابتين من جهته الأب والأخسر من جهة الأم .

فلو توفى عن : ابن عمه ، هو ابن خال شقيق ، ومعه بنت خال شقيق ، ويتأتى ذلك من حاله رجلين ، تزوج كل منهما اخت الآخر . فان اولادها يكون كل منهما ابن عمه وابن خال للآخر

المروى عن أبي يوسف ، أن ذى الرحم يرث بالجهتين معا —
وذلك لتعدد جهة القرابة فيهما — اختلاف الحيز
وعلى ذلك ، فبالنسبة لميراث ابن النعمه وابن الحال معا ، —
واجتمعت معه بنت الخال الشقيق ، فان الابن يأخذ باعتباره
ابن عمه ثلث المال ، وباعتباره ابن خال ثلث الثلث الباقي ، وتأخذ
بنت الخال ثلث الباقي .

وعليه ذلك أن اختلاف الحيز جعل جهة التوريث مختلفه
فيتعدد الاستحقاق بتكرر أسبابه .
وهذا ما اخذ به قانون الموارث ، فقد نص فى الم——
٣٧ على أنه : لا اعتبار لتعدد جهات القرابة ، فى وارث من
ذوى الارحام ، الا عند اختلاف الحيز .

ب — أما عند اتحاد الحيز ، وكان لذوى الرحم جهتا قرابه
فلا اعتبار لتعدد القرابة ، ومن ثم فلا يرث الا بجهة واحدة .
فمن توفى عن : بنت أخت لأم ، وهى بنت أخ لأب أيضا
واجتمع معها بنت أخ أخسر لأب . فان التركة يتقسم بينهما
بالسوية ، ولا اعتبار لتعدد جهتى القرابة فى الوارثة الاولى
لان جهة القرابه واحدة وسبب التوريث واحدا ، فلا يتعدد
الاستحقاق .

المبحث الثاني
الرد على أحد الزوجين والعصبة السببية

الرد على أحد الزوجين

يأتى الرد على أحد الزوجين ، كمرتبه من مراتب المستحقين فى التركة ، بعد ميراث ذوى الأرحام ، وقبل ميراث العصبة السببية وبقول آخر ، فان رد الباقي من التركة ، على أحد الزوجين ، بعد استحقاقه لنصيبه الفروض ، يكون فى المرتبة الخامسة ، بعد ميراث ذوى الفروض ، والعصبات النسبية ، والرد على أصحاب الفروض غير الزوجين ، وذوى الأرحام .

ويتأتى ذلك اذا انحصر الميراث فى أحد الزوجين ، ولم يوجد أحد من الورثة غيره ، حتى لو كان من ذوى الأرحام ، لأننا قلنا انه اذا وجد أحد من ذوى الأرحام ، أخذ الباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين .

فلو توفى عن : زوجة ، بنت بنت . فان الزوجه تأخذ الربع ، لعدم وجود فرع وارث ، وتأخذ بنت البنت الباقي ، لأنها من ذوات الأرحام ، الذين ليس لهم سهم مقدرة ، فيرثون الباقي . ولو مات عن : زوجة فقط . فانها ترث الربع فرضا ، وثلاثة أرباع التركة ردا .

كذلك لو ماتت عن : زوج فقط . أخذ النصف فرضا ، والنصف الباقي ردا .

وقد أخذ قانون الموارث بذلك ، واستقى حكمه هذا من مذهب عثمان بن عفان ، رعاية منه لمصلحة ذوى الأرحام ، حيث قدمهم

فى الميراث على الرد على أحد الزوجين ، وفى ذات الوقت لم يحرم الزوجين من الرد عليهما ، وإنما أخرج ذلك السبب موضع المناسبات ، لأن القرابة فيها سببية ، وليست نسبية وقد جاء بحكمه فى هذا فى المادة ٣٠ التى نصت على أنه : يرد باقى التركة ، الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد عصبه من النسب ، أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام .

العصبة السببية

العصبة السببية ، هى أن يرث السيد عبده الذى اعتقه اذا لم يكن للعبد ورثه وترك مالا ، والاستحقاق هنا من جانب واحد هو جانب المعتق فى عتيقه ، الذى اعتقه ، فان العبد لا يرث سيده .

وقد جعل قانون الموارث العصبة ، أحد المستحقين فى التركة ، فى المرتبة السادسة بعد الرد على أحد الزوجين وقد جاء فى المادة ٣٩ العاصب السببى يشمل : (١) مولى العتاقه ومن اعتقه ، أو أعتق من اعتقه . (٢) عصبه المعتق أو عصبة من اعتقه أو أعتق من اعتقه

وبمقتضى مانص عليه القانون ، فانه اذا لم يوجد السيد المعتق " فان الميراث يكون لعصبتيه المذكور .

المبحث الثالث

الاستحقاق بغير طريق الميراث

يأتى الاستحقاق فى التركة ، بهذا الطريق مؤخرًا عن الاستحقاق بطريق الميراث فكل منهما طريق مختلف عن الآخر ، فى أصل الحق ، فالحق فى التركة بطريق الميراث ، لا دخل لارادة المورث فيه فهو اجبارى ، فرضه للشرع ، وجدد أسبابه ، واشخاصه وقد رأنصته ، وقرره لأصحاب الغروض ، والعصبات بتوعيها وذوى الأرحام .

أما الاستحقاق بغير طريق الميراث ، فليس من الميراث ، وأن وجد فيه بعض الشبه به ، فان لارادة صاحب التركة دخل فيه ، عبر عنها فى مشيئته واختياره ، والى جانب ذلك ذلك ، فقد يوصى صاحب التركة ، بما يجاوز النطاق المسموح له فيها ، وهو الوصية بأكثر من الميراث ، أو لا يوجد لا هذا ولا ذاك .

وبهذا فان الاستحقاق بغير طريق الميراث ، يثبت للأشخاص التالية :

- ١ - المقر له بالنسب على الغير .
- ٢ - الموصى له بأكثر من الثلث .
- ٣ - يمسك المال .

المقرر له بالنسب على الغير

الاقرار بالنسب على الغير، هو الحاق نسب شخص بغير المقر، كأن يقول المقرر لشخص، أنت أخى، أو أنت عمى أو أنت ابن ابنى، فهو لم يقر له بالنسب على نفسه، وإنما انطوى اقراره على تحميل النسب على الغير، هو الأب، ففى حالة الاقرار بالاخوة، والجد فى حالة الاقرار بالعمومة، والابن فى حالة الاقرار بالبنوة، وثبوت النسب فى هذه الحالات أمر لا يتعلق بالمقر، وإنما يتعلق بالأب والجد وابن الابن، لأن لهم الحق فى اثبات النسب من عدمه.

وهكذا فان الاقرار بالنسب على الغير يثير دعويين

- ١ - الحاق المقرر له بنسب شخص آخر.
 - ٢ - اقرار بثبوت حق له فى مال المقر بعد وفاته.
- ولما كان الالحاق بالنسب من الغير، لا يملكه المقر، فانه لا يترتب عليه أثره، الا بمصادقه الغير على هذا الاقرار، لانه صاحب الحق فيه وحده.

أما الاقرار بثبوت حق له فى مال المقر، فان المقر يملكه ان أن الاقرار حجه قاصرة على المقر، ويعامل بمقتضى اقراره على حق نفسه، لأن ارادته دورا فى انشاء الحقوق، وترتيب الالتزامات المالية، ويجب الوفاء بها، حتى لا يستضر المقرر له، وعليه فان المقرر له يستحق مال المقرر بعد وفاته اذا لم يوجد للمقر وارث يستحق المال.

ويذهب الحنفية الى أن استحقاق المقرر له بالنسب على الغير يكون بطريق الميراث فيستحق المقرر له التركة أو مابقى منها كالوارث الحقيقي، أخذا للمقر باقراره، متى توافرت الشروط.

ويرى الشافعي أن استحقاق المقر له في التركة ، ليس بطريق الميراث ، لأنه يتأسس على ثبوت النسب ، وليس هذا فـسـى مكسدة المقر .

وقد أخذ القانون بنظر الشافعي ، حيث اعتبر الاستحقاق في التركة مؤسس على غير سبيل الارث ، فقد نصت المادة ١٤ من قانون الموارث ١٩٤٣ / ٧٧ على أنه : اذا أقر الميت بالنسب على غيره ، استحق المقر له التركة ، اذا كان مجهول النسب ، ولم يثبت نسبه من الغير ، ولم يرجع المقر عن اقراره .

ويشترط في هذه الحالة ، أن يكون المقر له حيا ، وقت موت المقر ، أو وقت الحكم باعتباره ميتا ، وألا يقوم به مانع من موانع الارث .

وبهذا النص وازن المشرع بين الاعتداد بإرادة المقر ، ومصلحه المقر له ، في تخويله المقر له ، في الاستحقاق في التركة ، وبين مراعاة الواقع ، وتسميه الأمور بأسمائها الحقيقية ، فجعل الاستحقاق ، ليس طريقه الارث ، لعدم ثبوت النسب فيه ، وقـد اشتراط للاستحقاق توفر الشروط الاتية :

- ١ - أن يكون المقر له مجهول النسب .
 - ٢ - ألا يثبت نسب المقر له من الغير ، (بوسيلة) ثبات شرعية .
 - ٣ - أن يكون المقر له ممن يولد مثله لمثل المقر .
 - ٤ - أن يصادق المقر له المقر على اقراره .
 - ٥ - أن يظل المقر متمسكا باقراره حتى الموت .
 - ٦ - أن تتحقق حياة المقر له ، عند موت المقر ، أو عند الحكم باعتباره ميتا .
 - ٧ - ألا يقوم به مانع من موانع الميراث .
- وبهذا كان حق المقر له في التركة ، مؤسسا على غير طريق الميراث .

الموصى له بأكثر من الثلث

تحدد مقدار الوصية في ثلث المال ، رعاية لحق الورثة وضمانا لهم في الانتفاع بحقوقهم في مال المورث ، الذي خـسـول لهم حق الخلافة فيه ، لذلك منع الشارع الوصية بأكثر من ثلث المال ، تحقيقا لهذا المعنى ، فإذا كانت الوصية بأكثر من الثلث ، تخل بهذا المعنى ، فليس ثمة ما يمنع من جوازها فإذا لم يوجد ورثة ، ولم يوجد من اقرله بالنسب على الغير فالوصية بأكثر من الثلث لا تضر بأحد ، ولا تخل بحق أحد ، فقد أجاز الحنفية الوصية في هذه الحالة ، ولو كانت لغير المسلم لأنه لا يشترط في الوصية اتحاد الدين ، كما هو الشأن في الميراث . لذا تنفذ الوصية إذا لم يوجد ورثة مطلقا ، ولا مقرر له بالنسب على الغير ، لأن المقر له حقا ، في مال المتوفى عملا باقراره ، وحق المقر له في المال ، يشبه الميراث في بعض جوانبه .

وعلى ذلك فإن حق الموصى له بأكثر من الثلث ، في التركة ليس على سبيل الميراث ، وإنما هو استحقاق في التركة بغير طريق الارث ، ومرتبه الموصى له في الاستحقاق وهي الثانية . بعد المقر له بالنسب على الغير ، وقبل أيلوله التركة إلى الخزانة العامة .

وقد نص قانون الوصية على ذلك ، في المادة ٣٧ ، في فقرتها الثانية ، فقد جاء بها : وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له ، بكل ماله ، أو بعضه ، من غير توقف على اجازة الخزانة العامة .

أما قانون الموارث فقد بين موضعها ، في الاستحقاق بغير طريق الارث ، في المادة ٤ ، فإذا لم توجد ورثة ، قضى من التركة بالترتيب الآتي :

أولا : استحقاق من أقر له الميت ، بنسب على غير
ثانيا : ما أوصى به فيما زاد على الحد ، الذي تنفذ فيسسه
الوصية .

بيت المال

يعد بيت المال ، أحد المستحقين للتركة ، بغير طريق الميراث
ويحتل المرتبة الأخيرة بعد المقر له بالنسب على الغير ، والموصى
له بأكثر من الثلث . وبالضرورة ، فإنه لا يستحق التركة إذا كان
هناك أى من ورثه الميت ، لأن مرتبة الورثة تسبق الاقرار بالنسب
على الغير ، والوصية بأكثر من الثلث .

ويستحق بيت المال التركة ، على أساس أنها مال ضائع لا وارث
له لكل مسلم حق فيه ، وينفق منه على المصالح العامة
للمسلمين ، وهذا مذهب الحنفية ، وبه أخذ قانون الموارث
فى المادة ٤ ، إذ نص عليه فى المرتبة الثالثة ، بعد المقر له
بالنسب أو الموصى له بما زاد على الثلث ، فقد قالت : فإذا
لم يوجد أحد من هؤلاء ، آلت التركة ، أو ما بقى منها ، إلى
الخزانة العامة (١)

- (١) نصت مـسـنـ القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة على أنه
تؤول إلى الدولة ملكية التركات الشاغرة بالجمهورية العربية المتحدة
والتي يخلفها المتوفون عن غير وارث ، أيا كانت جنسيتهم ، وذلك من
تاريخ وفاتهم ، وتعد الإدارة العامة لبيت المال ، بوزارة الخزانة قوائم
عن العقارات ، التي تتضمنها هذه التركات وتشهرون رسم

المبحث الرابع

الميراث بالتقدير

ميراث الحمل

ان وجود الجنين في بطن أمه ، يثير التساؤل عن حقه فنى تركه مورثه ؟ وأساس هذا التساؤل ، أن حياة الجنين مسألة مظلونه غير متيقن منها والشرط في الميراث : تحقق حياة النوارث وقت موت المورث . لكن لما كان الجنين موجودا في بطن أمه فان هذا يستدل منه على حياته ، وهذا الظن يتحول الى يقين بعد فترة معينه ، بخروج الجنين الى عالم الشهادة ، وتمتعته بالحياة الكاملة .

من أجل ذلك ، كان يجب أن يعتد بأمر الحمل ، وألا يجرد من حقه في التركة بدعوى أنه لم يخرج الى الحياة ، بعد وهذا ما فعله الشارع الاسلامي ، فقد قرر للحمل نصيبا في التركة واشترط لذلك شرطان :

الأول : ولادة الجنين حيا ، فاذا ولد ميتا ، فلا يرث ، وينبغي أن يولد كله حيا عند جمهور الفقهاء ، فاذا ولد بعضه ميتا وبالأولى اذا ولد كله ميتا ، سواء كان موته بجنايه على أمه أم موتها طبيعيا فلا يرث شيئا وخالف الحنفية في ذلك ، لكن رأيهم مرجوح ، فقد أخذ القانون برأي الجمهور .

وهذا ويستدل على حياة المولود ، بانفصاله عن أمه حيا ، ويتحقق ذلك بمظاهر يعانيتها من يحيط به ، بالبكاء أو العطاس أو التأوب أو غير ذلك ، فاذا وجد ذلك ، تحققنا من حياته .

الثانى : أن يكون الجنين موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاة المورث ، لأنه بذلك يكون حيا عند وفاة مورثه ، وهذا وإن كان مضمونا ، لكنه يتأكد بولادته حيا ، فى خلال فترة زمنييه يعقده معها ، أنه كان موجودا ، وقت وفاة المورث .
على أن الفترة الزمنييه ، التى يولد الحنين خلالها ، اختلف فيها الفقهاء :

يذهب الحنفية الى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر (١) ، وأكثرها سنتان ، لما روى عن عائشه : لا يلقى الولد فى بطن أمه أكبر من سنتين ، ولو بظل مغزل .

وذهب محمد بن الحكم المالكى ، الى أن أكثر مدة الحمل سنة ، والمراد بالسنة الهجرية ، لأنها أصل التقويم الشرعى . أما أقل مدة الحمل ، فقد ذهب داود الظاهرى الى أنها تسعة أشهر .

وقد اعتبر القانون ، أقل مدة الحمل تسعة أشهر وحسابها بالايام مائتان وسبعين يوما . كما اعتبر أكثر مدة الحمل سنة شمسية ، لا قمرية ، وحسابها بالايام ٣٦٥ يوما .
ومؤدى ذلك أن الحمل إذا ولد خلال هذه الفترة ، فإنه يكون وارثا من مورثه ، لتحقيق حياته ، وقت موت المورث ، ولأن ولادته خلال هذه المدة ، تفيد التيقن من وجوده فى بطن أمه عند وفاة المورث .

ولكى نعرف ، الحالات التى يحتكم فيها الى أقل المدة ، وهى تسعة أشهر وتلك التى يعتد فيها بأثر المدة ، وهى سنسنة فأننا نعرض للغروض الآتية :

(١) سند ذلك قوله تعالى : وحمله وفصاله ثلاثون شهرا " بالمقارنة لقوله تعالى : وفصاله فى عامين " فإذا كانت مدة الفصال عامين ، بقضى للحمل ستة أشهر .

١ - أن يكون الحمل من المورث ، بأن يتوفى عن زوجته ، وهى حامل ، وفى هذه الحالة ، فإن الجنين يرث من أبيه ، إذا ولد فى خلال مدة السنه الشمسيه ، وهى ٣٦٥ يوما ، فلو ولد بعد السنه ، فلا يرث منه ، لأنه بذلك يعلم أنه لم يكن موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاة المورث .

وان كان الحمل من لمورث ، بأن توفى عن زوجته المعتد منه ، وهى حامل ، وحكم هذه الحالة كحكم الحالة السابقه أى أن الجنين يرث من أبيه ، إذا ولد فى غضون السنه ، ٣٦٥ يوما من تاريخ الفرقه بينهما . لأن ولادته خلال هذه المدة ، دليل على أنه كان موجودا فى بطن أمه أثناء قيام الحياة الزوجية . ولا يرث إذا ولد بعد مضي السنه ، من تاريخ الفرقه .

٢ - أن يكون الحمل من غير المورث ، وذلك فى الحالات ، الستى يتوفى الشخص عن أمه حاملا من أبيه ، أو من غير أبيه ، بأن تكون متزوجا بآخر ، أو توفى عن زوجه أبيه الحامل ، أو عن زوجه ابنه الحامل ، فإن فى هذه الفروض ، يتوفى للحمل سبب من أسباب الميراث تجاه المتوفى ، بأن يكون أخا له ، أو ابن ابن له فمثلا إذا مات عن أمه الحامل من أبيه ، فإن الجنين يعتبر أخا شقيقا له ، ويكون الحمل أخا له من الأم ، إذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الحمل أخا له من الأم ، إذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الجنين ابنا لابن فى حالة زوجه ابنة الحامل .

ولمعرفة ان كان الجنين يرث أو لا يرث فى هذه الفروض ، فساته يفره فى هذا الشأن ، بين ما إذا كانت الزوجه قائمة بين الحامل وبين الغير وقت وفاة المورث ، وبين ما إذا كانت الزوجيه غير قائمه

بينهما ، بأن كانت المرأة معتدة من طلاق بائن أو موت .
أ - إذا كانت الزوجية قائمة بالفعل بين الحامل وبين الغير
عند وفاة المورث ، فيجب أن يولد الحمل خلال ٢٧٠ يوما ، أى
فى خلال تسعة أشهر ، لكى يرث الجنين من المورث ، لأن اتيانسه
فيما يزيد عن هذه المدة ، لا يحمل على التيقن ، بأنه كان
موجودا عند وفاة المورث .

ب - وإذا كانت الزوجية غير قائمة بين الحامل وبين الغير
بأن كانت معتدة من طلاق بائن أو وفاء ، فيشترط حتى يرث
الجنين ، أن يولد خلال سنة من ٣٦٥ يوما من تاريخ حصول
الفرقة ، أو وفاة الزوج . فإذا ولد لأكثر من مدة السنة ، لم
يرث الجنين ، لعدم تيقن وجوده ، وقت وفاة المورث .

طريقة توريث الحمل من التركة

ان البحث فى توريث الحمل من التركة ، لا يقوم على الحقيقة
القاطعة ، لأن الحمل لم يولد بعد ، ولأن وجوده يفتح المجال
للاجتهاد فى أمره ، هل هو ذكرا أم أنثى ، هل هو واحد
أم متعدد ؟ لذلك اختلف الراى حول كيفية توريثه .
وليس مرادنا عرض اختلاف الفقهاء ، وإنما نهدف الى التعرف
على الطريقة التى يورث بها الحمل .

وقد ذهب البعض الى أن تقسيم التركة يؤخر حتى يولد
الجنين . وذهب أبو يوسف ، الى أن التركة تقسم بين الورثة
والحمل ، على فرض أنه ذكر ، وعلى فرض أنه أنثى ، ويحجز
له أكبر النصيبين ، أى أنه أقام رأية على أن الحمل سيكون
واحدا فقط ، تأسيسا على أنه الغالب والمعتاد ، فان ولادة المرأة
لاكثر من واحد ، أمر نادر ، والنادر لا حكم له ، إذ أن الأحكام
الشرعية تبنى على الغالب الكثير من أمور الناس .

وفى سبيل الاحتياط لأمر الحمل ، فى مثل هذه الحالات النادرة ، فقد قالوا أنه يؤخذ كهيل من الورثة الذين يتغيرون أنصباؤهم ، عند تعدد الحمل ، لمواجهة مثل هذه الحالات وقد أخذ القانون بهذا رأى .

ونظرا لأن هذه الأمور ، المتعلقة بالحمل ، ليست فى مواجهته أمور واقعه بالفعل ، وإنما تكن فى وضع الحلول ، لما تسفر عنه حقيقة الجنين بعد ولادته ، فإن الإرث هنا ، يطلق عليه الإرث بالتقدير ، إذ أنه يقوم على التقدير والاجتهاد ، فى تحرى حقيقة الجنين .

أحوال توريث الجنين : ان تطبيق الرأى السابق ، وقسيم التركة مرتين ، مرة على فرض أنه ذكر ، وأخرى على افتراض أنه أنثى ، منشوء أن نصيب الحمل يكون أكبر فى حالة دون أخرى ، فإذا فرضنا الاحتمالين وعلمنا أى ميراثه أوفر ، باعتبار كونه ذكر ، أو باعتبار كونه أنثى حجزنا له النصيب الأوفر فى الحالتين وهذا لا يعدو ان يكون حاله من احوال توريث الجنين .

ومع ذلك ، فإن الأخذ بما ارتناه القانون ، يكشف عن حالات مختلفة ، يظهر فيها طورا أنه غير وارث بالمرءة ، وطورا آخر أنه لا فرق فى النصيب بين كونه ذكر أو أنثى ، وثالث أنه على أحد الفروض سيحجب من معه من الورثة ، ورابع أنه سيرث على أحد الاحتمالين دون الآخر .

ونستعرض فيما يلى هذه الفروض .

الفرض الاول : لا يرث الحمل فيه مطلقا ، ذكر كان أم أنثى ، ومن ثم فإن التركة تقسم كلها بين الورثة الموجودين ، دون اعتباره فيها .

فلو توفي المورث عن : زوجه ، أختين ، جده ، وزوجــــه
أب حامل ، فان الزوجه ترث الربع ، والاختين الثلثان ، والجده
السدس . ولا يرث الحمل شيئاً ، لانه يكون أخاً لأب على فرض -
الذكوره ، فهو يرث بالتعصيب ولم يبق له شيء . ويكون أختاً
لأب على فرض الانوثة ، وهى لا ترث لأن الاختين الشقيقتين
أخذتا أقصى نصيب الاخوات .

الفرض الثانى : أن يرث الحمل نصيباً واحداً على
الفرضين ، الذكوره أو الانوثة ، وفى هذا الفرض يسلم نصيبه
الى أمين ، يحتفظ به الى وقت ولادته حياً ، وعندئذ يعطيه
الى وليه ، ويكون حاله كونه أخاً لأم أو أختاً لأم .
فلو توفي عن : أخت شقيقه ، أخت لأب ، أم حامل من غير
أبيه .

فان للاخت الشقيقه النصف ، والاخت لأب السدس ، والام السدس
والحمل أخ لأم ، أو أخت لأم ، يرث السدس فى الحالتين .
الفرض الثالث : يرث فيه الحمل ، ويحجب فيه من معه الورثه
على أحد التقديرين ، وفى ههنا الفروض ، يوقف تقسيم التركة
الى ما بعد ولادته .

فلو توفي شخص عن : أخ شقيق ، أخوة لأم ، أخ لأب ، عم
وزوجــــه ابن حامل . فان أحدا منهم لا يرث مع ابن الابن
لانه يحجب الأخوة لأم ، ويحجب الأخوة الأشقاء أو لأب ، والعسم
لأن عصوبته مقدمه عليهم . فى الميراث ، لكونهم من جهه
الأخوة ، والعمومة . لكن الحمل اذا كان بنتاً ، فانها تحجب
الأخوة لأم . فتأخذ النصف ، وتأخذ الأخ الشقيق الباقي
لذلك يوقف تقسيم التركة الى ما بعد الولادة .

الفرض الرابع : يرث الحمل فيه على أحد التقديرين دون الآخر
وفى هذه الحالة ، نحتفظ لسه بنصيبه على أنه وارث .

فلو توفت امرأة عن : زوج ، أخت ، أختين لأم ، زوجها
أب حامل . فان للزوج النصف وللأخت النصف ، وللأختين لأم الثلث
فعلى فرض كونه أنثى تكون أخت لأم ترث السدس ، فتعول المسألة
من ٦ الى ٨ .

وعلى فرض كونه ذكرا لا يرث شيئا ، لأنه عاصب لم يبق له شيء من
التركة .

ولو توفى وترك : أختين شقيقتين ، أخ لأم ، وزوجه أب حامل

$$\frac{1}{6} \quad \frac{2}{3}$$

فان الحمل لو كان ذكرا ، يكون أخا لأم ، فيرث الباقي
وهو السدس تعصيا .

وعلى فرض كونه أنثى ، تكون أختا لأم ، فلا ترث ، لأن الأختين
الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الأخوات .

وفى هذا الفرض ، نبقى لـ نصيبه باعتبار كونه ذكرا لانـه
الأوفر ونقسم التركة ، بين الورثة ، فاذا ولد أنثى
فترد الزيادة لمستحقها بنسبه أنصباهم .

الفرص الخامس : يرث الحمل فيه على كلا التقديرين ، لكن
يختلف نصيبه في أحدهما عنه في الآخر ، وفى هذا الفرض يعطى
للحمل أكثر النصيبين ، يوضع في يد أمين يسلمه الى وليه
عند ولادة الحمل ، ويؤخذ كفايل من الورثة ، الذين يتأثر نصيبهم
عند التعداد .

وللوصول الى معرفة نصيب الحمل على كلا التقديرين ، الذكورة
والأنثوية ، تحل المسألة ، مرة على اعتبار الحمل ذكرا ، والاخرى
على اعتبار الحمل أنثى .

فلومات وترك : زوجه ، أم ، أخوين لأم ، زوجه أب حامل ، والتركة
١٥٠٠ جنيـه تحل المسألة على اعتبار الحمل ذكرا .

زوجـه ، أم ، أخوين لأم ، أخ لأب .
 $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{4}$
 الباقي تعصيا أصل المسألة ١٢

السهام

٣ ٤ ٢ ٣
 نقسم المسألة التركة على أصل المسألة = $\frac{1500}{12} = 125$

نصيب الزوجه = $125 \times 3 = 375$ جنيـه

نصيب الأم = $125 \times 2 = 250$ جنيـه

نصيب الأخوين لأم = $125 \times 4 = 500$ جنيـه

نصيب الأخ لأب " الحمل " = $125 \times 2 = 375$ جنيـه

ثم تحل المسألة على اعتبار الحمل أنثى :

زوجـه ، أم ، أخوين لأم ، أخت لأب

$\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{2}$
 أصل المسألة ١٢

السهام ٣ ٢ ٤ ٦ ١٥

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{1500}{15} = 100$

نصيب الزوجه = $100 \times 3 = 300$ جنيـه

نصيب الأم = $100 \times 2 = 200$ جنيـه

نصيب الأخوين لأم = $100 \times 4 = 400$ جنيـه

نصيب الأخت لأب " الحمل " = $100 \times 6 = 600$ جنيـه

اذن نصيب الحمل باعتبار الانوثة أفضل ، ويحجز له ٦٠٠ جنيـه

لحين ولادته .

ولو توفي عن : أب ، أم ، بنت ، زوجة حامل ،
والتركة ٢١٦٠ جنيته الحل على فرض الذكورة :

أب ، أم ، زوجة ، بنت ، ابن				
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$	الباقى تعصيبا	اصل المسألة ٢٤
٤	٤	٣	١٣	السهم

تقسم التركة على أصل المسألة = $\frac{٢١٦٠}{٢٤} = ٩٠$

نصيب الأب = $٩٠ \times ٤ = ٣٦٠$ جنيته

نصيب أم الأم = $٩٠ \times ٤ = ٣٦٠$ جنيته

نصيب الزوجة = $٩٠ \times ٣ = ٢٧٠$ جنيته .

نصيب الابن والبنت = $٩٠ \times ١٣ = ١١٧٠$ جنيته .

تستحق الحمل الثلثان = ٧٨٠ جنيته ، وتستحق البنت الثلث ٣٩٠

الحل على فرض الانوثة .	أب ، أم ، أم ، زوجة ، بنت بنت		
$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$
٤	٣	٤	٢٧ = ١٦
٤	٣	٤	السهم

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{٢١٦٠}{٢٧} = ٨٠$

نصيب الأب = $٨٠ \times ٤ = ٣٢٠$ جنيته

نصيب أم الأم = $٨٠ \times ٤ = ٣٢٠$ جنيته

نصيب الزوجة = $٨٠ \times ٣ = ٢٤٠$ جنيته

نصيب الينتين = $٨٠ \times ١٦ = ١٢٨٠$ فيأخذ الحمل ٦٤٠

اذن ميراثه على فرض الذكورة أفضل له فيحجز له نصيبه على فرض انسه
ذ ك ر .

قد نص قانون المواريث ٧٧ / ١٩٤٣ ، على أحكام الحمل ، في

المادة ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .

وقد نصت المادة ٤٢ على أنه : يوقف للحمل من تركه المتوفى
أو فر النصبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى .

وقد نصت المادة ٤٣ على أنه : اذا توفى الرجل عن زوجته
فلا يرثه حملها ، الا اذا ولد حيا لخمسه وستين وثلاثمائة يوم
على الاكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقه ، ولا يرث الحمل غير أبيه
الا في الحالتين الاتيين : -

الاولى : - أن يولد حيا لخمسه وستين وثلاثمائة يوم على الاكثر
من تاريخ الموت أو الفرقه ، ان كانت أمه معتد ، بموت أو فرقته
ومات المورث أثناء العدة .

الثانية : أن يولد حيا لمبعين ومائتى يوم على الاكثر من تاريخ
وفاة المورث ، ان كان من زوجيه قائمه وقت الوفاة .

ونص المادة ٤٤ على أنه : اذا انقضى الموقوف للحمل

عما يستحقه يرجع بالباقي ، على من دخلت الزيادة في نصيبه
من الورثه ، واذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه ، رد الزائد
على من يستحقه من الورثه .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	العنوان
٥ - ٨	مقدمة تاريخية الميراث عند العرب قبل الاسلام
٩	الباب الاول : حقوق التركة
١١	الفصل الاول : ماهية التركة
١١	المبحث الاول : مشتملات التركة
١٨	المبحث الثاني : مدلول التركة
٢٠	الفصل الثاني : الحقوق المترتبة على التركة
٢٢	المبحث الاول : حق تجهيز الميت
٢٦	المبحث الثاني : حق قضاء الدين
٣٤	المبحث الثالث : تنفيذ الوصايا
٣٦	المبحث الرابع : حق الورثة
٣٩	الباب الثاني : مقومات الميراث
٤١	الفصل الاول : حقيقة علم الفريضة او الميراث
٤٣	المبحث الاول : ادلة مشروعية الميراث
٥١	المبحث الثاني : منزلة علم الميراث
٥٤	المبحث الثالث : حكمة مشروعية الميراث
٥٦	المبحث الرابع : ضوابط الميراث
٥٨	الفصل الثاني : اسس الميراث
٥٩	المبحث الاول : اركان الميراث
٦١	المبحث الثاني : اسباب الميراث
٦٨	المبحث الثالث : شرائط الميراث
٧٣	المبحث الرابع : موانع الميراث
٨٩	الباب الثالث : تقسيم التركة على الورثة

١١	الفصل الاول : حق الورثة ومراتبهم
١٥	الفصل الثاني : انصبة اصحاب الفروض
١٩	الفصل الثالث : ميراث اصحاب الفروض
١٩	المبحث الاول : ميراث البنت الصلبية و بنت الابن
١٠٨	المبحث الثاني : ميراث الابوين
١١٨	المبحث الثالث : ميراث الجددين
١٣٢	المبحث الرابع : ميراث الاخوات لابيوين اولاب
١٤٤	المبحث الخامس : ميراث الاخت والاخ لام
١٥١	المبحث السادس : ميراث الزوجين
١٥٧	المبحث السابع : ميراث العصبات
١٧٣	الباب الرابع : اصول الحسابيه . للانصبة الشرعيه
١٧٥	الفصل الاول : الحجب
١٧٥	المبحث الاول : ماهية الحجب
١٧٦	المبحث الثاني : اقسام الحجب
١٨٥	الفصل الثاني : اصول المسائل وتصحيحها
١٨٥	المبحث الاول : اصول المسائل
١٩٠	المبحث الثاني : تصحيح المسائل
١٩٢	الفصل الثالث : العول والرد
١٩٢	المبحث الاول : العول
١٩٩	المبحث الثاني : الرد
٢٠٦	فصل اخير : انواع اخرى من الميراث
٢٠٦	المبحث الاول : ذوو الارحام
٢٢٣	المبحث الثاني : الرد على أحد الزوجين و العصبه السببيه
٢٢٥	المبحث الثالث : الاستحقاق لسير تاريخ الميراث
٢٣٠	المبحث الرابع : الميراث للتقدير

To: www.al-mostafa.com